اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين
نحو قضايا الحل الدائم

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

darjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين

(علا عامر موسى الجعب)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين
نحو قضايا الحل الدائم

علا عامر موسى الجعب

الطبعة الأولى

2018م

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً"

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة طه، 114

إهـــــداء

إلى منبع السعادة ورمز الأمان في حياتي أبي . . .

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها . . .

إلى روح عمي عمران الطاهرة رحمه الله

إلى صديق طفولتي ورفيق دربي أخي سائد . . . .

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي . . .

اليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

المقدمة 13
الفصل الأول 14
اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 16
مقدمة 16
أهداف اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 18
أهمية اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 18
أدوات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 19
أولاً: الدراسات التي بحثت كافة قضايا الحل النهائي 26
ثانياً: الدراسات التي بحثت قضية واحدة من قضايا الحل النهائي 26
الفصل الثاني 28
الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني 30
تمهيد 30
الاتجاهات: 30
تعريف الاتجاهات: 30
مراحل تكوين الاتجاهات 36
أنواع الاتجاهات: 36
وظائف الاتجاهات: 38
مكونات الاتجاه: 39
طرق قياس الاتجاهات 40
خصائص الاتجاهات 41
الفصل الثالث 45
الجذور التاريخية لقضية اللاجئين 45
تمهيد 45
مفهوم اللاجئ الفلسطيني 45
جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين 47
تطور قضية اللاجئين بعد حرب عام 1948م 50
النازحون الفلسطينيون بعد حرب 1967 54
الفصل الرابع 58
قضايا الحل الدائم (النهائي) 60
قضايا الحل النهائي 60
أولاً : الاتفاقات الموقعة 60
أوسلو وقضايا الحل الدائم 60
ثانياً : قضايا الحل الدائم 63
الأمن والحدود 63
الاستيطان 65
حق العودة 68

اماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين 70
القدس..... 73
المياه..... 75
الاتفاقيات المائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين 78
الفصل الخامس..... 82
الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا 84
الحل النهائي..... 84
تمهيد 84
أسس الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه المفاوضات..... 84
أسس الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات 84
أسس الموقف الاسرائيلي تجاه المفاوضات 85
الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي 86
أولاً: الحدود: 86
ثانياً: الاستيطان: 87
ثالثاً: اللاجئون :..... 88
رابعاً: القدس: 88
خامسا: المياه: 90
الموقف الاسرائيلي من قضايا الحل النهائي..... 90
أولاً: الحدود..... 90
ثانياً: الاستيطان..... 91
ثالثاً: اللاجئين 91
رابعاً: القدس 92
خامساً: المياه..... 94
الفصل السادس..... 97
الدراسة الميدانية..... 99
تمهيد 99
* محافظة رفح..... 99
محددات الدراسة الميدانية..... 102
تصميم استبانة الاستقصاء..... 102
صدق استبانة الاستقصاء..... 102
المعالجات الإحصائية..... 104
التحليل الوصفي للعينة 104
التحليل الوصفي للبيانات الشخصية..... 105
التحليل الوصفي لتقييم الحالة الفلسطينية العامة..... 106
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الحدود والأمن..... 110
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية اللاجئين..... 117
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الاستيطان..... 120
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية القدس 122
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية المياه..... 125
التحليل الاستدلالي والحكم على فرضيات الدراسة..... 128

خاتمة 150
المراجع والمصادر..... 152

المقدمة

تناولت الكتاب بالتحليل المعمق اتجاهات اللاجئين حول قضايا الحل النهائي، وسعت الدراسة من وراء ذلك الى التعرف على آراء واتجاهات اللاجئين الذين هم أحد أهم قضايا الحل النهائي الخمسة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثلون العدد الأكبر من السكان الفلسطينيين في الوطن والشتات، ولكبر حجم الدراسة تم دراسة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيون نحو قضايا الحل الدائم في محافظة رفح باعتبارها نموذجا وليست حالة منفردة، خاصة في ظل التغيرات المتلاحقة على القضية الفلسطينية.

وتكمن أهمية الكتاب بأنها دراسة ميدانية تعتمد على المنهج الوصفي لتحليل البيانات وطبقة الاستبانة "أداة الدراسة" على عينة عشوائية من اللاجئين في محافظة رفح بكافة مخيماتها.

وحاولت الكتاب الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة وهو : ماهي اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضايا الحل الدائم؟، وقد قدمت الدراسة تحليلاً معمقاً للإجابة عن أسئلة الدراسة الفرعية في ستة فصول، والتي تتعلق باتجاهات اللاجئين في محافظة رفح حول قضايا الحل الدائم وخلصت الكتاب لعدة نتائج، كان أهمها:

1. تظهر النتائج بأن ثلثي العينة - أي حوالي 63% تصف الوضع الفلسطيني بأنه ضعيف، كما تظهر النتائج بأن حوالي 74% من المستطلعين يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخطأ.
2. يرى 62.6% من المستطلعين، أن حدود الدولة الفلسطينية هو حدود 1948 بينما يرى 19% أن حدود الدولة هي الرابع من حزيران عام 1967م.
3. رفض 79.3% من المستطلعين فكرة أي تواجد للإسرائيليين على طول نهر الأردن، ويعتقد 46.3% منهم، أن حل الدولتين المنفصلتين هو الحل الأقرب للتعايش السلمي.

الفصل الأول

اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

الفصل الأول

اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

مقدمة

كانت بداية مأساة الفلسطينيين منذ انعقاد مؤتمر بازل عام 1897م الذي ترأسه ثيودور هرتزل، والذي قرر انشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون الدولي العام، واعتبر هذا المؤتمر بمثابة بداية التوجه اليهودي نحو فلسطين، حيث تلا المؤتمر العديد من المؤتمرات والتي مهدت لبداية الهجرات اليهودية إلى ارض فلسطين، الى أن جاء قرار تقسيم فلسطين رقم(181) لعام 1947م ،أي قبل عام من حرب 1948م وتهجير الفلسطينيين عن أرضهم، حيث أوصى القرار المذكور بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى 3 كيانات جديدة تمثلت في تأسيس دولة عربية فلسطينية على 45%، ودولة يهودية على 55% من فلسطين، وترك مدينتي القدس وبيت لحم منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية، ووفقا للقانون الدولي ولعمل الامم المتحدة المناط بها كان القرار مجحفا بحق الفلسطينيين بكل المقاييس ورغم هذا الاجحاف فإن القرار المذكور نص بشكل لالبس فيه على أحقية وقانونية حق تقرير المصير للفلسطينيين واستقلالهم وعيشهم في وطنهم بكرامة وحرية، وعمل قادة الصهيونية على تنفيذ هذا القرار ومنهم مناحم بيغن وإسحاق شامير الذين قاموا بشن حملات إجرامية وإبادة جماعية ضد الفلسطينيين في أراضيهم ليمتلكوا تلك الأراضي.

كانت حرب 1948م التي أدت إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، وقتل الآلاف بل إبادة قرى بأكملها في سبيل السيطرة على الأرض الفلسطينية، وقد استطاعت المنظمات الصهيونية بوسائلها الإرهابية أن تستولي على 77% من مساحة فلسطين، وهنا بدأت معاناة الشعب الفلسطيني الذي أصبح لاجئاً مشرداً ومهجراً من أرضه، حيث لجأ اللاجئون الفلسطينيون بعد الحرب الى كل من غزة والضفة والدول العربية وأقاموا في مخيمات اللجوء في هذه المناطق وكانت حياتهم مأساوية وأوضاعهم المعيشية سيئة، وأصبح الوجود الصهيوني المتمثل بالمستوطنات على معظم الأراضي في فلسطين، واستمر التهويد المباشر للقدس والكثير من القضايا التي يتم التفاوض عليها في كل مرحلة، وتلى قرار التقسيم قرار(194) لعام 1948م الذي أكد على تقرير وضع القدس في نظام دولي وتقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم، وفيما عرف الفلسطيني المهجر من

أرضه باللاجئ، وبدأت عملية المفاوضات بين الجانب الفلسطيني و"الاسرائيلي" التي أشير لها في أكثر من موضع في خطاب بوش الأب خلال مؤتمر مدريد 1991م والذي كان تمهيدا لاتفاقية أوسلو 1993م التي تمهد الطريق لإقامة دولة فلسطينية عبر مفاوضات الحل الدائم، والتي تتناول قضايا رئيسية وهي : الحدود والامن والاستيطان واللاجئين والقدس والمياه.

وبناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على شريحة مهمة وقاعدة أساسية في المجتمع الفلسطيني وهم اللاجئين وعن مدى توجهاتهم ورؤيتهم حول المفاوضات والقضايا المصيرية التي يتم تناولها على طاولة المفاوضات وتسعى الدراسة من خلال مناهج البحث العلمي معالجة ذلك في اطارين رئيسين، وهما : أولاً: إطار نظري للدراسة وهو قضايا الحل الدائم. ثانياً: إطار عملي لمعرفة اتجاهات اللاجئين نحو مفاوضات الحل الدائم.

مضى على مفاوضات السلام الاسرائيلية _الفلسطينية قرابة العشرين عاماً، ولم يتوصل الجانبين الى السلام العادل والشامل أو حتى السلام المتوازن بسبب التعنت الاسرائيلي والتنصل للحق الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين ، فيما تعاظمت السياسات الاسرائيلية الرامية لتهويد القدس وابتلاع الارض والتنصل لحق العودة ، وفي ظل الخلافات حول القضايا المصيرية في الرؤية الاسرائيلية والفلسطينية للحل الدائم ، ودخول المفاوضات في طريق مجهول ، تسعى الدراسة الى معرفة اتجاهات فئة تمثل عنصرا أساسيا في قضايا الحل الدائم وهم "اللاجئين" وفي المجتمع الفلسطيني والتي تتراوح نسبتهم 68% من عدد السكان ، وتحدد الدراسة لاجئي محافظة رفح كدراسة حالة لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم حول قضايا الحل الدائم، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ماهي اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضايا الحل الدائم؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تمثلت في:

1. إلى أي مدى تتباين اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟
2. كيف ينظر لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟
3. ما هي توجهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟
4. ماهي اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟

5. ما مدى تباين اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟
6. هل تختلف اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل؟

أهداف اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

1. التعرف على وجهة نظر لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.
2. توضيح اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.
3. قياس توجهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.
4. دراسة اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.
5. إلقاء الضوء على نظرة لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.
6. معرفة مدى اختلاف اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تبعاً لمتغير الجنس والعمر ومستوى الدخل.

أهمية اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

تنبع أهمية الدراسة في كونها دراسة ميدانية تستطلع آراء اللاجئين الفلسطينيين في محافظة فح، عام 2015م. وبناءاً على اتجاهات اللاجئين في اداة الدراسة وهي الاستبانة يمكن تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات لصناع القرار السياسي، والمفاوض الفلسطيني وأيضا من أهميتها أنها دراسة نظرية في منتهى الأهمية والحيوية لجهة علاقتها بحق تقرير المصير والعودة والاستقلال.

منهجية اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

وفقاً لطبيعة الدراسة سوف تستخدم الدراسة مناهج البحث العلمي التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: "يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لموضوع محدد وعلى صورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على

وصف وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة، ويهدف هذا المنهج إلى رصد موضوع بهدف فهم المحتوى والمضمون"[1].

سوف تقوم الباحثة بتوصيف حالة اللاجئين في مخيم رفح ومن ثم تحليل آرائهم واتجاهاتهم حول قضايا الحل النهائي- الدائم.

أدوات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

- الاستبانة: وتم استخدام الاستبانة هنا لقياس اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح حول القضايا التالية :الحدود والامن، الاستيطان، اللاجئين، القدس، المياه.
- الملاحظة بالمشاركة: وهو تفحص الباحثة لمجتمع عينة الدراسة ومشاركتهم حياتهم اليومية طوال فترة البحث.

فرضيات

- **الفرضية الأولى**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.
- **الفرضية الثانية**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.
- **الفرضية الثالثة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.
- **الفرضية الرابعة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.
- **الفرضية الخامسة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

---

(1) منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان الأردن. 1999. عبيدات، محمد، وآخرون.

- **الفرضية السادسة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

حدود اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم

- حدود زمانية: تقتصر الدراسة على فترة اعداد الدراسة خلال العام 2015م.
- حدود مكانية: اللاجئون الفلسطينيين داخل محافظة رفح تبعا لمخيمات اللاجئين فيها.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة رفح والبالغ عددهم حوالي 183،579 لاجئ، أي مانسبته84.30% من مجمل سكان المحافظة والبالغ عددهم 217،758 نسمة في منتصف عام 2014م. (1)

استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية نظراً لصعوبة وارتفاع تكلفة الوصول لجميع اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح، وقد تم تحديد عينة الدراسة من بين اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح بالطريقة العشوائية متعددة المراحل، مع مراعاة تمثيل المجتمع من حيث المتغيرات الأساسية ذات الصلة بالدراسة، وقد بلغ حجم العينة 420 فرداً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014. رام الله – فلسطين، 2014م، ص58.

مصطلحات الدراسة الاجرائية:

- اللاجئ: عرّف اللاجئ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 بتاريخ 8 ديسمبر 1950م: بأنه الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين قبل اندلاع الحرب عام 1948م والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته. (1)
- عرفت الأونروا اللاجئ بأنه: هو الشخص الذي كان يقيم في فلسطين قبل عامين من حرب 1948 وفقد بيته ومصدر رزقه نتيجة للحرب.(2)
- تعريف اللاجئ وفقا لدائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية: هم المواطنون العرب الذين اجبروا على ترك ديارهم عام 1947م وكل من ولد لاب عربي حتى هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها من حقه العودة الي دياره.(3)
- تعريف الباحثة اللاجئ: كل شخص مكان اقامته فلسطين هاجر طوعا أو نتيجة الاحتلال الاسرائيلي عام 1948 وفقد مسكنه ومصدر رزقه قسرا وهاجر سواء الى داخل فلسطين او خارجها.
- الاتجاه: "استعداد تجاه شيء قد يكون تجاه فكرة أو شخص أو هدف أو موضوع، وذلك الاستعداد يتضمن الشعور الذي يحمل الفرد على العمل والتصرف قبل الشخص أو الفكرة موضوع الاتجاه. (4)
- المفاوضات: هي عملية اتصال تفاعلية يتم توظيفها للوصول إلى اتفاق بين شخصين أو أكثر توجد بينهما مصالح متقاطعة، أو هي اتفاق يتم من خلاله مشاركة بعض المصالح او الاتفاق على المصالح المتعارضة بينهما. (5)
- قضايا الحل الدائم: هي تلك القضايا المؤجلة من أوسلو عام 1993م للبحث فيها نهاية المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات كحد أقصى، وهي: (اللاجئين - الاستيطان - القدس - الحدود والامن – المياه).

---

(1) الطويل، فالح، اللاجئون الفلسطينيون: قضية تنتظر حلاً، مطبعة ابن خلدون، سوريا، 1996م، ص13.

(2) الاونروا، الأمم المتحدة واللاجئين الفلسطينين ، مكتب الاعلام-الرئاسة، 2006،ص5.

(3) سلامة ،سعيد، اللاجئون الفلسطينون،ص6

(4) Hotzman, Wayne, Introduction to Psychology, Harper and Row Puplishing INC, London,1978, p.47.

(5) Notini, Jessica, Negotiation Essentials Life Skills for Business, *Stanford university, London, 2009,* p2

- الحدود: حدود الدولة الفلسطينية هي حدود الرابع من حزيران 1967 كما أقرتها القيادة الفلسطينية وأيضا تعتبر تلك هي حدود الدولة وفق اتفاقات السلام، حيث أن القانون الدولي يمنع إسرائيل من الاستيلاء على الأراضي بالقوة الا انها تفعل ذلك. إسرائيل لا تملك أي سند قانوني للسيطرة على أراض احتلتها عام 1967، حيث ما يجري من مفاوضات الآن هو حول حدود عام 1967 واعتبارها حدوداً رسمية للدولة الفلسطينية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة د.خليل الشقاقي بعنوان: المفاوضات الفلسطينية -الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، دائرة التحليل الاستراتيجي، نابلس، 1995م.

تناولت هذه الدراسة رؤية اسرائيلية معتدلة للوضع النهائي من خلال اوراق اسرائيلية لمارك هيلر حلو معايير نجاح أو فشل الاتفاقية الانتقالية، ومن بحثت في جوهر اتفاق السلام بين إسرائيل- والفلسطينيون، وقضايا الحل النهائي.

وركزت الدراسة على دراسة الرأي العام الإسرائيلي، لما له من دور مهم وحاسم في تسوية الصراع، وإيجاد حل دائم. ولا سيما بأن الرأي العام الإسرائيلي يؤثر بشكل كبير في المناطق التي من المقرر الانسحاب منها في الضفة الغربية، وكذلك هم يمثلون جزءاً من أراضي الدولة الفلسطينية. وخلصت الدراسة بأن الرأي العام يميل للانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان العرب، مع الاحتفاظ بالمناطق الحيوية والحساسة كالقدس.

2. دراسة شريف موسى، المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة الاولى، بيروت، 1997م.

بحث الدراسة المصادر الطبيعية للمياه في فلسطين، وكشفت عن منابعها ومصادرها والأراضي الجوفية، وكذلك أوضحت الدراسة أن إسرائيل تسيطر على المياه الطبيعية في فلسطين، وتسيطر عليها وتسن القوانين التي تتخصص بسحب المياه الجوفية في المناطق الفلسطينية.

وركزت الدراسة بالبحث والتحليل عن الخلافات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، والمشاكل المتعلقة بالمياه، حيث تم ذكر العديد من الاتفاقيات التي تم ابرامها لحل هذا الخلاف وأيضا تناولت هذه الدراسة حقوق الطرفي. وخلصت الدراسة بنتيجة هامة وهي: قضية المياه من أهم المعوقات التي تعرقل أي عملية مفاوضات أو اتفاق دائم.

3. نجوى مصطفى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

تخصصت الدراسة في القواعد الدولية المتعلقة باللاجئين التي تتناول تطور اللجوء، ونشأة القواعد الدولية المتعلقة باللجوء، واللجوء في القانون الدولي العام، ومضمون حق اللجوء وتعريف اللاجئ، والحماية الدولية للاجئين، والمبادئ المتعلقة بحماية اللاجئين، والعلاقة ما بين موضوع اللجوء وحقوق الإنسان ودور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث خلصت الباحثة إلى القول بأن تعريف اللاجئ المكرس باتفاقية 1951، لا ينطبق على اللاجئ الفلسطيني، حيث يرتكز الأول على عامل ذاتي يتمثل بالخوف من الاضطهاد لأسباب عددتها المعاهدة المذكورة، في حين أن اللاجئ الفلسطيني اضطر للجوء إلى الدول المضيفة لأسباب تتعلق بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحقه، وعلى رأسها أعمال الطرد والمجازر التي دفعته إلى الرحيل، الأمر الذي أدى إلى تحويل معظم الشعب الفلسطيني إلى لاجئين، وتناولت الباحثة الحديث عن الشرعية الدولية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين؛ حيث تحدثت عن الأحداث التاريخية التي رافقت الترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى دعوة الأسرة الدولية مجتمعة إلى تحمل مسؤوليتها في إعادة حكم القانون إلى نصابه وتطبيق المبادئ القانونية، نظرا للحاجة الملحة لإنهاء مأساة الفلسطينيين، خصوصا وأن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على المجتمع الدولي إنقاذ الأجيال والشعوب من الأخطار، ويفرض على الدول الالتزام بالمبادئ القانونية، وتطبيق المعاهدات المنضمة إليها بحسن نية.

4. دراسة خالد وليد محمود، افاق الامن الاسرائيلي.. الواقع والمستقبل، مركز الزتيونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة استراتيجية "إسرائيل" الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، حيث أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدد ملامح التعامل معها. وتناولت الدراسة الأمن الإسرائيلي من حيث مفهومه وتطوره وأهم ثوابته ومرتكزاته وبيئة الأمن الإسرائيلي والتهديدات المحيطة به سواء كانت مهددات داخلية، مثل المقاومة الفلسطينية، والخطر الديموغرافي، أو مهددات خارجية مثل إيران وبرنامجها النووي، والإرهاب، والجبهة الشمالية المتمثلة بسورية وحزب الله.

حددت الدراسة متطلبات الأمن الإسرائيلي المراد تحقيقه في المفاوضات أو الحل الدائم، وما تسعى إسرائيل لفرضة من خلال استراتيجية "إسرائيل"

العسكرية من حيث خصائص التسلح، والبرنامج الفضائي الإسرائيلي، والعلاقات الاستراتيجية بين "إسرائيل" وأمريكا، وخيارات الأمن والسلام عند "إسرائيل"، ومستقبل الأمن الإسرائيلي.

5. دراسة حسن البرميل، بعنوان اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة (دراسة ميدانية الضفة وقطاع غزة)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23 حزيران 2011م.

تناولت هذه الدراسة معرفة اتجاهات اللاجئين في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث تناولت الدراسة محورين: المحور الاول تحدث عن الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين من اتفاقية اوسلو. والمحور الثاني، تحدث عن الدراسات التي تناولت موقف اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة والتوطين حيث كانت النتائج لكلا المحورين ووفق الدراسة الميدانية التي اجريت على شطري الوطن.

وخلصت الدراسة إلى أن عدد كبير من اللاجئين رفض فكرة التوطين وفي نفس الوقت هناك تباين في آراء اللاجئين حسب المناطق الجغرافية، حيث ذلك التباين بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية أثر على موقف اللاجئين نحو حث العودة وبالتالي كان التحليل الاحصائي هنا اكبر دليل على تلك النسب التي عرفت من خلالها اراء واتجاهات اللاجئين.

6.دراسة آمال جودة (2001) " الاتجاهات نحو اتفاقية أوسلو وعلاقتها بالانتماء السياسي وتقدير الشخصية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني "

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الاتجاه نحو اتفاقية أوسلو لدى عينة من الشباب الجامعي الفلسطيني وتحديد المكونات الأساسية له، والكشف عن العلاقة المحتملة الوجود بين الاتجاه نحو اتفاقية أوسلو وكل من تقدير الشخصية والاتجاه السياسي . وتكونت العينة الدراسية من(54) طالب وطالبة ، منهم (257) طالبا و(288) طالبة يدرسون في جامعات محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن الاتجاهات نحو اتفاقية أوسلو تتسم بالسلبية، وأن هناك علاقة ارتباطية سالبة بين الاتجاه نحو اتفاقية أوسلو ودرجات تقدير الشخصية. وكشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين الاتجاه نحو اتفاقية أوسلو والانتماء السياسي، وأن الاتجاه العام نحو أوسلو ومجرى عملية التسوية كان سالباً.

الدراسات الأجنبية -Foreign Studies

7.On the conditions of Palestinian refugees in the Gaza strip between suffering and the reality of the asylum(economic -social -health - education)،preparation A\Alaa zagout.

بحثت الدراسة أوضاع اللاجئين في الأردن، وفي قطاع غزة. وسلطت الضوء على ظروف حياتهم المعيشية، واستطلعت الآراء والاتجاهات حول تحسين ظروف حياتهم المعيشية بعد طردهم من وطنهم.

وجاءت نتائج الدراسة بأن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا، اهتمت بالتعليم، ولم يتلقى اللاجئين في المناطق المبحوثة في الدراسة الخدمات الحياتية اليومية.

8.Different Generations، but One Identity، The Forced Migration and Refugee Unit The Ibrahim Abu -Lughod Institute of International Studies، Birzeit -Palestine، 2012.

بحثت الدراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بالمقارنة ما بين الأجيال اللاجئة في مخيمات اللاجئين في لبنان، وخاصة في مخيم برج البراجنة، حيث تم فحص عينة من المخيم المذكور، ومقارنتها بمخيم اللاجئين في الجيلي والضبية في لنبان.

وكذلك قارنت الدراسة ما بين اللاجئين في لبنان واللاجئين في العراق والبرازيل، وقد طبقت الدراسة وحدة التحليل النفسي. وأظهرت نتائج الدراسة أوضاع اللاجئين المأساوية في كافة المخيمات والبلدان، غير أن اللاجئين في البرازيل كانت حياتهم أفضل مما عليه في لبنان.

9. Abuzayda، Sufyan، Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State، To the University of Exeter as a thesis for degree of Doctor of philosophy in politics In the faculty of Historical، political & Administration and Sociological Studies، 2005.

بحثت هذه الدراسة في السياسة المتبعة تجاه القدس من قبل الحركة الصهيونية منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى انهيار عملية السلام في قمة كامبديفيد ، ووضحت الدراسة نوعين أو مستويين يتم العمل بهما : المستوى السياسي ، ومستوى السياسات العامة ، كما قسمت الدراسة الى خمس فترات من الزمن وكل فترة تعتبر نقطة تحول في السياسة الاسرائيلية تجاه مدينة القدس ، خلصت الدراسة الى أن السياسة الإسرائيلية في القدس فشلت في تحقيق الهيمنة السياسية، وبعد أكثر من أربعين عاما من الأنشطة الاسرائيلية المكثفة في الجزء الشرقي من المدينة من أجل جعلها جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل والقضاء على الخلافات والخطوط الفاصلة بين الأجزاء الغربية والشرقية .

التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت الدراسات السابقة على النحو التالي:

أولاً: الدراسات التي بحثت كافة قضايا الحل النهائي

- بحثت دراسة (خليل الشقاقي، 1995) الرؤية الإسرائيلية حول قضايا الحل النهائي، وتخصصت في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي حول قضايا الحل النهائي والانسحاب الإسرائيلي من مناطق السلطة الوطنية.

ثانياً: الدراسات التي بحثت قضية واحدة من قضايا الحل النهائي

- بحثت دراسة (حسن البرميل، 2011) اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في قضية واحدة من قضايا الحل النهائي وهي: حق العودة. وخلصت الدراسة بنتيجة هامة وهي رفض المبحوثين فكرة التوطين.
- تخصصت دراسة (Alaa Zagout) في قضية اللاجئين، حيث بحثت الدراسة في أوضاع لاجئي الأردن.
- وبحثت دراسة معهد ابو لغد التابع لجامعة بيرزيت قضية اللاجئين، حيث قارنت بين أوضاع اللاجئين في مخيمات لبنان وأوضاع اللاجئين في كل من العراق والبرازيل.
- تخصصت دراسة (شريف موسى، 1997) في قضية المياه كأحد قضايا الحل النهائي، في اتفاقات السلام الإسرائيلية- الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تسيطر على المياه الجوفية في فلسطين.
- تناولت دراسة (نجوى حساوي 2008) موضوع اللاجئين بين الشرعية الدولية واتفاقات السلام، ودعت الباحثة الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها اتجاه اللاجئين الفلسطينيين.
- بحثت دراسة (خالد محمود 2007) متطلبات الأمن الإسرائيلي في أي مفاوضات سلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مستقبلاً.

خلافا للدراسات السابقة، وليس تقليلا لأهميتها أو نفي بعضها، سوف تقدم الدراسة بحثا جديداً حول قضية اللاجئين، حيث تعود الدراسة الى اللاجئين أنفسهم لاستطلاع آرائهم وتوجهاتهم كلاجئين أولاً، وكفلسطينيين ثانياً، حول قضايا الحل النهائي في العام 2015م ويضاف إلى ذلك المشاركة الحياتية والملاحظة المباشرة للباحثة للاجئين الفلسطينيين. فهم يمثلون أحد أهم هذه القضايا وجزء رئيسي من الشعب الفلسطيني بشكل عام، وتم اختيار لاجئي رفح كعينة ونموذجاً .

الفصلِ الثاني

الصراعِ الاسرائيلي- الفلسطيني

الفصل الثاني

الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني

تمهيد

تمتد جذور الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني الى نهايات القرن التاسع عشر ، فهو صراع وجودي على الأرض الفلسطينية ، وبعد حرب 1948م بدأت أبعاد وجوانب الصراع تزداد ،ومن أهم القضايا التي واجهت الفلسطينيين منذ بداية الاحتلال هي مشكلة اللاجئين واحتلال الجزء الغربي لمدينة القدس ، وتوالت المشكلات والقضايا الرئيسية في تاريخ الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني، ففي العام 1967 احتلت اسرائيل الجزء الشرقي لمدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ، وبعد احتلال كامل فلسطين تعاظمت وتيرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض وكان آخرها بناء الجدار العازل وسعي اسرائيل لتقسيم مدينة القدس زمانيا ومكانيا .

عندما قبلت م.ت.ف الدخول في مفاوضات السلام على حدود الرابع من حزيران 1967م، أجلت القضايا العالقة للمرحلة النهائية من المفاوضات والتي لا تتجاوز مدتها الخمس سنوات ،ومن أهم القضايا العالقة "اللاجئين وحدود الدولة الفلسطينية" ، ولعدم التزام اسرائيل باتفاقات السلام توقفت عملية السلام عملياً.

ويأتي هذا الفصل ليوضح مفهوم الاتجاهات ومكوناته الأساسية لنستطيع فهم مشكلة اللاجئين وواقعهم الحالي وخاصة في محافظة رفح ومن ثم تحديد آرائهم واتجاهاتهم حول قضايا الحل النهائي.

الاتجاهات:

تعريف الاتجاهات:

تعتبر الاتجاهات من المواضيع الهامة التي تحدد الاستعدادات النفسية والميول التي تؤكد في سلوك الإنسان ومدى استجابة الفرد نحو موضوع معين أو قضية معينة أو موقف معين ،والفرد يتحرك نحو عمل شيء ما بناء على مجموعة من الاتجاهات والقيم التي يدين بها التي تدفعه إلى السلوك بطريقة خاصة، كما يتخذها في الوقت نفسه مرجعاً له في الحكم على سلوكه بأنه مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه، وأن أثر ذلك السلوك سوف يعود عليه وعلى المجتمع

خيـراً أو شـراً طبقـاً لـنمط السـلوك وكيفيتـه والمرجـع الاتجـاهي والقيمـي لهـذا السلوك[1].

ونظراً لأن الاتجاهات تؤثر في حياتنا وعلى ممارستنا اليومية فقد اهتم علماء علم النفس الاجتماعيين بتعريف الاتجاهات ودراستها وتعددت التعريفات عند العلماء باختلاف ألوانهم لذا سوف نقوم باستعراض أهم التعريفات لغة واصطلاحا ومنها ما يأتي:

أ. **الاتجاهات في اللغة**: يعرف المعجم الوسيط الاتجاه بأنه مشتق من اتجه، وهو بمعني حذا حذوه وسار على طريقه، ويعرف المعجم العربي الحديث بأنه الاقبال على الشيء.[2]

ب. **الاتجاهات اصطلاحاً** : عرف انستازي (Anastasi): إن الاتجاه كثيراً ما يعرف بأنه ميل للاستجابة بشكل إيجابي أو سلبي تجاه مجموعة خاصة من المثيرات.[3] أما ورنج ولانفيلد (Bering&Langfield) فقد نظر للاتجاه على أنه: الحالة العقلية الانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد،[4] بينما عرف دويدار الاتجاه بأنه: "استعداد يكتسب يتجه لما يمر به الفرد من خبرات ثم يتبلور بالتدريج حتى يتخذ صوراً ثابتة نسبياً تؤثر على سلوك الفرد وعلاقاته بالناس ونظرته إلى شتى أنواع الحياة وهو يبدأ على صورة نزعات جزئية مشتقة ثم لا تلبث أن تتألف وتترابط وتتماسك في شكل واضح".[5]

ويرى زهران أن" الاتجاه النفسي الاجتماعي تكوين فرضي، أو متغير كامن أو متوسط يقع فيما بين المثير والاستجابة" وهو عبارة عن استعداد نفسي،

---

(1) سالم، سالم حسن، علاقة اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات المزرعية المستخدمة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1982، ص 25.

(2) بدر، سهام، اتجاهات الفكر التربوي في مجال الطفولة، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2002، ص 88.

(3) عبد الرحيم، طلعت حسن، علم النفس الاجتماعي المعاصر، 1995، ص56.

(4) عبد الرحيم، طلعت حسن، علم النفس الاجتماعي المعاصر، 1988، ص 97 -101.

(5) دويدار، عبد الفتاح، علم النفس الاجتماعي، أصوله ومبادئه، دار النهضة المعرفة، الاسكندرية، 1998، ص157.

أو هو تهيؤ عقلي عصبي متعلم، للاستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تثير هذه الاستجابة. [1]

بينما ذكر هلال أن الاتجاه هو: حالة عقلية تحدد استجابات الفرد ويعبر الاتجاه عن الميول والرغبات بطريقة ايجابية أو سلبية من حيث الجانب الذي يميل إليه ودرجة هذا الميل،[2] ويذهب كامبيل (Kampel) في تعريفه للاتجاه الاجتماعي بأنه يتمثل فيما بين استجابات الفرد للمواقف الاجتماعية من اتساق واتفاق،[3] أما جبر وعبد القادر فقد عرفا الاتجاه على أنه: الاستعداد المسبق بشعور معين نحو شيء معين ويجعل الفرد على استعداد القيام بعمل معين،[4] ويعرف نيوكب (Newcomb): الاتجاه من خلال مدخل معرفي سلوكي يمثل الاتجاه من وجه النظر المعرفية تنظيماً لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة، أما من وجهة النظر الدافعية، فالاتجاه يمثل حالة من الاستعداد لاستثارة الدافع، فاتجاه المرء نحو موضوع معين هو استعداد لاستثارة دوافعه فيما يتصل بالموضوع، وهذا الاستعداد يتأثر بخبرة المرء ومعارفه السابقة عن هذا الموضوع سلباً أو إيجابا.[5]

ويعرف العاني الاتجاه بأنه استعدادات وميول مكتسبة أساسها خبرة الفرد الحياتية تؤثر بثبات على سلوكه وتصرفاته الفردية من جهة،[6] تركيب عقلي نفسي أحدثته الخبرة الحادة المتكررة وهو تركيب يتميز بالثبات والاستقرار النسبي ويوجه سلوك الأفراد قريبا من او بعيدا عن عنصر من عناصر البيئة،[7] والاتجاه هو "مجموع ميول ومشاعر الفرد وقناعاته تجاه مثير معين ومن هذا

---

(1) زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة ،ط4، 1977، ص 144.

(2) هلال، محمد عبد الغني، مهارات ادارة السلوك الانساني:مهارات التطوير الاداري، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، 2001، ص99.

(3) الجيوشي، فاطمة، مناهج البحث التربوي، كلية التربية، جامعة دمشق، 1989، ص 247.

(4) جبر، أحمد، عبد الفتاح، محمد، السلوك التنظيمي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995، ص128.

(5) بلقيس، أحمد مرعي، توفيق، الميسر في علم النفس التربوي، 1982، ص161.

(6) العاني، نزار، قياس الاتجاه العلمي عند طلبة وطالبات الثانويات وبعض الكليات في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، 1970، ص22.

(7) السيد، فؤاد والبهي، عبد الرحمن، سعيد، مكونات الاتجاه، علم النفس الاجتماعي:رؤية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999، ص250 - 253.

التعريف يتبين إن الاتجاه النفسي يتأثر بميول ومشاعر قد تكون أنية وبنفس الوقت يتأثر بقناعات مبنية على تجارب مسبقة وهذه القناعات تسودها الناحية المعرفية "،[1] ويعرف وايتسمان ودوكس الاتجاه أنه: توجه ثابت وتنظيم العمليات المعرفية والانفعالية والسلوكية،[2] وينظر الأشول إلى الاتجاه بأنه: نظام تقييمي ثابت بصورة نسبية، ويتمثل في ردود فعل عاطفية، تعكس المفاهيم التقييمية ومعتقدات الفرد التي تعلمت من صفات او فئة من الموضوعات الاجتماعية.[3]

بينما يرى البروت (Alport) الاتجاه: هو الاستعداد للاستجابة فهو ليس سلوك بل هو حالة قبل السلوك هو إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظميها الخبرة، ولها فعل توجيه على استجابات الأفراد للأشياء والمواقف المختلفة.[4]

وقد عرف ولمان (معجم) للاتجاهات: هو استعداد متعلم للاستجابة بطريقة منسقة وبأسلوب محدد أكان إيجابياً أم سلبياً لأشخاص أو موضوعات أو مفاهيم معينة،[5] أما عزت راجح فقد نظر للاتجاه بأنه: استعداد وجداني مكتسب، ثابت نسبياً، يميل بالفرد إلى موضوعات معينة فيجعله يقبل عليها ويفضلها، أو يرحب بها ويحبها، أو يميل به عنها، فيجعله يعرض عنها أو يرفضها أو يكرهها،[6] في حين كاتر وستوتلند أن الاتجاه نزعة الفرد أو استعداده المسبق إلى تقويم موضوع، أو رمز يرمز لهذا الموضوع بطريقة معينة،[7] ويعرف

---

(1) نزار الطالب وكامل لويس : علم النفس الرياضي ، الموصل ، مطابع الموصل ، 1984،ص136

(2)عبد الله، عبد الغني، أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1984م، ص 45.

(3) الأشول، عادل، علم النفس الاجتماعي مع الاشارة الى مساهمات علماء الإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص175.

(4) Alport, Gordon, The Nature of prejudice, Cambridge, Addison, Cambridge Universty, Cambridge, 1979, P.45.

(5) جابر، عبد الحميد، الشيخ سليمان الخضري، دراسات نفسية في الشخصية العربية، الناشر عالم المعرفة، القاهرة، 1978م، ص 98.

(6) راجح، أحمد عزت، أصول علم النفس، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 95.

(7) مخول، مالك، علم النفس الاجتماعي، جامعة دمشق، 1986، ص 170.

الاتجاه بأنه: مفهوم يعبر عن التنظيمات السلوكية التي تعبر بدورها عن علاقة الإنسان بجزء معين من بيئة الخارجية أو الموضوعات الاجتماعية أو المعنوية، كما يعبر عن ذلك لفظاً وعملاً بالقبول التام أو الرفض التام أو على نقطة في البعد المستمر بين نقطتين تمثلان الموافقة التامة أو الرفق التام،[1]

في حين رأى زنانيكي (Zananicki) أن لاتجاه: الموقف النفسي للفرد حيال احدى القيم أو المعايير بمعنى آخر اتجاه نفسي يحدد المعايير الاجتماعية القائمة.[2] أما توماس (Tomas) فقد نظر للاتجاهات على أنها: اتجاه الشخص هو حصيلة مزاجه ونوع المفاهيم التي يفرضها عليه مجتمعه والصورة يدرك بها شتى المواقف في ضوء خبراته وتفكيره، وثورستون (Thurstone) رأى أن الاتجاه: هو درجة العاطفة الايجابية أو السلبية المرتبطة بموضوع نفسي.[3]

يرى جبسون (Gibson): إن الاتجاهات تحدد السلوك لكونها مرتبطة بالإدراك والشخصية والتعليم والدافع، كما أنها تعد الاتجاهات أجزاء داخلية لشخصية الإنسان،[4] يشير الاتجاه عند كابا سوامي (Kuppu Swamy) إلى مواقف الفرد تجاه بعض المواقف أو الأشخاص أو الجماعات المختارة، ويعد كرتش وكرتشفيلد وبالاش الاتجاهات بأنها: نظم دائمة التقسيمات الايجابية أو السلبية، والمشاعر الانفعالية وميول الاستجابة على أو ضد الموضوعات الاجتماعية.

وعرفت الاتجاهات بأنها عبارة عن تكوين فرضي أو متغير كامن أو متوسط يقع بين (المثير والاستجابة) فهو يعبر عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة سواء نحو أشخاص أو موضوعات أو مواقف في البيئة التي بها يتم الاستجابة لهذا المثير.[5] أما شيف (CHAVE) فرأى أن الاتجاه: ذلك المركب من الأحاسيس والرغبات والمخاوف والمعتقدات والميول

---

(1) صالح، أحمد زكي، علم النفس التربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص317

(2) أحمد، شكري سيدر الحمادي، عبد الله محمد، منهجية أسلوب تحليل المضمون وتطبيقاته في التربية، مركز البحوث التربوية، قطر، 1991، ص46.

(3) دويدار، عبد الفتاح، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 157، 160.

(4) Gibson, Etal, Organization, Fourth, ed, Business, Inc. 1982, P.52

(5) بلقيس، أحمد، الاتجاهات وطرائق تكوينها وتعديلها وقياسها في التعليم المدرسي، دائرة التربية والتعليم_الاونروا واليونسكو، التعيين الدراسي، عمان، 1986، ص16.

التي كونت نمطاً مميزاً للقيام بعمل ما أو الاستجابة نحو موقف محدد بفضل الخبرات السابقة المتنوعة.[1]

وعرف الاتجاه في قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية بأنه: الشعور بالتأييد أو المعارضة وإزاء موضوع معين كجماعة معينة أو فكرة أو فلسفة أو قضية كالاتجاه نحو المرأة أو نحو القومية العربية ويتكون بالخبرة والاكتساب ويمكن تعديله.[2] بينما يعرف هاري أبشو (Upshow) للاتجاهات بأنها: المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم، بحيث يمكن أن نستدل على هذه المواقف من خلال النظر إلى الاتجاه على أنها بناء يتكون من ثلاثة أجزاء: [3]

الأول: يتغلب عليه الطالب المعرفي ويشير إلى المعلومات التي لدى الفرد والمتعلقة بهذه القضايا أو المسائل.

الثاني: سلوكي ويتمثل في الأفعال التي يقوم بها الفرد أو يعمل على الدفاع عنها أو تسهيلها فيما يتصل في هذه القضايا.

الثالث: انفعالي ويعبر عن مشاعر الفرد لكل ما يتصل بهذه القضايا.

عرف عاقل الاتجاه بأنه: نزعة الإنسان للاستجابة إلى حادث أو فكرة بطريقة محددة،[4] والاتجاهات هي: تعبير قوي التأثير أو سلبي نحو هدف نفسي ما أو ضده،[5]

وقد عرف هايز الاتجاه بأنه: ميل أو استعداد منظم للاستجابة المحبذة أو غير المحبذة تجاه موضوع أو حالة معينة،[1] الاتجاهات رغم استقلالها النسبي

---

(1) جلال، سعد، علم النفس الاجتماعي، الاتجاهات التطبيقية المعاصرة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1984، ص 151.

(2) عيسوي، عبد الرحمن، قاموس، مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 21.

(3) دويدار، عبدالفتاح، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 156-158.

(4) عاقل، فاخر، أسس البحث في العلوم السلوكية، جامعة دمشق، 1988، ص 78.

(5) Stephen warchel, Joet cooper, George, R. Gethols, Under Standing, Social Psychology, Brooks cole, Pubcow pang, California, USA, 4thed, 1982, P. 220.

عن الوجود الاجتماعي ، فانها عمليا منبثقة عنه مثلها مثل الوعي ، تبدأ بمعلومات معينة وقد تنتهي أو لاتنتهي بالمعرفة باعتبار أن هناك مسافة بين المعلومة والمعرفة.

مراحل تكوين الاتجاهات

اتفق عدد من الباحثين ومنهم عيسوي وزيدان على أن تكوين الاتجاهات يمر بالمراحل الآتية:[2]

أولاً: المرحلة الإدراكية المعرفية: وهي أولى مراحل تكوين الاتجاه، حيث يدرك فيها الفرد مثيرات البيئة، ويتعرف عليها فتتكون لديه المعلومات والخبرة مكونة الإطار المعرفي لهذا المثير.

ثانياً: المرحلة التقييمية: وهي التي تلي مرحلة الإدراك المعرفي للفرد، وفيها يحاول الفرد أن يحكم على مثيرات البيئة التي يتفاعل معها، ويكون التقييم مستند إلى الإطار المعرفي الذي كونه الفرد ومجموعة من الإطارات الأخرى، ومنها ما هو ذاتي مثل الأحاسيس والمشاعر التي تتصل بهذا المثير، ومنها ما هو موضوعي يقوم على أساس مدى تكامل هذه الخبرات.

ثالثاً: المرحلة التقديرية: وهي المرحلة التي يصدر فيها الفرد حكمه بخصوص نوعية علاقته بالمثيرات وعناصر البيئة، فإذا كان القرار موجباً فيكون اتجاه الفرد موجباً نحو هذا المثير، وإذا كان القرار سالباً فإن اتجاه الفرد يكون سالباً نحو هذا المثير.

رابعاً: مرحلة الثبات: وهي المرحلة التي فيها يتم تدعيم الاتجاه لدى الفرد وذلك بما حققه هذا الاتجاه للفرد من مكاسب وارتياح ثم يحاول الفرد تعميمه في المواقف المشابه.[3]

أنواع الاتجاهات:

---

(1) Hayes , Niky, Foundation of psychology, Thomas Nelson Sons Ltd ,London, 1996. P.306.

(2) عيسوي، عبد الرحمن، دراسات سيكولوجية، دائرة المعارف، الاسكندرية، 1970، ص200.

(3) زيدان، مصطفى، السلوك الاجتماعي للفرد وأصول الإرشاد النفسي، النهضة المصرية، القاهرة، 1995، ص90.

تعددت أنواع الاتجاهات وتصنيفها بتعدد المعايير التي على أساسها يتم التصنيف وبهذا يمكن تصنيف الاتجاهات كالتالي: [1]

1- من حيث العمومية: اتجاهات عامة تركز على موضوعات عامة تهم المجتمع بأسره، واتجاهات نوعية تركز على موضوعات ذات طبيعة مخصصة ومحددة وتخص فئة معينة من الناس.
2- من حيث الإيجابية: اتجاهات إيجابية تنشأ حول موضوع بيئي أو شخصي وتحصل على تأييد الفرد وموافقته واتجاهات سلبية وهي تلك الاتجاهات التي تنشأ حول موضوع معين ولا يؤيدها الفرد ولا يوافق عليها.
3- من حيث المرونة: اتجاهات جامدة وهي اتجاهات تظل ثابتة لدى معتنقيها ويصعب تغييرها مثل الاتجاهات التي تنشأ حول المعتقدات الدينية، واتجاهات مرنة قابلة للتغيير بسهولة وغالباً ما تكون حول موضوعات هامشية، وسطحية ولا تعد جزءاً من قيم الفرد ويمكن أن تتغير تحت تأثير النمو المعرفي أو الخبراتي للفرد.
4- من حيث العلنية: اتجاهات علنية وهي تلك الاتجاهات التي يعلنها الفرد ويتحدث عنها علانية أمام الآخرين بدون حرج'، وهي تتعلق بموضوعات ومواقف مقبولة من المجتمع، واتجاهات سرية وهي الاتجاهات التي يحاول أصحابها إخفائها، ولا يستطيعون التعبير عنها أمام الآخرين وهي تتعلق بمواقف أو موضوعات لا يقبلها المجتمع ويحرمها.
5- من حيث القوة: اتجاهات قوية تبقى قوية على مر الزمن نتيجة تمسك الفرد بها لقيمتها بالنسبة له وترتبط قوة الاتجاه بشدة الاتجاه ذاته، مثل الاتجاهات الدينية، واتجاهات ضعيفة من السهل التخلي عنها وهي قابلة للتغيير والتحول لأنها تتعلق بموضوعات أو مواقف ثانوية وقيمتها ضعيفة لدى الأفراد.

وقد ذكرت مصادر أخرى أنواع أخرى للاتجاهات أهمها الاتجاهات التالية:[2]

1. الاتجاه القوي: يبدو الاتجاه القوي في موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفاً حاداً لا رفق فيه ولا هوادة.

---

(1) حواطر، صلاح وآخرون، علم النفس العام، مطبعة جامعة طنطا، مصر، 1998، ص 249 -251.

(2) نجمة، ع: الاتجاهات النفسية الاجتماعية، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، 25 فبراير 2015م.

(http://www.minshawi.com/other/nedjma.htm, 20.04.2015)

2. الاتجاه الضعيف:هذا النوع من الاتجاه يتمثل في الذي يقف من هدف الاتجاه موقفاً ضعيفاً رخواً خانعاً مستسلماً.
3. الاتجاه الموجب:هو الاتجاه الذي ينحو بالفرد نحو شيء ما(أي إيجابي).
4. الاتجاه السلبي:هو الاتجاه الذي يجنح بالفرد بعيداً عن شيء آخر(أي سلبي).
5. الاتجاه العلني: هو الاتجاه الذي لا يجد الفرد حرجاً في إظهاره والتحدث عنه أمام الآخرين.
6. الاتجاه السري: هو الاتجاه الذي يحاول الفرد إخفائه عن الآخرين ويحتفظ به في قرارة نفسه بل ينكره أحياناً حين يسأل عنه.
7. الاتجاه الجماعي: هو الاتجاه المشترك بين عدد كبير من الناس، فإعجاب الناس بالأبطال اتجاه جماعي.
8. الاتجاه الفردي: هو الاتجاه الذي يميز فرداً عن آخر، فإعجاب الإنسان بصديق له اتجاه فردي.
9. الاتجاه العام: هو الاتجاه الذي ينصب على الكليات وقد دلت أبحاث التجريبية على وجودها فأثبتت أن الاتجاهات الحزبية السياسية تتسم بصفة العموم، وهذا الاتجاه العام هو أكثر شيوعاً واستقراراً من النوعي.
10. الاتجاه النوعي: هو الاتجاه الذي ينصب على النواحي الذاتية، وتسلك الاتجاهات النوعية مسلكاً يخضع في جوهره لإطار الاتجاهات العامة وبذلك تعتمد الاتجاهات النوعية على العامة وتشتق دوافعها منها.

وظائف الاتجاهات:

تقوم الاتجاهات بمهام متعددة في حياة الفرد، حيث تساعد على التكيف في مجتمعه بعاداته وأعرافه ونظمه وتقدم له فرض التعبير عن ذاته وتحديد هويته في إطار العلاقات والتفاعلات الاجتماعية المتنوعة، كما أنها تساعد الفرد على اتخاذ القرارات في المواقف التي يتعرض لها، ومن ثم فهي تنظم سلوكه ومعرفته وانفعالاته ضمن مجتمعه، ومن أهم هذه الوظائف:[1]

(1) زحيلي، غسان، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة دمشق نحو بعض مقررات علم النفس وعلاقتها بالتحصيل الدراسي ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1993، ص ص 41 - 42.

1. يحدد الاتجاه طريق السلوك ويفسره.
2. ينظم الاتجاه العمليات الدافعية والإدراكية والمعرفية عن بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد.
3. تنعكس الاتجاهات في سلوك الفرد وفي أقواله وأفعاله وتفاعله من الآخرين ضمن مجتمعه.
4. تيسر له القدرة على اتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية والنفسية المتنوعة.
5. توضح الاتجاهات العلاقة بين الفرد وبيئة الاجتماعية.
6. يحدد الاتجاه سلوك الأفراد والجماعات بشكل شبه ثابت.
7. تعبر الاتجاهات المعلنة في أحيان معينة عن مسايرة الفرد لما يسود مجتمعه من معايير ومعتقدات.

مكونات الاتجاه:

تتكون الاتجاهات من عدة مكونات رئيسية تشكل في مجملها الاتجاه العام للفرد أو المجتمع، هذه المكونات هي: [1]

1- المكون المعرفي: ينطوي المكون المعرفي على المعلومات والحقائق الموضوعية المتوفرة لدى الفرد عن موضوع الاتجاه.
2- المكون العاطفي: يشير المكون العاطفي إلى مشاعر الحب والكراهية التي يوجهها الفرد نحو موضوع الاتجاه، ويرتبط تكوينه العاطفي، فقد يحب الفرد موضوعاً، فيندفع نحوه، ويستجيب له على نحو ايجابي، وقد يكره موضوعاً آخر فينفر منه، ويستجيب له على نحو سلبي، ويمكننا التعرف إلى شدة هذه المشاعر من خلال تحديد موقع الفرد بين طرفي الاتجاه المتطرفين، أي بين التقبل التام أو النبذ المطلق لموضوع الاتجاه.[2]
3- المكون السلوكي: يتضح المكون السلوكي للاتجاه في الاستجابة العملية نحو الاتجاه بطريقة ما، فالاتجاهات تعمل كموجهات لسلوك الإنسان فهي تدفعه للعمل على نحو سلبي عندما يمتلك اتجاهات سلبية نحو

---

(1) أبو جادو، صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1998، ص 220.

(2) مرعي، توفيق وبلقيس، أحمد الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1982، ص183.

موضـوع الاتجـاه أو تدفعـه للعمـل علـى نحـو ايجـابي عنـدما يمتلـك اتجاهات إيجابية نحو موضوع الاتجاه.[1]

طرق قياس الاتجاهات

يمكن بناء مقاييس الاتجاهات بعدة طرق أهمها مقاييس ثورستون وليكرت وغوتمان ومقاييس ملاحظة السلوك الفعلي والاستجابات الفسيولوجية، والأساليب الاسقاطية.[2] لكن الغالب يعتمد على طريقتان في قياس الاتجاهات وهما[3]:

1- الطريقة المباشرة في القياس: وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم توجيهها للشخص المراد قياس اتجاهاته.
2- الطريقة الغير المباشرة: حيث يتم استنتاج الاتجاهات من أدلة أخرى غير الأسئلة المباشرة، فالمقاييس غير المباشرة للاتجاهات صممت لتكشف بعض الاتجاهات التي لا يكون الشخص على وعي بها، وهي ما تسمى بالاتجاهات الضمنية.

هناك مقياس بورجاردوس وهي أول طريقة لمحاولة قياس الاتجاهات والتي استخدمها لتحديد اتجاهات الأفراد نحو الأجناس أو القوميات المختلفة وكذلك نحو جماعات معينة، وقد أراد بورجاردوس التعرف على مدى تقبل الأمريكيين أو نفوذهم لأبناء القوميات الأخرى وكان المقياس مكون من سبع عبارات لقياس ذلك، وكانت العبارة الأولى تمثل أقصى درجات التقبل، والعبارة السابعة تمثل أقصى درجات النفور الاجتماعي والعبارات التي بين الطرفين تمثل درجات متوسطة من التقبل أو النفور الاجتماعي. [4] وأما مقياس ثير ستون يقوم

---

(1) المعايطة، خليل عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 162 -163.

(2) مهرنز، ويلمز، ولهمن ج، إرفن، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، ترجمة هيثم كامل الزبيدي، مراجعة ماهر أبو هلالة، دار الكتاب الجامعي، العين، ط1، 2003، ص 78.

(3) Bohner, Gerd, Michaela wanke, Attitudes and attitude change (Social Psychology: A Modular Course), Psychology press, london, 2002. P. 19.

(4) الأشول، عادل عز الدين، علم النفس الاجتماعي، مع الاشارة إلى مساهمات علماء الإسلام، النسخة الأخيرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999، ص ص 204 - 205.

على استنساخ القيمة السلمية (بمعنى القيمة ضمن السلم) للإجابة الخاصة بالعبارة انطلاقها من قيمة الوسيط في إجابات المجموعة التي تم اعتمادها في بناء المقياس وهو أيضا يسمى بمقياس الفقرات متساوية الظهور حيث هو مقياس يقيس الاتجاه نحو عدة موضوعات، فقام ثيرستون بانشاء عدة مقاييس وحداتها معروفة البعد عن بعضها البعض أو متساوية البعد، لذلك يتكون المقياس من عدد من الوحدات أو العبارات فلكل عبارة أو وحدة وزن خاص بها وقيمة معبرة عن وضعها بالنسبة للمقياس.[1]

خصائص الاتجاهات

هناك عدة خصائص للاتجاهات ويمكن عرضها كما يلي [2]:

1- الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة، تتضمن دائماً علاقة بين الفرد وموضوع من موضوعات البيئة.
2- يمثل الاتجاه الاتساق والاتفاق بين استجابات الفرد للمثيرات الاجتماعية مما يسمح بالتنبؤ باستجابات الفرد لبعض المثيرات.
3- الاتجاه يقع بين طرفين متقابلين (موجب، سالب) وتغلب عليه الذاتية أكثر من الموضوعية من حيث محتواه ومضمونه المعرفي.
4- الاتجاهات تتميز بالثبات والاستقرار النسبي ولكن من الممكن تغييرها.
5- الاتجاهات قد تكون قوية على مر الزمن وتقاوم التغيير والتعديل إذا كانت ذات قيمة كبيرة في تكوين معتقدات الفرد وشخصيته.

الخلاصة:

أن الميول والاتجاهات تؤثر في حياتنا وممارساتنا اليومية، ومن هذا المنطلق اهتم علماء النفس وعلماء الاجتماع بدراسة الميول والاتجاهات. وكان لابد من مراجعة الأدبيات وتحديد مفهوم الاتجاهات، وأنواعها، ووظائفها ، ومن هنا يمكن تأسيس القول أن الاتجاهات المكونة للرأي العام هي عبارة عن أفكار عامة أو خاصة غالباً ما تعكس الاتجاهات المكونة للرأي العام وهي عبارة عن أفكار عامة أو خاصة غالباً ما تعكس اتجاهات ورؤى الطبقة أو الطبقات المهيمنة

---

(1) ملحم، سامي، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط3، 2005، ص 324.

) منسي، محمود، علم النفس التربوي للمعلمين، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، ط1، (19912، ص 209.

اجتماعيا وسياسيا أو الأفكار بشكل عام لتصبح قوة مادية اذا تبناها الناس بغض النظر عن توافقها وانسجامها مع العلوم المعرفية.

وذلك للتعرف على اتجاهات اللاجئين نحو قضايا الحل الدائم، وهي الموضوعات الرئيسية في القضية الفلسطينية، وفي فصول لاحقة سوف نتعرف على أهم المكتسبات عند اللاجئين من البيئة السياسة المحيطة التي تغير في اتجاهات اللاجئين.

الفصل الثالث

الجذور التاريخية لقضية اللاجئين

الفصل الثالث

الجذور التاريخية لقضية اللاجئين

تمهيد

تنفيذاً لوعد آرثر بلفور 1917م، ومساعي بريطانيا لصناعة الدولة اليهودية في فلسطين، احتلت بريطانيا العظمي آنذاك فلسطين عام 1917م وسهلت الهجرات اليهودية على فلسطين فيما دربت عصاباتها على حمل السلاح وعندما أصبحت الصهيونية قادرة على اقامة الدولة بالتوافق مع الدول العظمى حيث أصدرت تلك الدول من الأمم المتحدة قرار رقم (181) القاضي بتقسيم فلسطين في العام 1947م ،فيما أعلنت العصابات الصهوينة بالتوافق مع بريطانيا عن قيام دولة الاحتلال في 15آيار\مايو1948م ، وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين وعلى أثر تلك القرارات والإجراءات أعلنت الدول العربية الحرب لتحرير فلسطين عام 1948م.

كانت نتائج الحرب كارثية على الفلسطينيين فقد احتلت مساحة كبيرة من أرضهم ، كما ارتكبت العصابات الصهيونية العديد من المجازر وهجرت ما تبقى منهم الى المناطق الغير محتلة ودول والجوار ، وعرفوا من ذلك التاريخ باللاجئين .

وفي هذا الفصل سوف نبحث عن جذورهم التاريخية وأوضاعهم المعيشية بعد أكثر من ستين عاماً.

مفهوم اللاجئ الفلسطيني

مع تعدد أنواع اللاجئين الفلسطينيين أو اختلاف تواقيت لجوئهم أو نزوحهم والتمييز ما بين نازح ولاجيء، أصبحت عملية تعريف اللاجئين والنازحين الفلسطينيين معضلة كبيرة، حيث لا يوجد تعريف محدد يتفق عليه، فقد عرفت وكالة غوث اللاجئين(الأونروا) اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من اول يونيو1946م حتى مايو1948م والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب1948م، وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم تلقي المساعدات من الأونروا هم الذين ينطبق عليهم هذا التعريف، بالإضافة إلى أبنائهم، أما الجمعية العامة للامم المتحدة فقد عرفت اللاجئ وفقاً لقرارها رقم302 بتاريخ 8 ديسمبر 1950م بأنه الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي - الإسرائيلي في سنة 1948م والذي فقد

بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته، وورد في الفقرة الثالثة من الملحق رقم(1) لإعلان أوسلو جملة النازحين الذين سجلوا في4 يونيو1967م وثبت فيما بعد أن اسرائيل لا تعترف الا بأولئك النازحين الذين كانوا في فلسطين في 4 يونيو 1967م وخرجوا من ديارهم بسبب الحرب ذلك الشهر، ورفضت اسرائيل لأغراض كثيرة الأعتراف بأفراد عائلاتهم وأقاربهم من الطلاب والعمال والمسافرين الذين كانوا خارج فلسطين ذلك الأسبوع ولم يتمكنوا من الرجوع، والذين تدل كافة الوثائق التي بحوزتهم على أن مكان اقامتهم الدائم كان فلسطين، ومناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

لقد أدى نزوح المزيد من الفلسطينيين وتهجيرهم إلى ظهور العديد من المفاهيم لتعريف النازحين الفلسطينيين أو اللاجئين الفلسطينيين، وذلك وفق أكثر من هيئة وجميعها شملت أوجه قصور في التعريف، فقد عرف الوفد الفلسطيني في اجتماعات اللجنة الرباعية النازحون بأنهم: "كل النازحين الذين غادروا كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء حرب 1967م وأيضاً يشمل الذين كانوا خارج البلاد لأي سبب قبل اندلاع الحرب ولم يتمكنوا من العودة ويشمل أيضا الذين تم اجبارهم على المغادرة بعد الحرب ولم يتمكنوا من العودة بسبب منع السلطات الاسرائيلية لهم بالعودة "، ورفض الجانب الاسرائيلي هذا التعريف وقال انه لا يعترف بالنازحين سوى الذين غادرو أثناء فترة الحرب فقط،[2] جوانب القصور في هذا التعريف خطيرة، أغفل التعريف ذكر الذين نزحوا من عام 1952 -1967 ويقدر عددهم بمائتي ألف فلسطيني.[3]

وقبل انعقاد اجتماع اللجنة الرباعية في آذار 1995م اتفق كل من الوفد الفلسطيني والوفدين المصري والاردني في اجتماعاتهم على تعريف النازح الفلسطيني: "كل شخص كان مسجلا لغاية ساعة الصفر في حرب حزيران 1967م كمواطن مكان اقامته الدائم والعادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وبالتالي أصبح هذا المكان بعد الحرب خارج تلك المناطق"، لكن بعد ذلك اضطرت اللجنة للأجماع على تعريف يشمل فقط "أولئك الذين غادروا

---

(1) جريدة الأهرام: 5 ملايين فلسطيني يعيشون قصة مريرة، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42966، الأثنين 26 يوليو 2004م.

(2) جودات، جودة، محمد سعد، دائرة شئون اللاجئين ودورها في الدفاع عن حق العودة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ديسمبر 2005م.

(3) جريدة الأهرام: 5 ملايين فلسطيني يعيشون قصة مريرة، مرجع سابق، 2004م.

منـازلهم نتيجـة للحـرب"، وبالتـالي فشـلت جهـود الرباعيـة فـي ضـم مـن أبعـدهم الاحتلال في سنوات ما بعد الحرب ومن منعهم من العودة الى أرضهم.[1]

من خـلال مـا سبق، تعرف الباحثـة للاجـئ الفلسطيني بأنـه " كل شـخص مكان اقامته فلسطين هاجر طوعا أو نتيجـة الاحـتلال الاسرائيلي عـام 1948 وفقد مسكنه ومصدر رزقه قسرا وهاجر سواء الـى داخـل فلسطين او خارجها" ، وهنـا أود الاشارة الى أن الحكومـات الاسرائيلية المتعاقبـة كلها رفضـت عـودة اللاجئين بالإضـافة الـى تخنـدقها فـي نصـوص تواراتيـة تعـود للعهـد القديم_وعـد الله لنبـي اسـرائيل بـأن الأرض لهـم ،وهنـا هـي تلجـأ الـى تعريـف اجرائـي يقـول أن لاجئي1948 انتقلـو مـن مدينـة فلسـطينية الـى مدينـة أخـرى وهـذا لا يعتبـر حسـب قولهم لجوءاً .

جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1917م، وضع نظام عرف بنظام الانتداب على المنطقة العربية، حيث قسمت دول المنطقة وفق هذا الانتداب ما بين دول الحلفاء المنتصرة، وقد أقرت ذلك عصبة الأمم، حيث كان لها دور في وضع الانتدابات بطريقة تميز بين البلدان بحسب درجة تقدمها، حيث يعطي رمز (أ) إلى الانتداب الذي يكون الأقرب إلى الاستقلال، ومن هذه الدول التي وصفت برمز (أ) فلسطين، وسوريا، ولبنان، وشرق الأردن، والعراق، حيث أعترف مؤقتاً باستقلالها، وجميع هذه الدول نالت استقلالها ما عدا فلسطين. [2]

وقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني والتي بدأت تسعى إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فصدر تصريح آنذاك عن وزير خارجيتها آرثر بلفور عام 1917م والذي تضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فالانتداب البريطاني في فلسطين جاء ليخدم اليهود ويحقق حلمهم بالوطن الذي يحلمون و يسعون إليه في فلسطين، على عكس ما يتضمنه نظام الانتداب.[3]

---

(1) تيسير، عمرو، التعريف بنازحي67 فئاتهم وأعدادهم وتوزيعاتهم، كتاب النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، رام الله، 1996، ص13.

(2) بابا دجي وآخرون، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومباديء تطبيقه، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص25.

(3) قرارات الامم المتحدة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، نيويورك، 1978.

وفي 24 يوليو 1922م أستصدرت بريطانيا قراراً من عصبة الأمم حددت فيه مصير انتدابها على فلسطين، حيث جاءت في المادة الثانية من صك الانتداب: "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية واقتصادية وإدارية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتعمل على الارتقاء بمؤسسات الحكم الذاتي".[1] مما يعني أن سلطات الانتداب البريطاني كانت معنية وملزمة باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية والإدارية التي تساعد اليهود على الهجرة إلى فلسطين واستيطان أراضيها تمهيداً لإقامة وطنهم القومي عليها،

وقد اتخذت بريطانيا عدة خطط لتثبيت هذا الوطن لليهود، أهمها: [2]

1- أراض هبات-شراء الأراضي: حيث مكنت الحكومة البريطانية الحركات الصهيونية من الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي في فلسطين، فقد استولت على حوالي 500 ألف دونم، منها 200 ألف دونم دون مقابل، وطردت سكان هذه الأراضي والذي بلغ عددهم 15.500، إلى جانب تهجير قرى عربية كاملة ومنها 22 قرية في مرج بن عامر، كما طردت 15.500 من وادي الحوارث، وهنا نستدل على أن عملية تهجير وتشريد الفلسطينيين بدأت في عهد الانتداب وليس بعد ذلك وحسب ووهبت الحكومة البريطانية أراضي مجانية وليست فقط للبيع.

2- التسلح: الحكومة البريطانية قامت بتسليح وتدريب الحركات والعصابات، والمنظمات الصهيونية، وكما قامت بتشكيل وحدات قتالية عرفت بـ (كتائب البلماخ) التي كان لها دور واضح في حرب 1948م ضد الجيوش العربية وعندما خرجت القوات البريطانية تركت جميع أسلحتها للعصابات الصهيونية.

---

(1) نوفل، ممدوح، تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، 1964 - 2004، مركز المعلومات الفلسطيني. 2004/9/24، على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.palestine –Pmc.com/arabic/insidel.asp?x&cat=3&opt=1

(2) حماد، باسم، ستون عاماً على النكبة: لقد آن لليل أن ينجلي، مكتبة أتاتورك، كانون أول 2008م، ص 79.

*الانتداب \الدولة المنتدبة لشعب ترعى شئون هذا الشعب وتعينه على حياة مستقرة ومتطورة تنمي فيها موارده ويرتفع مستواه وتؤهل أبناء الشعب وتدربهم على الإدارة والتنظيم ليصبحوا نواة دولتهم المستقلة فيما بعد حين ينتهي الانتداب.

3- تشجيع وتحفيز الهجرة اليهودية: عزم البريطانيون منذ صدور وعد بلفور وانتدابهم لفلسطين على تشجيع الهجرات اليهودية إلى فلسطين، وتسهيل كل السبل إلى ذلك، فقد شهدت فلسطين موجات عديدة من الهجرة اليهودية جاءت على مرحلتين، المرحلة الأولى قبل صدور صك الانتداب وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود فيها 75 ألف مهاجر والتي امتدت ما بين عامي 1904 – 1914م، أما المرحلة الثانية وهي خلال الانتداب البريطاني فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود فيها 457 ألف مهاجر[1] ، ومن خلال فحص سجلات ووثائق الهجرات يتبين بأن زاد عدد اليهود في عهد الانتداب أضعاف كثيرة.

وبعد أن شعرت بريطانيا بأن الحركة الصهيونية أصبحت على قدر كبير من القوة، قامت برفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، إذ تم صدور قرار (181) في 29 نوفمبر 1947م الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: الأولى يهودية بمساحة 56%والثانية عربية بمساحة 44%، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، فرفض القرار العرب والفلسطينيون ووافقت عليه الصهيونية برئاسة بن غوريون[2] ،وبالرغم من أن نسبة اليهود لم تتعدى ثلث السكان وملكتهم للأرض أقل من 7% الا أن القرار كان مجحفاً بحق الفلسطينين ،صانعاً دولة لليهود وعلى أن يكون لليهود مساحة أكبر من العرب تساوي 56%.

وعلى أثر قرار التقسيم الذي لم يقبله العرب، وقعت الحرب الاسرائيلية العربية الأولى عام 1948م وقامت المقاومة الفلسطينية بتشكيل عدة قوى منها: الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني الذي استشهد من أجل القدس وجيش الإنقاذ بقيادة الجامعة العربية والذي تشكل من الجيوش العربية، لمواجهة هذا القرار حيث وصف الحال: "شعب أعزل لا سلاح لديه، تلطمه هيئة من أكبر الهيئات الدولية بأظلم وأقسى قرار عرفه التاريخ ويقضى عليه بالتجزئة .[3]

---

(1) الصوباني، صلاح، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله، لدراسات حقوق الإنسان، ع19، كانون أول 2007، ص70.

(2) بابا دجي وآخرون، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ،مصدر سبق ذكره، ص 22.

(3) العارف، عارف، النكبة – نكبة بيت المقدس والفردوس، المفقود، 1947 -1952م، الجزء الأول، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1956، ص31

تطور قضية اللاجئين بعد حرب عام 1948م

في بداية الحرب تقدمت الجيوش العربية وحققت نتائج جيدة، هذا التقدم أربك الحركة الصهيونية وجعلها تشعر بالخطر إزاء مشروعها الصهيوني في فلسطين، وهذا دفع الدول الغربية للتدخل والتوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم إسرائيل فرفضت الدول العربية هذا القرار، ولكن استمرت الضغوط البريطانية على القيادة العربية، إلا أن القيادة العربية قبلت بالقرار، مما ممكن الحركة الصهيونية من استعادة قوتها واستمرار سيطرتها على المدن العربية وترحيل سكانها، وهزمت الجيوش العربية، وأعلنت الحركة الصهيونية قيام دولة" اسرائيل" في مساء 14 مايو 1948م وقد بلغ عدد اللاجئين عام 1948م (900) ألف لاجئ.[1]

استخدمت الحركة الصهيونية الإرهاب كوسيلة لطرد العرب، حيث ارتكبت العصابات الصهيونية عشرات المجازر بحق الفلسطينيين، وقامت بمختلف الأعمال الإرهابية الهادفة إلى إخلاء فلسطين من أي عربي موجود داخلها، وبلغ عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيوية نحو 25 مجزرة عام 1948م.[2]

وبذلك فقد شكلت حرب عام 1948م نقطة البداية لظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"،[3] فنشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين وتعمقت معاناتهم، واستمرت على ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، وتجمع أكثر المصادر التاريخية والأدبيات المختلفة، العربية وغيرها، أن نكبة عام 1948م، أرغمت ما يقارب 900 ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة، وقد دمرت إسرائيل أكثر من 540 قرية فلسطينية وحولتها إلى مستوطنات ومستعمرات يهودية بنيت على

---

(1) حماد، باسم، ستون عاماً على النكبة: لقد آن لليل أن ينجلي، مرجع سابق، ص 115.

(2) موريس، بني، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1993م، ص 152.

(3) بابا دجي وآخرون، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطينيين ،مصدر سبق ذكرة ص 24.

أنقاضها.[1] لقد استخدم الاحتلال الصهيوني كافة أساليب القمع والترهيب بحق المدنيين الفلسطينيين مما أدى إلى تهجير الآلاف على موجات متعددة: [2]

1) **الموجة الأولى** (من كانون أول 1947 م- آذار – 1948م) وكان ذلك على إثر قرار الأمم المتحدة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين عام 1947، وأدى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين الفلسطينيين والعصابات الصهيونية التي كانت تشن العديد من الهجمات على الفلسطينيين مما أدى إلى نزوح حوالي (30) ألف فلسطيني.
2) **الموجة الثانية** (من آذار1948 م– حزيران 1948م) أتت هذه المرحلة بعد العمليات والمجازر الإرهابية التي قامت بها العصابات اليهودية ونخص بالذكر هنا مجزرة دير ياسين التي قضى ضحيتها 250 شخصاً، وأيضاً قاموا باحتلال العديد من المدن والقرى وعلى رأسها القدس، مما أثار القلق والخوف، في صفوف الفلسطينيين وعلى أثر ذلك نزح حوالي (200 -300) ألف فلسطيني.
3) **الموجة الثالثة** من (9 تموز – 18 تموز 1948)، حدثت هذه المرحلة بعد قيام العصابات الصهيونية باحتلال مناطق كل من اللد والرملة في عملية استمرت عشرة أيام ونزح عن ذلك حوالي 100 ألف فلسطيني إلى كل من لبنان والأردن وقطاع غزة.
4) **الموجة الرابعة** من (تشرين أول – تشرين ثاني 1948)، أتت هذه المرحلة نتيجة قيام الاحتلال باجتياح عدة مدن وقرى فلسطينية كأسدود وبئر السبع خلال ما عرف بعمليات (الضربات العشر) وهنا نزح مابين (150 -200) ألف فلسطيني إلى كل من غزة وجبال الخليل.

جدول رقم (1): يبين جهة التقدير وتعداد اللاجئين عام 1948م

م	تقدير أعداد الفلسطيني عام 1948م حسب الجهات	المصادر الرسمية
.1	الأمم المتحدة	750.000
.2	لجنة التدفيق	766.000
.3	الخارجية البريطانية	670.000
.4	وكالة الغوث الدولية (الأنروا)	914.221
.5	تقدير إسرائيلي (موشيه أفرات)	604.000

(1) أبو ستة، سلمان، اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، القدس العربي، العدد 2564، 10 شباط 2002م.

(2) موريس، بني، طرد الفلسطيني وولادة مشكلة اللاجئين، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1993، ص ص 45، 77، 185، 201

.6	الملفات الإسرائيلية	520.000
.7	التقديرات العربية	940.000

كانت نتائج حرب عام 1948م كارثية حيث استطاعت إسرائيل السيطرة على ما يقارب 78% من مساحة فلسطين الانتدابية،[1] ومع انتهاء المواجهة الأولى بين اسرائيل والدول العربية عام 1948م، فرض الجيش المصري إدارته الفعلية المدنية والعسكرية على قطاع غزة، بينما سيطرت الأردن على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية،[2] وقامت إسرائيل بتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة، ففي آخر الإحصائيات التي أجريت بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين 1948 إلى 2001م ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ، في حين تشير تقرير وكالة الغوث "الأونروا" أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين تجاوزت الثلاثة ملايين لاجئ.[3]

(1) بشارة، مروان، فلسطين/إسرائيل سلام أم نظام عنصري (ترجمة) وسيم وجدي القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001، ص35.

(2) بيكر، جيمس، مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية (ترجمة) مجدي شرشر القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999م، ص68.

(3) أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للنشر العربية، بيروت، 2002م، ص50.

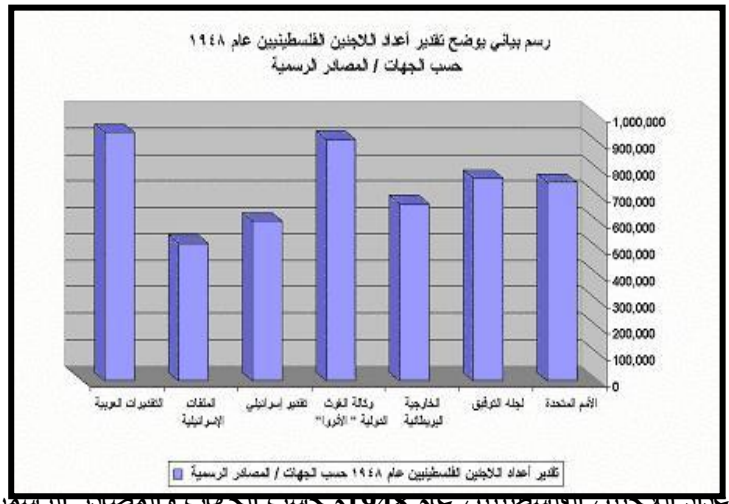

يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م حسب الجهات والمصادر الرسمية

جدول رقم (2):

يوضح التطور في أعداد اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950 – 2001 م

حسب إحصائيات سجلات "الأنروا"[1]

م	السنة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة	غزة	المجموع
1	1950	506200	127600	82194	-	198227	914221
2	1955	502135	100820	88330	-	214701	905986
3	1960	613743	136561	115043	-	255542	1120889
4	1965	688089	159810	135971	-	296953	1280823
5	1970	506038	175958	158717	272692	311814	1425219
6	1975	625857	196855	184042	292922	333031	1632707
7	1980	716372	226554	209362	324035	367995	1844318
8	1985	799724	263599	244626	357704	427892	2093545
9	1990	929097	302049	280731	414298	496339	2093514
10	1995	1288197	346164	337308	517412	683560	3172641
11	2000	1570197	376427	383199	583009	824622	3737494
12	2001	1.639.718	382.973	391.651	607.770	852626	3.874.738

في ظل تفاقم قضية اللاجئين وما سببته من إحراج للمجتمع الدولي، فقد شكلت الأمم المتحدة لجنة ترأسها وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين (الكونت برنادوت) والذي قدم تقريرهُ إلى الجمعية العمومية في 16 سبتمبر / أيلول 1948م حيث ذكر: "أنه على أية حال، يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال الصراع المسلح بين العرب واليهود في

(1) مؤسسة شهيد فلسطين: قراءة إحصائية حول ملف اللاجئين الفلسطينيين، فبراير 2010م. (http://riaaya.org/index_files/i7sa2eyat/kera2ai7sa2eya.htm, 25.02.2015)

فلسطين، وغير ذلك سيكون مخالفة لمبدأ العدالة، إذ أن هؤلاء الضحايا الأبرياء للصراع أنكر حقهم بالعودة إلى بيوتهم، بينما المهاجرون اليهود يصلون إلى فلسطين"، هذا البيان أنصف الفلسطينيين ولكنه أجهز على حياة الوسيط الأممي، حيث في اليوم التالي، اغتيل الوسيط الكونت بيرنادوت ومساعده الفرنسي في القطاع الإسرائيلي للقدس من قبل العصابات اليهودية.[1]

وفي تاريخ 11 ديسمبر – كانون الأول 1948م ناقشت الأمم المتحدة تقرير بيرنادوت وقررت (حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم وعلى إسرائيل تسهيل ذلك) ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل لا تمثل لأي قرار دولي وتحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم.[2]

النازحون الفلسطينيون بعد حرب 1967

بعد هزيمة العرب عام 1948م، كانت القضية الفلسطينية هي القضية العربية الأولى ، وأصبح يعرف الصراع باسم الصراع الاسرائيلي-العربي ، وباشتداد الصراع اندلعت الحرب الاسرائيلية-العربية الثانية 1967م والتي كانت نتائجها كارثية على الفلسطينين والعرب ، حيث احتلت كامل فلسيطن وبعض أراضي من الدول العربية ، وبدل من حل قضية اللاجئين تفاقمت وزادت مشكلة اللاجئين تعقيدا بزيادة عددهم ، فقد أدى ذلك إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين، وزيادة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدرت الأونروا الأعداد (175.000) من اللاجئين المسجلين لدى سجلاتها وقد هجروا للمرة الثانية، من بينهم (17.500) كانوا قد تركو المنطقة المحتلة وذهبوا الى سوريا، بينما (700) تركوا غزة إلى مصر، وقدرت اللاجئين الجدد الذي هاجروا لأول مرة حوالي (350.000) منهم (100.000) منهم هجروا إلى سوريا ومنهم إلى سيناء عبر مصر، والباقون هاجروا من الضفة الغربية إلى الشرقية لنهر الأردن،[3] وظهر

---

(1) عبدالهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1947م، المكتبة العصرية، بيروت، 1975م، ص125-127.

(2) التل، عبدالله، كارثة فلسطين، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 1990م، ص348.

(3) جرار، ناجح، الهجرة القسرية الفلسطينية، ترجمة سمير محمود، فلسطين، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، 1995، ص 182.

مصطلح النازحون لتمييز بين المهجرين الفلسطينيين عام 1948م والمهجرين عام 1967م، وقد جرى تقسيم النازحين إلى خمس فئات رئيسية هي: [1]

- الفئة الأولى: هي التي نزحت مع بدء العمليات العسكرية في حرب حزيران 1967.
- الفئة الثانية: هي التي كان مكان إقامة أفرادها العادي والدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ولكنهم أثناء وقوع حرب 1967 كانوا موجودين في خارج الضفة والقطاع والقدس لأغراض الدراسة أو العمل أو العلاج وحالت وقوع الحرب دون تمكنهم من العودة إلى وطنهم .
- الفئة الثالثة: هي التي تشمل جميع الأشخاص الذين يحملون الهوية الإسرائيلية وخرجوا بتصاريح انتهت مدتها دون أن يتمكنوا من العودة .
- الفئة الرابعة: وهي التي تشمل كل الأشخاص الذين أبعدوا قصراً بحجج أمنية .
- الفئة الخامسة: وهي التي تشمل نسل الفئات الأربعة السابقة. وقد أدت حرب 1967 إلى نزوح أكثر من 350.000 من الفلسطينيين. لجأ معظم هؤلاء النازحون إلى الأردن، ومنهم من كان نزوحه للمرة الثانية، حيث كانت هجرتهم الأولى عام 1948. وأدى تواجد منظمة التحرير الفلسطينية على أرض الأردن، وخاصة فصائل المقاومة إلى حدوث تصادمات دامية أدت إلى هجرة الآلاف مرة أخرى إلى لبنان، ومقتل الآلاف كذلك. وفي الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975 وحتى 1991 أدت إلى تدمير العديد من المخيمات الفلسطينية وهجرة الكثيرين إلى الخارج. وفي حرب الاجتياح الإسرائيلي عام 1982م، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها من لبنان جعل أفواج اللاجئين مرة جديدة عسكريين ومدنيين تلجأ إلى عدة أقطار عربية، بالإضافة إلى مقتل وجرح عشرات الآلاف منهم، وارتكبت المليشيات المسيحية المارونية اللبنانية المتحالفة مع الجيش اللبناني جريمتين كبيرتين في حق اللاجئين هما: في قريتي :صبرا وشاتيلا، وعمل مذبحتين بهما في وضح النهار راح ضحيتها أكثر من 3000 قتيل، وانتقلت أعداد أخرى كبيرة إلى مخيمات نائية خوفاً من المذابح. وأثناء حرب المخيمات التي وقعت من 1985 م الى1987م، عمدت مليشيات

---

(1) شلايل، عمر محمود، اللاجئون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، منظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر 2005م.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3266, 28.03.2015)

"أمل" الشيعية اللبنانية القضاء نهائياً على آخر بقايا حضور منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وتسبب هذا الترويع الجديد والحصار المتواصل في هجرات جماعية جديدة. وفي حرب الخليج التي دارت رحاها عام 1991م، واحتلال العراق للكويت، تم طرد ما يقارب من 400.000 فلسطيني من الكويت نزح غالبيتهم إلى الأردن. وفي أيلول سبتمبر 1995م، تم طرد 35.000 فلسطيني من ليبيا كرد فعل من العقيد معمر القذافي على أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية، أي أن وضع اللاجئين لم يستقر في معظم البلدان التي لجأ إليها الفلسطينيين.

جدول رقم (3): يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم جغرافياً عام 2000م[1]

الرقم	الدولة	عدد الفلسطينيين
1	الأردن	2.560.268
2	لبنان	385.459
3	سوريا	401.092
4	مصر	56.663
5	العراق وليبيا	105.737
6	السعودية	283.312
7	الكويت	36.0568
8	دول الخليج الأخرى	113.688
9	الدول العربية الأخرى	5.970
10	الولايات المتحدة الأمريكية	222.725
11	الدول الأجنبية الأخرى	283.617
12	المجموع	4.454.589

الخلاصة:

الفلسطينيون لم يعانوا قبل حرب 1948م الا من بعدين أساسين ، الأول : الانتداب البريطاني على فلسطين، أما الثاني : فهو الهجرات الصهيونية والاستيلاء على بعض الأراضي.

ولكن بعد الاحتلال تعاظمت المشكلات الفلسطينية وتزايدت أبعاد القضية، ولاسيما قضية الأرض واللاجئين وقيام دولة الاحتلال فوق الأرض الفلسطينية، وهنا لا يمكن اغفال أن السبب الرئيسي في تلك الأبعاد هو الاستعمار الغربي، الا أن زيادة المشكلات جعلت القضية الفلسطينية معقدة وذات بعد دولي، بالإضافة الى أن القوى الدولية العظمى تقف وتساند اسرائيل.

(1) شلايل، عمر محمود، اللاجئون، مرجع سابق، نوفمبر 2005م.

ومنذ بداية الحروب العربية الاسرائيلية ومشكلة اللاجئين تتطور الى الأسوأ وتتزايد أعدادهم وتسوء أوضاعهم بل وتتباين الرؤى حول عودتهم أو تعويضهم وتنحو نحو عدم اختلال التوازن الديموغرافي في اسرائيل لصالح العائدين الفلسطينيين في حال الامتثال للقرار 194 .

وعليه ترى الباحثة أن تلازمية مسألتي الأرض واللاجئين مسألة مفصلية بالنسبة للشعب الفلسطيني ، فالأرض وبالمعني المشار اليه ليست وحسب مصدرا للرزق بل انها الوطن ، فالفلسطيني ليس بصدد البحث عن وطن جديد ، بل أن ماهو من طبائع الأمور نفاذ مفعول حق العودة للفلسطينيين لقراهم ومدنهم في فلسطين الانتدابية دون قيود أو شروط ، وهذا الأمر ينسجم تماماً والشرعة الدولية وحقوق الانسان ، والحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

الفصلِ الرابِع

قضايا الحلِ الدائمِ (النهائي)

الفصل الرابع

قضايا الحل الدائم (النهائي)

قضايا الحل النهائي

م.ت.ف وفقاً للبرنامج المرحلي ونظراً للظروف الدولية وموازين وعلاقات القوى الدولية دخلت في اتفاق سلام مع اسرائيل ،وبما يعني تحول المسألة من الحرب الى السلام وعليه تم توقيع اتفاق إعلان المباديء عام 1991م في البيت الأبيض.

وفي العام 1993م وقع اتفاق غزة أريحا وعليه أقيمت سلطة الحكم الذاتي "السلطة الفلسطينية" ورغم أن المفاوضات قد احتدمت بين الجانبين على القضايا الرئيسية وهي :" الحدود والأمن والاستيطان واللاجئين والقدس والمياه " ، وأجلت الى مدة خمس سنوات بعد إقامة السلطة وعرفت بقضايا الحل النهائي وسوف ندرس هذه القضايا بالتفصيل كي نتعرف على الإشكاليات التي تقف حاجزاً أمام الوصول الى حل دائم من الجانبين الاسرائيلي- والفلسطيني .

أولاً : الاتفاقات الموقعة

أوسلو وقضايا الحل الدائم

1- مؤتمر مدريد للسلام 1991 م [1]

دعا الرئيس الأمريكي في شهر مارس 1991م الى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع الاسرائيلي-العربي ، يستند على قاعدة هامة وهي " الأرض مقابل السلام" ، تم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991م وشارك فيه ممثلون عن الوفد الفلسطيني تحت غطاء أردني وذلك اشتراط اسرائيل عدم حضور م.ت.ف ممثلا عن الفلسطينين، وسار المؤتمر في مسارين للتسوية : الاول \المسار الثنائي وهو الاطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع اسرائيل ، الثاني \ مسار متعدد الأطراف ويهدف لإيجاد رعاية دولية لمشروع التسوية .

2- اتفاق أوسلو 1993م [2]

---

(1) حمدان، محمد، وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية،2008،ص511-513 .

(2) يوسف، عماد، الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي،1994،ص128-136 .

هو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون مع اسرائيل لتنفيذ تسوية سلمية ، ومن النقاط الرئيسية التي شملها هذا الاتفاق هو إقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة وقطاع غزة لمدة خمس سنوات وانسحاب قوات الإحتلال من غزة وأريحا خلال شهرين من تنفيذ هذا الاتفاق ونقل الصلاحيات للفلسطينين بما في ذلك التعليم والصحة

3-اتفاقية غزة أريحا 1994م [1]

هو الإتفاق الفعلي والتنفيذي لاتفاق "اعلان المباديء" وقد تم توقيعه 14 مايو 1994 ،حيث يتضمن هذا الاتفاق الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا كخطوة لتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المؤجلة بمافيها القدس والحدود والترتيبات الأمنية واللاجئين واتبعت باتفاقين :1-اتفاق اقتصادي آيار1994 2-اتفاق تمهيدي آب.1994

4-اتفاقية طابا أو أوسلو الثانية1995م [2]

وقعت هذه الاتفاقية في 28سبتمبر\أيلول1995 ، ويعرف هذا الاتفاق باتفاق المرحلة الثانية من انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية ، بناء على تعهد اسرائيل الانسحاب من 6 مدن عربية و400 قرية ببداية 1996م ، وقد جاءت هذه الاتفاقية وسط أحداث هامة منها مجزرة الحرم الإبراهيمي واغتيال اسحق رابين ، وبناء على الاتفاق تم تقسيم المناطق الفلسطينية الى أ،ب،ج .

---

(1) حمدان، محمد، وآخرون، مرجع سابق،ص536 .

(2) حمدان، محمد، وآخرون، مرجع سابق،ص536-537 .

5-اتفاقية واي ريفر الأول (بلانتيشن)1998م [1]

تم التوقيع على هذا الاتفاق في تشرين الأول 1998 في منتجع واي ريفر، وجوهر هذا الاتفاق مبدأ الأرض مقابل الأمن وأن إعادة الانتشار ستنفذ في 13% من الضفة الغربية مقابل نبذ السلطة الفلسطينية للعنف .

6-اتفاق واي ريفر الثاني (شرم الشيخ)1999م[2]

تم توقيعها في أيلول 1999م ويشمل كافة بنود اتفاقية واي ريفر الأولى مع اجراء بعض التعديلات على بعض البنود مثل الممر الآمن والأمن واعادة الإنتشار ، وهذا الاتفاق وقعه كل من السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق أيهود باراك.

هكذا فإن جميع الاتفاقات من مدريد حتى واي ريفر الثانية ماهي الا اتفاقات اجرائية تنفيذية لاتفاق اوسلو نفسها.

7-خطة خارطة الطريق 2003م [3]

أصدرت في 30 ابريل 2003م عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية ، الهدف الأساسي منها هو التوصل الى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام 2005 م، وتستند خارطة الطريق الى انهاء الإحتلال وحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على اسس مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة (242،338،1397) .

---

(1) واي ريفر (واي بلانتيشن)،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا، www.wafainfo.ps

(2) اتفاقية واري ريفر"15\1\2012 ،فلسطينيو48،لندن،قدس برس،

(3) خارطة الطريق ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا ، المرجع السابق .

ثانياً : قضايا الحل الدائم

الأمن والحدود

الأمن هو احدى القضايا العالقة بين كل من الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي ويعتبر من أهم وأعقد القضايا التي يتم التفاوض عليها، وقد تم إرجاؤها الى ما يسمى بقضايا ومفاوضات الحل الدائم النهائي.

قبل الفلسطينيون باتفاق اوسلو لأنهم يريدون دولة لهم فوق أرضهم، حيث كل كيان مستقل له علاقاته الجيدة مع جيرانه التى من خلالها يتم تحقيق الامن والسلام وهذا ما يطمح له الجانب الفلسطيني ولضمان تحقيق ذلك يجب على كل من الجانبين اقامة علاقات أمنية لضمان تحقيق وانجاز هذه الاهداف، من خلال توفير الدوافع الامنية عن التهديدات الداخلية والخارجية ومن ثم القيام باعداد الآليات التي تضمن استمرار التعاون بينهما بشكل آمن وسلمي ومن ثم احترام كافة المواثيق والمعايير الدولية لحقوق الانسان وأخيرا تعزيز الأمن والسلم على كافة الأصعدة الدولية والاقليمية من خلال تكثيف وانشاء علاقات مع كافة الدول المجاورة على أساس الامن والسلام والاستقرار.[1]

أما الحدود فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بملف الأمن حيث يشكلان رزمة واحدة من التعقيد والتشابك والحيلولة دون الوصول الى حل نهائي، فيتم بمحصلة الأمور تأجيل هذا الملف الى مايعرف بقضايا الحل الدائم النهائي، وقد ظهر الموقف الإسرائيلي في عدة اتجاهات فيما يتعلق بالحدود في مفاوضات الوضع النهائي عام 1999م:[2]

1- قرار مجلس الأمن رقم 242 وهو يطرح المساواة بين الأرض والأمن، حيث يطبق القاعدة التى تقول "أنه لايمكن اكتساب أراضي بالقوة".
2- معاهدة جنيف الرابعة: حيث رفض الجانب الاسرائيلي هذه المعاهدة لانه يرفض تسميته بالاحتلال المعتدي، حيث يفترض الاحتلال بأنه له دولة موجودة سابقا واحتلت من جهة أخرى،حيث ينكروا معرفة أي شيء عن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(1) الامن، قضايا الوضع الدائم، منظمة التحرير الفلسطينية:دائرة شئون المفاوضات، 2 2015\2\7 انظر الرابط www.nad_plo.org/atemplate.php?id=46

(2) عاشور، عمر، (حل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، تعارض المفاهيم -الحلول البديلة)، مجلة قراءات استراتيجية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2010، ص 60 -61.

3- قرار التقسيم رقم 181 النافذ في نوفمبر1947:حيث يرفض الاسرائيليين مناقشة هذا القرار ويؤكدون أن قرار التقسيم رقم 181 ليس له صلة في المباحثات بين الجانبين.

4- معاهدات السلام مع مصر والاردن: التبادلية حيث ظهرت كمبدأ مرشد للمفاوضات ضمن اطارين: أ- أن الجانب الاسرائيلي يطرح ضم اكبر جزء من الأرض ب - هو تسهيل التواصل بين شطرين منفصلين في الوطن من خلال اقامة ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة.

وفي ظل رفض المفاوض الإسرائيلي لكافة القرارات والمعاهدات السابقة الذكر، فالحدود وفق مفهومه تبدأ من مسار الجدار العازل وحدوده لابقاء السيطرة الاسرائيلية على طول منطقة غور الأردن.

اما بالنسبة للحدود من الوجهة الفلسطينية، فهم يرون حدود الدولة الفلسطينية هي حدود عام 1967م مع تبادل أراض.[1] فالوفد الفلسطيني يشدد على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م مع تبادل اراض بنسبة لاتزيد عن 2% من مساحة الضفة وايضا بالسيادة الكاملة على الضفة وقطاع غزة والقدس[2]، اسرائيل ترفض التنازل عن الضفة كما فعلت في قطاع غزة لأهمية الأرض الجغرافية والأماكن المقدسة .

وقد طالب الجانب الاسرائيلي بأن يتم ترسيم حدود للسلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة وفق اعتبارين: الاول أمني: حيث يتم ترسيم حدود المناطق التي تخضع للسلطة وذلك وفق الخطوط الامنية المقامة على مشارف غور الاردن وحدود الجدار الفاصل، والآخر سكاني: فهم طالبو برسم الحدود وفق الكتل الاستيطانية وانتشار المستوطنات والطرق المؤدية اليه ، وترى الباحثة أن معضلة الأمن والحدود تستمد خلفيتها التاريخية من عقدة الغيتو اليهودية القائمة على كراهية وفوبيا الأغيار هذا من الناحية الأيدولوجية ، أما على المستوى الميداني فان منحاها استعماري اجلائي ومحاولة لتشييد سعادة جماعة ما "اليهود" على حساب مستقبل شعب آخر وهو الشعب الفلسطيني.

---

(1) تقرير حول خلافات داخل الوفد الاسرائيلي حول القدس في المفاوضات مع الفلسطينيين، نوفمبر2013م.

(www.shasha.ps/news/84, 28.04.2015)

(2) جريدة القدس: المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تسير نحو اتفاق مرحلي جديد قد يستمر 40 عاما، جريدة القدس، 29 سبتمبر 2013م.

الاستيطان

ينطلق مفهوم الاستيطان كمصطلح من الفكرة الصهيونية التي تقول: "أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة اراضٍ وتسييجها"،[1] أي أن الأصل في استمرار الصهيونية هو الاستيطان، حيث اعتبر المؤرخ الصهيوني سوكولوف "أن مستقبل الصهيونية لايكون إلا من خلال استمرار الاستيطان في فلسطين"، والاستيطان يعني كثيراً من المفاهيم لدى كتاب ومفكرين عدة ومن هذه المفاهيم "طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، وهذه الرؤية كانت واضحة من خلال عدة ممارسات قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948م.[2] وقد ذكر عضو الكنيست الإسرائيلي (يشعياهو بن فورت) أن الاستيطان هو "اتخاذ بلد ما وطناً يسعى إلى القضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي يهدف الاستيلاء على جزء من الأرض أو كلها".[3] وهو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوى دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعدادٍ كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة صهيونية، نظراً لما تؤديه فلسطين من أهمية استراتيجية في هذه البقعة من العالم ".[4]

والاستيطان هو أحد أهم القضايا التي يتم التفاوض عليها ضمن مفاوضات الحل الدائم، وقد تم تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي الدائم في

---

(1) أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص41.

(2) عبد العاطي، صلاح الدين محمد، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، مجلة المقاومة، العدد العاشر، سبتمبر 2012م، ص10.

(3) العيلة، رياض،أيمن شاهين، "الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010م، ص906.

(4) عمران، كامل محمد، تهويد مدينة القدس جوهر المشروع الصهيوني (دراسة سوسيولوجية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، عدد خاص: القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009م، 2009م، ص52.

توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وبسبب تعثر المفاوضات بين الطرفين لتهرب الجانب الإسرائيلي من تنفيذ الاستحقاقات المناطة به، دخلت المفاوضات في مرحلة الجمود وصولاً إلى ما بعد مرحلة الرئيس السابق ياسر عرفات حيث جاء الرئيس محمود عباس عام 2005، وفتحت مرحلة جديدة من المفاوضات حيث كان ملف الاستيطان خياراً استراتيجياً لدى الرئيس محمود عباس لحل الصراع مع الكيان الإسرائيلي، وقد ارتفع عدد المستوطنات بشكل كبير ومتسارع حيث وصل عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية 160 مستوطنة خلال العام 2014م، يقطنها 390000 مستوطن، والجدول التالي يوضح ارتفاع عدد المستوطنات منذ عام 1969م وحتى عام 2014م ،وذلك لأن اسرائيل استغلت انتفاضة الأقصى وزادت من الهجمة الاستيطانية في الضفة.

جدول رقم (4):

يوضح عدد المستوطنات الإسرائيلية خلال الفترة 1969 – 2014م[1]

السنة	1969	1977	1986	1995	2001	2006	2014
عدد المستوطنات	5	37	110	120	155	160	160

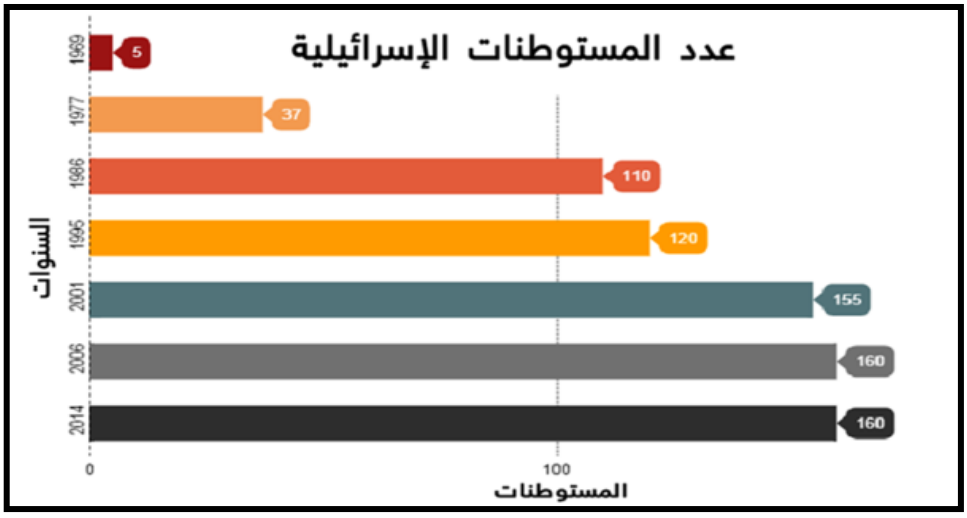

شكل رقم (2)

يوضح زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية 1969 -2014م

(1) (www.ramallah.city/archives/38047, 15.03.2015)

جدول رقم (5)

يوضح أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس خلال الفترة 1967- 2014م[1]

السنة	اعداد المستوطنين
2014	390000
2005	350000
1995	145000
1987	77500
1977	4400
1967	0

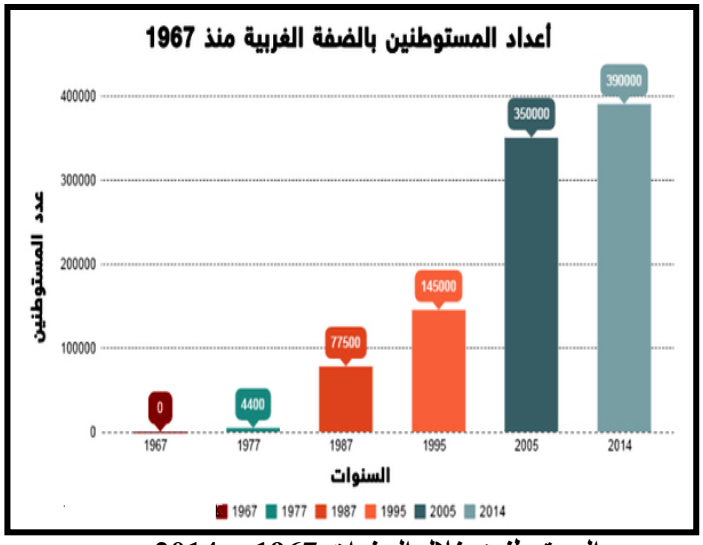

شكل رقم (3) يوضح الزيادة في أعداد المستوطنين خلال السنوات 1967 – 2014م

(1) (www.ramallah.city/archives/38047, 15.03.2015)

حق العودة

تعرض الشعب الفلسطيني خلال 67 عاماً إلى الكثير من ويلات الحروب والتشريد والاضطهاد وتمزيق للهوية الوطنية والتمييز العنصري الممارس ضده، حيث عانى ومازال يعاني نفسياً ومادياً، و مورس بحقه حرب 1948 م التي نجم عنها تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين بفعل أعمال الهاجاناه والعصابات الصهيونية المسلحة التي ارتكبت مجازر دموية بحق فلسطين آمنين، ومن ثم اقتلعت منهم الأرض قسراً فشرد الشعب الفلسطيني إلى أكثر من دولة عربية منها لبنان وسوريا والأردن وليبيا واليمن وغيرها من الدول التي احتضنت الفلسطينيين، فأطلق على هؤلاء اللاجئين فلسطيني الشتات، ومن ثم بعد حرب 67 عرفوا باسم النازحين إلى الدول العربية وعرفت قضيتهم في المحافل الدولية بأنها اللاجئين وفق تعريف الأمم المتحدة وإلى هذه اللحظة لم يتمكن هؤلاء اللاجئين من العودة إلى وطنهم على الرغم من نصوص القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في أكثر من موضع تحديدا القرار 194، وكان من نتائج حرب حزيران يونيو 1967م النزوح القسري الثاني الذي أدى إلى إحداث تغييرات ديموغرافية مؤثرة في بيئة المجتمع الفلسطيني، حيث أحدث نوع جديد من التجمعات السكانية الفلسطينية الطارئة أطلق عليها اسم "مخيمات اللاجئين" سواء داخل فلسطين أم خارجها ومنها برزت قضية اللاجئين بشكل أوضح.

إن حق العودة هو حق الفلسطيني الذي تم طرده وإخراجه من موطنه في العودة إلى أرضه التي كان يعيش فيها، حيث هذا الحق ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وأيضاً ينطبق على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،[1] فحق العودة بالنسبة لفلسطينيين هو الضمان الأساسي للاجئين الفلسطينيين، سواء الجيل الأول أو نسله، وهناك ارتباط بين حقوق الإنسان وقضية اللاجئين التي تتمثل في إعادة السكان المشردين إلى الوطن وإعادة دمجهم، حيث هذا الحق منصوص عليه بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علم 1948 ومدون في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 وينص هذا الصك

(1) حساوي، نجوى، حقوق اللاجئين الفلسطينين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص158.

الأخير على أنه (لا يجوز حرمان أي شخص تعسفاً من حق دخول بلده).[1] إن حق العودة هو حق قانوني ومقدس لأنه موجود في كل وجدان فلسطيني حيث يقول الكاتب الإسرائيلي داني روبنشيتاين وله كتاب بعنوان (الناس الذين ليس لهم مكان): "أعجب لهؤلاء الفلسطينيين، فشعوب العالم كله تعيش في مكان، أما هم الفلسطينيون، فإن المكان يعيش فيهم".[2]

فحق العودة هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية التي أرغموا على تركها وفي هذه الحالة لا يعني عودة فلسطيني الشتات من مهجري 1948م على الضفة الغربية وقطاع غزة تنفيذاً لحق العودة مع أنه يجب النضال من أجل إعادتهم إلى ديارهم الأصلية.[3]

ويصنف اللاجئون إلى خمسة قطاعات رئيسية وهي:[4]

- القطاع الأول: اللاجئون الذين تم تهجيرهم من ديارهم سنة 1948م وينقسموا إلى قسمين: الأول منهم ممن يتلقون مساعدات من وكالة الغوث الأونروا " الإغاثة وتشغل اللاجئين" وتطلق عليهم (مسجلين) والثاني الذين لا يتلقون تلك المساعدات من الوكالة وهم قليلين العدد مقارنة بالمسجلين لدى وكالة الغوث ويطلق عليهم (غير مسجلين).
- القطاع الثاني: اللاجئون الذين تم تهجيرهم من ديارهم بعد حرب 1967م للمرة الأولى ويطلق عليهم اسم نازحين.
- القطاع الثالث: يضم اللاجئين الفلسطينيين من غير لاجئي عام 1948م، 1967م، وهم يتواجدون خارج الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وغير قادرين على العودة إلى تلك الأراضي بسبب عدة أمور

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة، بحثاً عن حلول، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1995، ص 61.

(2) أبو سته، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني و ممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2001، ص9.

(3) سالم، وليد، قضية اللاجئين من منظور المواطنة، (شئون تنموية)، العدد الثاني، 1998، ص75.

(4) الأيوبي، إبراهيم، اللاجئون الفلسطينيون حقائق و معطيات، مجلة دنيا الوطن، 3مايو 2015م.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/05/03/365041.html, 23.03.2015)

منها سحب الإقامة أو الطرد أو إلغاء لم شمل تلك العائلات أو الاضطهاد في حالة العودة أو الخوف من العقوبة.

- القطاع الرابع: وهم المهجرين الداخلين أي الفلسطينيين الذين تبقوا في المناطق الفلسطينية التي قائمة عليها اسرائيل عام 1948م.
- القطاع الخامس: المهجرين في ظل المناطق المحتلة سنة 1967م.

اماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين

الأماكن الرئيسية التي يتواجد فيها اللاجئين الفلسطينيين وهي كالتالي:

1- الأراضي المحتلة سنة 1948م (اسرائيل): هناك مجموعة من اللاجئين تركوا قراهم ومدنهم أثناء حرب 1948م خوفاً من الحرب ولجأوا إلى قرى ومدن مجاورة حتى تهدأ الأحوال ثم يرجعون إلى قراهم التي تركوها ولم يغادروا فلسطين ككل ولكن بعد انتهاء الحرب لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم حيث منعوا من ذلك وأعلنت قراهم "مناطق عسكرية مغلقة" يمنع الدخول إليها. وقد حاولت سلطات الاحتلال دمج هؤلاء اللاجئين في المجتمعات العربية وفي الكيان الإسرائيلي حتى ينسوا حق العودة وهذه السياسة ساهمت في غياب أي تقديرات دقيقة لأعداد هؤلاء اللاجئين و النازحين والذين تتراوح تقديراتهم بين 150 و 350 ألف نسمة (تقديرات نهاية 2009م)، ومازال هؤلاء اللاجئون متمسكون بحقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم التي تركوها قسراً، وهم ينظمون سنوياً مسيرات إلى هذه القرى في ذكرى النكبة.[1]

2- الضفة الغربية: يوجد في الضفة المحتلة 19 مخيماً هي: (بلاطة، طولكرم، جنين، شعفاط، الدهيشة، عسكر، بيت جبرين، عين السلطان، نور شمس).[2] شعفاط وقلنديا يقعان بحكم سيطرة سلطة الاحتلال التامة، بينما (دير عمار، الفوار، الحلزون، والعروب) يقعون تحت إشراف مشترك من سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الفلسطيني وفق تقسيم

---

(1) عباس، اسماعيل، (عنصرية اسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست انسانا (1)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2008م، ص74 -76.

(2) وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ملف مخيمات الضفة الغربية، موقع الأونروا، انظر:
(http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=14625.03.2015 ،)

المناطق(أ.ب.ج)وباقي المخيمات تخضع للسيطرة الفلسطينية، ويبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية نهاية عام 2014م حوالي 914.192 نسمة.[1]

3- قطاع غزة: كان يسكن قطاع غزة حوالي 80 ألف نسمة عندما حدثت نكبة 1948م، فلجأ حوالي 200 ألف لاجئ إلى قطاع غزة عام 1948م، الذي لا تتجاوز مساحته 363 كم2، فهو أصغر من أن يحتل هذا العدد الكبير، وحسب تقديرات الأونروا، عدد اللاجئين مع نهاية 2014م هو 1.307.014 مليون لاجئ.[2]

4-الأردن: قدرت الأونروا في سجلاتها عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الأردن حوالي 2.154.486 مليون لاجئ مع نهاية 2009، يعيش 17.2% منهم في المخيمات. وهناك نسبة 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين في سجلات الأونروا، وأيضاً هناك 95% من الفلسطينيين يحلمون الجنسية الأردنية.[3] وتوجد عشرة مخيمات رسمية تديرها الأونروا ومنها: الحصن، الزرقاء، البقعة، ماركا، كما وهناك 3 مخيمات غير رسمية تعدها الأونروا وتوجد في عمان ومأدبة.

5-سورية: معظم اللاجئين الذين دخلوا سوريا أتوا من قضاء صفد وحيفا ويافا، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين مع نهاية 2014م، 569.645 نسمة، تركز اللاجئين في عشرة مخيمات تعترف بهم الأونروا منها درعا، وحمص، وحما، وغيرها، بينما هناك ثلاث مخيمات لا تعترف الأونروا بها وهي اليرموك واللاذقية وعين التل. [4]

6- لبنان: بلغ عدد اللاجئين الذين نزحوا إلى لبنان بعد عام النكبة حوالي 30 ألف، موزعون على أكثر من 45 مخيماً منها (عين الحلوة، شاتيلا، نهر

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، المصدر السابق ،ص23.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، المصدر السابق ص20.

(3) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014م، ص 297.

(4) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008،المصدر السابق، ص 297.

البارد، وغيرها) تديرهم الأونروا، وفي نهاية 2014م وصل عدد اللاجئين المقيمين في لبنان حوالي 483.375 نسمة.[1]

7-مصر: لجأ عدد كبير من الفلسطينيين إلى مصر خلال ثلاث فترات كان منها (أ) أثر حرب 1948م، (ب) أثر العدوان الثلاثي على مصر 1956م، (ج) بعد نكسة حزيران 1967م، وبلغ مجموع اللاجئين حينها 90 ألف. لم تقبل السلطات المصرية بعمل وكالة الغوث على أراضيها واكتفت السلطات المصرية بمنح الفلسطينيين وثائق سفر مؤقتة، وقد قدر عددهم عام 2008 حوالي 65 ألف.[2]

ومن هنا ترى الباحثة أن مسألة حق العودة للفلسطينيين تعتبر من أكثر الاشكالات تعقيداً ، فمن ناحية يكاد أن يكون هناك شبه اجماع اسرائيلي على حرمان الفلسطينيين من العودة الى مناطق 1948 خشية التغيير الديموغرافي لحساب الفلسطينيين ، حتى العودة الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لازال محوراً وقضية خلافية مع دولة الاحتلال لجهة تخوف الاحتلال من انفجار سكاني وكما تسميه يؤثر على اسرائيل نفسها في المستقبل، ولهذا كثيراً ما يتم الحديث حول حل عادل ومتوافق عليه لمشكلة اللاجئين ، وهنا فان مفهوم متوافق عليه يثير لبسا لا حدود له في حال تطبيقه على أرض الواقع.

---

(1) الأونروا: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2014م.
(http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86, 28.04.2015)

(2) الرشيدات، شفيق، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م، ص258.

القدس

تعتبر القدس احدى القضايا التي يتم التفاوض عليها ضمن مفاوضات الحل الدائم، حيث تميزت هذه المدينة بخصوصية اكتسبتها من انفرادها بالبعد الروحي المرتبط بالديانات السماوية الثلاث، وبالذات لدى المسلمين فهي التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم في أكثر من موضع حيث قال تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير".[1] وأيضاً خصها النبي صلى الله عليه وسلم بعدة أحاديث منها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا".[2]

فالقدس مدينة عربية إسلامية مقدسة تقع على منطقة جبلية من جبال القدس تمثل العمود الفقري للأراضي الفلسطينية، كما تقع على خط طول 35 درجة و 13 دقيقة شرقاً وخط عرض 31 درجة و52 دقيقة شمالاً وترتفع نحو 750م عن سطح البحر الأبيض المتوسط ونحو 1150م عن سطح البحر الميت.[3]

وهي ذات الموقع الاستراتيجي حيث تصل بين الجناح الأسيوي والجناح الأفريقي كما تعتبر جسراً واصلاً بين قارتي آسيا وأفريقيا، فهذا الموقع جعلها محط أنظار المستعمرين وميدان لتنافس والسيطرة عليها فهي مفتاح التحكم بثلاث قارات: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا.[4] وقد بلغت مساحة القدس داخل حدود البلدية (20.131) ألف دونم، منها 868 دونما مساحة البلدة القديمة و (19.263) دونماً خارج الأسوار، وقد احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الشرقي من مدينة القدس من حزيران/ يونيو عام 1967م وبذلك أصبحت إسرائيل تحتل كامل مدينة القدس شرقاً وما جاورها من القرى العربية وذلك بعد مرور عشرين يوماً على احتلال الجزء الشرقي أي في الثامن والعشرين من حزيران، وقد كانت تبلغ مساحة القدس الشرقية حوالي 11.48% من مساحة المدينة و4.39 %بما يسمى منطقة

---

(1) سورة الإسراء، الآية رقم (1).

(2) حديث شريف متفق عليه، صحيح البخاري.

(3) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص11.

(4) أبو جابر، إبراهيم، "القدس في دائرة الحدث" ج1، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 1996م، ص ص 32 -33.

الحرام[1]، ويرجع اهتمام اسرائيل بالقدس حيث تحاول من خلال الحفريات أن تثبت أن لها تاريخ في فلسطين ، ولأهمية المدينة عند المسلمين، فمن يمتلك العاصمة يمتلك الدولة والتاريخ والحضارة ، خاصة أن مدينة القدس مدينة تاريخية.

وبعد احتلالها عام 1967م أصدر الكنيست قراراً بتوسيع حدود القدس وكان هذا القرار على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك عبر توسيع المستوطنات وتهويد مدينة القدس، فالاستيطان في القدس أصبح عائقاً كبيراً أمام مفاوضات السلام بين الفلسطيني والإسرائيلي، فالفلسطينيون اشترطوا وقف كافة أعمال الاستيطان للحكومة الإسرائيلية للعودة إلى مسار المفاوضات ولكن الحكومة الإسرائيلية ترفض ذلك وما زالت مستمرة في أعمال البناء لهذه المستوطنات،[2] وأعلنت أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وهي عاصمة للفلسطينيين بناء على إعلان الدولة عام 1948.

أما غرب القدس فقد قامت اسرائيل باحتلالها في حرب 1948م التي من خلالها تم تهجير معظم الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون داخل الأراضي التي احتلت عام 1948م، حيث سيطرت اسرائيل على ما يقارب من (10.261) ألف دونم أي ما يعادل84.13% من مساحة غرب القدس ، وعملت على تغيير معالم المدينة العربية الموجودة في ذلك الوقت من خلال البناء وأعداد السكان، فقامت باستبدال المعالم العمرانية العربية بمعالم بناء حديثة وهدمت بعض الأحياء العربية مثل حي المغاربة وركزت البناء في الأراضي التي احتلتها باتجاه الغرب، حيث أوجدت المراكز الحيوية في غرب القدس مثل مبنى الكنيست والبنك المركزي ومتحف إسرائيل" وذلك لتحيل الانتباه والتركيز من شرق القدس الى غرب القدس،[3] إلى جانب طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم بشكل إجباري واستبدالهم بالمستوطنين اليهود وذلك حتى تضمن أغلبية يهودية فيها.[4]

---

(1) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص 13.

(2) عناب، محمد رشيد، حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967م، تحرير: خليل عودة، وأحمد موسى، مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 12 فبراير 2002م، ص318.

(3) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م، ص 14.

(4) غانم، حبيب، " القدس تاريخها وقضية"، مرجع سابق، ص 46.

و مع احتلال القدس أصبحت إسرائيل هي وحدها من تتحكم فيها وترسم سياستها وتحدد معالمها وبالتالي ظلت القدس غائبة عن أجندة المفاوضات وظلت تؤجل إلى ما عرف (بقضايا الحل النهائي الدائم)، فعمدت إسرائيل إلى ترحيل التفاوض حول قضية القدس إلى مباحثات الحل النهائي التي لا جدول زمني يشير إليها، ولا التزامات تجبر إسرائيل على التسريع بها، حيث استفادت إسرائيل من هذا التأجيل بتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي لهذه المدينة.

وتشير الباحثة الى أن قيام اسرائيل بالتغيير الممنهج من الناحية الديموغرافية والمدنية والثقافية والسياسية والحضارية لدولة الاحتلال في القدس يتناقض والاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ، واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 ، والعهدين الميثاقين الدوليين لعام 1966 والمتعلقين بالحقوق المدنية تحت الاحتلال ، بل وحتى يتنافى ويتنكر للعلاقات والروابط الدينية التاريخية لكافة الأديان والمعتقدات السماوية.

المياه

تعتبر قضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة في مفاوضات الحل الدائم، بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهي أيضا قضية ومشكلة عالمية وخاصة في الوطن العربي ولذلك اسرائيل تستحوذ على معظم مصادر المياه الفلسطينية، فقد أشارت اتفاقية المرحلة الانتقالية إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية، حيث جاء في نص الاتفاقية: "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي" ولكن أرجئت هذه القضية إلى مفاوضات الحل الدائم، كما تناولت المادة الثانية من الفقرة الحادية والثلاثين في "اتفاقية اريحا" قضية المياه، وتم نقل صلاحيات محدودة حول المياه إلى السلطة الفلسطينية، دون أن تتطرق الاتفاقية إلى قضية الحقوق المائية، وأيضاً أشير إلى المياه في اتفاقية أوسلو الثانية حيث جاء في المادة الأربعون (اتفاقية المياه والمجاري) الأساس الذي سيتم بناءاً عليه وضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشاريع أثناء المرحلة الانتقالية إلى حيث التوصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات الحل الدائم/النهائي.[1]

وبسبب تعقيد هذا الملف استمرت إسرائيل في مخططاتها من أجل السيطرة على مزيد من مياه المنطقة العربية، حيث تشير الدراسات إلى أن

---

(1) جرادات، أحمد، المياه ومفاوضات الوضع النهائي، صحيفة الحياة الجديدة، 17 يناير 2012م.

إسرائيل تستهلك حوالي 95% من المياه المتجددة سنوياً لأغراض الاستهلاك المختلفة، المنزلية والزراعية والصناعية، وفي ضوء احتمال اجتذاب أعداد محتملة من المهاجرين اليهود في السنوات القادمة سيزداد الطلب على المياه. فذلك يلوح باحتمال أن ترتفع نسبة العجز المالي الإسرائيلي لتصل إلى مليار م^3 سنوياً وبالتالي تلقائياً ستقوم إسرائيل بالبحث عن خيارات أخرى بديلة للسيطرة على مصادر مائية لتلبية حاجاتها المائية.(1)

أما بالنسبة للسيطرة على مياه حوض نهر الأردن، فقد أحكم الإسرائيليون سيطرتهم على منابع الحوض في جبل الشيخ وهضبة الجولان بالكامل في حرب عام 1967م، وعرفت الحرب بحرب المياه، حيث بعد انتهاء هذه الحرب تمكن الإسرائيليين في الشروع في تحويل كامل موارد المياه في الجزء العلوي من النهر والتي تزيد عن 900 مليون متر مكعب في السنة، وحيث تشكل 70% من إجمالي المعدل السنوي لموارد الحوض الذي بلغت حوالي 1280 مليون متر مكعب في السنة، حيث يستخدم حوالي أكثر من 160 مليون متر مكعب منها لري سهل الحولة، كما يتم ضخ أكثر من 600 مليون متر مكعب عبر بحيرة طبريا باتجاه السهل الساحلي حتى مناطق شمال النقب. (2)

لقد حدد الاتفاق المؤقت الذي تم بين الجانبين عام 1995م الحقوق المائية الفلسطينية، وقد تحددت احتياجات الفلسطينين مستقبلياً من المياه ما بين 70-80 مليون متر مكعب في العام، إضافة إلى المستهلكة سابقاً 118 مليون متر مكعب،

---

(1) هواش، أحمد، مستقبل الطلب على المياه تحدده الهجرة الصهيونية، صحيفة الأيام الفلسطينية، 12 أغسطس 2014م.

(2) كعوش، فضل، تقرير حول المساعي الإسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية، مجلة البديل، 25 مارس 2014م.

(http://elbadil.com/2014/03/25/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1/, 28.03.2015)

ويعني ذلك أن احتياجات الفلسطينين في يهودا والسامرة يضمن لهم الحصول على 200 مليون متر مكعب سنويا.[1]

ويرجح أن تكون كمية المياه الفلسطينية الموجودة في الخزان الجوفي حوالي 895 مليون متر مكعب، منها 835 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و60 مليون متر مكعب في قطاع غزة،[2] وتراوحت التقديرات حول كمية تلك المياه فجميعها تراوحت بين 700 -900 مليون متر مكعب، وحددت اتفاقية اوسلو كميات المياه الفلسطينية على النحو التالي: [3]

جدول رقم (6)

يوضح كميات المياه في الخزان الجوفي حسب ما ورد في اتفاقية اوسلو

المنطقة	كمية المياه -مليون متر مكعب
احواض الضفة الغربية والحوض الشرقي	172
الحوض الشمالي الشرقي	145
الحوض الغربي	362
مجموع الضفة الغربية	679
قطاع غزة	55
مجموع الاراضي الفلسطينية	734

(1) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيلين والفلسطينين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012، ص36.

(2) Water conversation in Palestine: an integrated approach towards Palestinian water resources management , Center for Engineering and Planning, Ramallah ,1994, p.32.

(3) Palestinian National Authority: ,Book ground Information , Palestinian water Authority, Palestin, 1997, p.11.

جدول رقم (7)
كميات استهلاك المياه كما حددت اتفاقية أوسلو[1]

المنطقة	كمية المياه -مليون متر مكعب
الضفة الغربية	127.4
قطاع غزة	108
المجموع	235.4
المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة	60
المجموع الكلي	295.4

ماطلت اسرائيل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه حول المياه، لان اتفاقية اوسلو أعطت الفلسطينين من 70 -80 مليون م^3 من المياه ولكن ما تقدمه اسرائيل الان هو 37 مليون م^3 سنوياً،[2] فأصبح هناك نقص في مياه الخزان الجوفي، وذلك يرجع الى استنزاف اسرائيل لمياه الخزان الجوفي الفلسطيني، وحاجة الفلسطينيين للمياه التي في تزايد مستمر بسبب زيادة عدد السكان، حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الزيادة بشكل كبير في السنوات القادمة كما يوضحها الجدول التالي:[3]

جدول رقم (8)
يوضح الزيادة في كميات المياه المستهلكة خلال الأعوام 2000 – 2040م

السنة	نوع الاستخدام \ مليون متر مكعب			المجموع
	أغراض منزلية	الزراعة	اغراض صناعية	
2000	158.8	245	33	436،6
2010	231.3	286	43	560،3
2020	337.9	306	53	696،9
2040	641.1	361	63	1065،1

الاتفاقيات المائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين

هناك عدة اتفاقيات وسنذكر أهم اتفاقيتين وهم :

أولا -اتفاق غزة:

يعتبر هذا الاتفاق كجزء من اتفاق سابق وهو اتفاق اوسلو عام 1994 وقد تضمن أن تنقل اسرائيل السيطرة على امدادات المياه في غزة الي السلطة الفلسطينية بما في ذلك المسئوولية عن الطبقات الصخرية المائية المحلية وعن

---

(1) Palestinian National Authority: ,Book ground Information , Palestinian water Authority, Palestin, 1997, p.11.

(2) سلطة المياه الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث، السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، 1999، ص7.

(3) Palestinian water Authority ,Book ground Information , 1997. page

آبار الضخ اضافة الى أن تكون مسئولة عن الطبقات الصخرية المائية المحلية وعن آبار الضخ وأيضا عن ادارة وتطوير وصيانة أنظمة المياه والمجاري ولم يتم استثناء أي شي الا أنظمة المياه في المستوطنات الاسرائيلية، ولكن بعد انسحاب الاسرائيلي من غزة نقلت السيطرة لتلك المياه الموجود في المستوطنات الى السلطة الفلسطينية واتفق أيضا الى أن تحول اسرائيل 5مليون متر مكعب من المياه سنويا الى غزة بواسطة أنابيب.[1]

ثانياً -الاتفاق المرحلي ليهودا والسامرة:

اعترفت اسرائيل بالحقوق الفلسطينية في المياه في اتفاقية اوسلو الثانية 1995 والتي ستحدد كميات تلك المياه هي اتفاقيات الوضع النهائي مستقبلا، اتفق الطرفان في الرأي على أن حاجات الفلسطينين مستقبلا من المياه ستتراوح مابين 70 -80 مليون متر مكعب من المياه سنويا، أي أكثر من الاستهلاك المائي الحالي (118 مليون متر مكعب سنويا عام1995)، سيزيد استهلاك الفلسطينين للمياه في الفترة الانتقالية بنحو 18.6مليون متر مكعب من المياه سنويا (تشمل 5مليون متر مكعب في قطاع غزة) أغلب تلك المياه ستورد من الحوض الجوفي الشرقي، واتفق أيضا على أن يتم تطوير مياه جديدة (كتحلية مياه البحر وإعادة معالجة مياه المجاري) كما اتفقوا أيضا على تنسيق ادارة مصادر المياه.[2]

ترى الباحثة أن مسألة المياه تحتل ركناً أساسياً في السياسات الاسرائيلية خاصة على ضوء نقص المياه في فلسطين وبلدان الشرق الأوسط خصوصاً العديد منها ، وحيث أن التصحر قضية قائمة بحد ذاتها لذا تلجأ اسرائيل الى محاولات دائمة ومنذ اقامتها للاستيلاء على مصادر المياه من الفلسطينيين والدول المجاورة ، وأي كان الحال فان اسرائيل تسيطر على 82% من المياه الجوفية الفلسطينية ،ووفقا للبنك الدولي فإنه في حال حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية فإن الامكانية ستتوفر لزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% وخلق فرص عمل لما يزيد عن 100ألف انسان ، وزيادة المساحات الزراعية المروية الى 700 ألف دونم عوضا عن 240 ألف دونم في عام 2014.

الخلاصة:

برزت الخلافات الجدية في قضايا الحل النهائي بعد توقيع اتفاق السلام مع اسرائيل (أوسلو) ، ففي مفاوضات السلام واتفاق اعلان المباديء (1991م) لم

---

(1) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيلين والفلسطينين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012، ص7.

(2) المرجع السابق، ص8.

يتوصل الطرفان الى تفاهمات جوهرية في القضايا الرئيسية ، فسميت بقضايا الحل النهائي والتي تأجلت الى خمس سنوات كفترة انتقالية وبناء سلطة وطنية وكذلك بناء ثقة بين الطرفين، فهم لا يريدون التنازل عن المواقف ،فالموقف الفلسطيني مدعوم بالشرعية الدولية وعدالة القضية ، أما الموقف الإسرائيلي من تلك القضايا فإنه مدعوم بالقوة المادية ومساندة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التأجيل ولم تقبل بالتنازل والتمكين ، فقد أقيمت السلطة وبقيت تلك القضايا معلقة ، ولكن بالثبات على المواقف من تلك القضايا ، ورغم الاعتراف الدولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة تحت الاحتلال _ بصفة دولة غير كاملة العضوية _ الا أن اسرائيل لم تستجب للقرار الأممي يساندها في ذلك الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ، بل أن الولايات المتحدة لا زالت تعارض عقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة للتوصل الى حل الدولتين ، وبما يمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم المنشودة.

الفصلِ الخامسِ

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا الحلِ النهائي

الفصل الخامس

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا الحل النهائي

تمهيد

تعتبر قضايا الحل النهائي إفرازات التأجيل المستمر في كل مرحلة من مراحل المفاوضات السابقة على مدار 26 عاما من التفاوض مع الجانب الاسرائيلي والتي في كل مرة من هذه المراحل يتم تأجيل البت في خمس قضايا: وهي الحدود والأمن واللاجئين والاستيطان والقدس والمياه ، حيث سنجمل في هذا الفصل التطورات التي لحقت بهذه القضايا وبإيجاز لا يخل بمضمون مواقف الطرفين المتصارعين .

أسس الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه المفاوضات

أسس الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات

يتركز الموقف الفلسطيني تجاه مفاوضات الحل النهائي على عدة أسس سنذكرها: [1]

1- تنفيذ قراري مجلس الأن 242، 338 والتي تعتبرها م.ت.ف غير قابلة لأي مساومة.
2- تنفيذ مفاوضات الحل النهائي سوف يتزامن مع تنفيذ بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية التي تم التوقيع عليها في شرم الشيخ مضيفاً لها ورقة الضمانات الأمريكية.

كما كان هناك موقف فلسطيني واضح مرتبط بأهداف وطنية يسعون لتحقيقها وهي كالآتي:[2]

1- إنهاء كافة أشكال الاستيطان المقامة على الأراضي الفلسطينية وانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

---

(1) عبد الرحيم، الطيب، كلمة أمين الرئاسة نيابة عن الرئيس عرفات، مؤتمر الخبراء لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16- 18 سبتمبر 1999م، ص 13- 14.

(2) سويشر، كلايتون، حقيقة كامبد ديفيد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م، ص 225.

2- إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة والاستقلال.
3- التركيز على أن فلسطين جزء من الكيان العربي لا يمكن تركه.
4- التأكيد على أهمية القدس وأنها هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.
5- تحقيق حق العودة للفلسطينيين مع التعويض.
6- العمل على التنمية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي.

وتبرز عدة نقاط توضح توجهات الفلسطينيين بشأن المفاوضات، هي:[1]

1- التأكيد على قرار 242 واعتباره مبدأ للتفاوض، مع عدم اعتباره سقفاً سياسياً لآمال الفلسطينيين.
2- عدم اعتبار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة وعاصمتها القدس عنصر تفاوضي ولكن يجب اعتباره قراراً واجب التنفيذ.
3- وقف الاستيطان كاملاً في حال تم التوصل إلى الاستمرار في المفاوضات.
4- اعتبار القدس جزء من أراضي 67 حتى لا تدخل مجالاً آخر لعملية التفاوض.

أسس الموقف الاسرائيلي تجاه المفاوضات

أما الموقف الاسرائيلي الذي يعتبر موحداً في موقفه تجاه القضايا التي يتم التفاوض عليها، ويتلخص في:[2]

1- عملية فصل واضحة وكاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
2- لا عودة لحدود 67.
3- قضية اللاجئين غير مطروحة على طاولة التفاوض، وبالتالي لا عودة للاجئين.
4- عدم تفكيك المستوطنات والسعي لضمها للسيادة الإسرائيلية.
5- لا وجود لأي جيش أجنبي وخصوصا الأردني على غربي النهر، أي هناك سيطرة كاملة لإسرائيل على حدود هذه المنطقة.

---

(1)عبد ربه، ياسر، كلمة وزير الثقافة والإعلام، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م، ص 34.

(2) خطاب باراك، إيان فوزه بالإنتخابات (BBC) 18 آيار (مايو) 1999م.
(http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/monitoring/346507.stm, 28.04.2015)

6- يعتبرون القدس محتلة حتى عام 1967م، ويجب الاحتفاظ بها لانها الرابط الروحي والديني لهم، وستبقى دائماً قلب الشعب اليهودي.

ومن هنا يتضح أن الموقف الإسرائيلي مليئ باللاءات التي تفصح عن عدم وغياب نية التوصل لأي اتفاق ولو مؤقت مع الفلسطينيين ، وأنهم يضعون كافة العراقيل بهدف التأجيل وعدم التوصل لأي اتفاق يذكر، بل وتسعى إسرائيل لفرض حلول جديدة خلافا لإتفاق أوسلو ، وهذا واضح من خلال مراكز الدراسات الإسرائيلية وأشهرها مؤتمر هرتسليا التي تعرض " الحل الإقليمي ".

الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي

أولاً: الحدود:

إن الموقف الفلسطيني من قضية الحدود يتمثل في أن حدود الدولة الفلسطينية هي المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، والمتمثلة في القدس الشرقية وحدود الضفة الغربية وقطاع غزة كما كانت عليه عشية احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، يوجد اجماع فلسطيني وطني مركزي حول حدود الدولة على أن الحدود تكون واضحة وذات سيادة اقليمية وأن تكون تلك الحدود لا تقل عن الحدود الفعلية الحالية للضفة وقطاع غزة، وهنا ينقسم الحدود إلى ثلاث نقاط.[1]

- حدود أرضية (برية): تتضمن السيطرة على كافة المعابر والجسور وأن يكون هناك ممر أرضي يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الحدود الاقليمية والدولية في البحر المتوسط والبحر الميت، والسيطرة على الموانئ البحرية.
- المجال الجوي و المطارات.

وبالتالي يتوجب على اسرائيل الانسحاب من كل الأراضي التي قامت باحتلالها عام 1967م بما فيها القدس الشرقية وليس القدس الكبرى التي يدعى تسميتها الإسرائيليون، والضفة الغربية بما فيها غور الأردن وقطاع غزة.[2] و

---

(1) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م، ص81.

(2) أبو بكر، توفيق، بعد ثلاث سنوات على أوسلو، محمود عباس (أبو مازن يتذكر، ويتحدث عن الوضع الراهن)، ط1، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، رام الله، 1996م، ص19.

هناك نقاط أساسية يأخذها الموقف الفلسطيني بعين الاعتبار في موضوع الحدود: (1)

1- أن يكون أساس الحل وفقا لقراري الامم المتحدة 181، 242.
2- أي تعديلات حدودية يجب أن تكون متبادلة وطفيفة.
3- ضمان بقاء الحدود الفلسطينية ملاصقة بالكامل مع دول الجوار "الدول العربية".
4- ضمان السيطرة الفلسطينية الكاملة على المعابر.
5- انشاء معبر بري يربط بين غزة والضفة الغربية.

ثانياً: الاستيطان:

شهدت الأراضي الفلسطينية منذ عام 1997م هجمة توسعية استيطانية، فنهبت الثروات وقطعت أوصال المدن وفسخت النسيج الاجتماعي بسبب هذا التوسع، لفرض الأمر الواقع على أي مطلب للشعب الفلسطيني قبل الدخول في مفاوضات الحل النهائي.

بدأت اسرائيل الاستيطان منذ أواخر عام 1967 ، فسيطرت على مساحات واسعة من الأراضي ثم ضمت اسرائيل حوالي 40 ألف دونم في عام 1999، وبهذا يصل عدد ماصادرته القوات الاسرائيلية منذ اتفاقية اوسلو 1993الى حوالي 400الف دونم، ويهدف المحافظة على أمن المستوطنات القائمة فقامت اسرائيل بالتخطيط لإنشاء طرق التفافية بهدف ربط المستوطنات ببعض بالعمق الاسرائيلي داخل إسرائيل وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها، كما استمرت في اقتلاع آلاف المناطق المزروعة والمشجرة وهذا يعد مخالفاً لما ورد في الاتفاق الانتقالي وفق المادة (4).[2]

التي تنص على: "يعتبر الطرفان منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب الحفاظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية"، ومن هنا جاء الموقف الفلسطيني رافضاً لأي شكل من أشكال الاستيطان على الأرض الفلسطينية وأن الاستيطان مخالف لكافة الأعراف والمواثيق الدولية.

---

(1) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، مرجع سابق، ص88.

(2) العبادسة، جميل، الخروقات الاسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية – الاسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة إصدارات البنك الوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001، ص 51 -52.

ثالثاً: اللاجئون :

إن الموقف الفلسطيني يربط حل قضية اللاجئين بالقرار 194 والذي دعى إلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، مع التعويض عن الخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن طردهم ونزوحهم. ومن هنا يجب النظر إلى قضية اللاجئين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وفقاً للقرارات التالية: (1)

1- اتفاقية أوسلو منذ بدايتها تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 242، 338 فيما يتعلق بالنازحين.
2- أن قرار 194 الذي اتخذ لحل قضية اللاجئين عام 1948، وقراري 242، 338 اللذين يتعلقان بحربي 1967 و 1973م وبنازحي حرب 1967م ولا زالت سارية المفعول ولم يصدر عن المؤسسة الدولية ما يناقضها .

رابعاً: القدس:

تعتبر من القضايا التي تتشدد (إسرائيل) في الحديث والتفاوض عنها، و رفضت إسرائيل مشاركة أي ممثلين عن القدس في الوفد الرسمي الأردني وفق المداولات التي سبقت مؤتمر مدريد وتمت الاستجابة لهذا الشرط بل اعترضت على تمثيل القدس حتى في الوفد الاستشاري الفلسطيني الذي سيرافق الوفد الرسمي، حيث طالبت بمنع ذلك الوفد من الاشتراك بمؤتمر مدريد و المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة لم تقبل بهذا الشرط بشأن الوفد الاستشاري، وتم توجيه دعوة رسمية ومباشرة للحضور.

عملت اسرائيل في المادة السادسة من الملحق الثاني لاتفاقية طابا أو ما تعرف بأسلو 2، الموقعة في أيلول 1995م، على عدم إعطاء الفلسطينيين أي حق في القدس، عدم الانسحاب من المناطق والقرى المتاخمة لها.(2) إن أي حل أحادي

---

(1) زريق، إلياء، اللاجئون، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات 16 -18 سبتمبر 1999، رام الله، ص209 -210.

شقير، رزق، القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة، ط1، مؤسسة الحق، رام الله، 1996م، ص25 (2) .

للقدس من الجهة الإسرائيلية لن يكون ناجحاً وعلى الفلسطينيين أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه الأمور:[1]

1- الاتفاقات الدولية بشأن القدس منها جنيف الرابعة 1949م، واتفاقية لاهاي 1907 يجب أن تطبق على القدس باعتبارها عربية محتلة.
2- مقاومة سياسة الحصار والعزل وفضح ومكافحة سياسة التطهير العرقي العنصري الإسرائيلي.
3- تصميم استراتيجية واضحة وفعالة لدعم وتطوير الحياة المدنية الفلسطينية.

وبمعنى أكثر دقة، فإن الموقف الفلسطيني من قضية القدس يتمثل في اعتبارها جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967م، وليس لإسرائيل حق على أي جزء من شرق القدس "القدس الشرقية"، ويستند الموقف الفلسطيني على القرار الدولي 242 الذي دعى إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967م. [2]

---

(1) عريقات صائب، وآخرون، اتفاقية أوسلو، النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم 18 -19 أيار، ط1، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، 1997، ص 67 -68.

(2) دائرة شؤون المفاوضات، الموقف الفلسطيني من قضية القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2014م.

(http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=36, 28.04.2015)

خامسا: المياه:

الموقف الفلسطيني بشأن المياه واضح وثابت وفق مبادئ القانون الدولي:[1]

1- جميع الأحواض المائية الواقعة داخل حدود الأراضي التي احتلت عام 1967م أحواض فلسطينية.
2- الحقوق المائية الفلسطينية مرتبطة بمسألة الحدود والأرض واللاجئين والتعويض عن الحرمان من التنمية.
3- على الجانب الفلسطيني الالتزام بعدم الإضرار بدول الجوار.
4- الرفض التام لجميع أشكال وطرق الحلول البديلة عن مبدأ السيادة والحقوق.
5- أي نشاط نشأ عن آثار الاحتلال لاغي مثل امتيازات شركة ميكوروت والمستوطنات وغيرها.

الموقف الاسرائيلي من قضايا الحل النهائي

أولاً: الحدود

يتضح الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود كأحد قضايا الحل النهائي من خلال عدة منطلقات هي:[2]

1- يستند الجانب الإسرائيلي في موقفه تجاه الحدود بحذف أل التعريف من مفهوم (الأراضي) لتصبح (أراض) وذلك وفقاً للنص الإنجليزي للقرار 242م، (أي الانسحاب من جزء من الأراض وليس كلها).
2- يدعي الجانب الإسرائيلي في موقفه أن حدود 1967 هي حدود غير آمنة وبالتالي ليست لها أي قيمة كالحدود الدولية ، ويلاحظ هنا أن البيان الثلاثي 1951 أقر بها وفقاً لمطلب اسرائيل.
3- الحدود الدائمة في نظر الموقف الإسرائيلي هي راعية لحماية المصالح الإسرائيلي في الأمن والمياة وحقوق مواطنيها في الضفة وقطاع غزة.

---

(1) التميمي، عبد الرحمن، المياه في المفاوضات النهائية، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، 16 -18 سبتمبر 1999م، رام الله، 2000، ص 185.

(2) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، مرجع سابق، ص90.

ثانياً: الاستيطان

كان الموقف الإسرائيلي واضحاً وجلياً تجاه الاستيطان وخصوصاً في ولاية حزب العمل 1967-1977، فمنذ أن صعد الليكود الى زمام السلطة في 1977م، فكر في مستقبل المناطق المحتلة من خلال مفهوم "أرض اسرائيل الكاملة"، لذلك كانت كل خططه لترسيخ هذه المفهوم ولمحو ما يسمى "بالخط الأخضر"، ولتصبح العودة لتلك الوقائع مستحيلة.[1] وهناك ثوابت لليكود بشأن الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة:[2]

1- توسيع الاستيطان في كافة (أرض اسرائيل) حق لليهود.
2- العمل على توسيع المستوطنات ودمجها وتحويل كل كتلة واحدة أو مدينة استيطانية واحدة.

ثالثاً: اللاجئين

كان لموضوع اللاجئين تعقيدات كبيرة في محادثات الوضع النهائي وذلك لرغبة الطرف الإسرائيلي في إغلاق هذا الملف نهائياً وكالعادة كانت هناك خطوط عريضة لهم تبدأ باللاءات:[3]

1- اسرائيل لا تتحمل أي مسئولية أخلاقية تجاه اللاجئين وقضيتهم.
2- إلغاء قرار الجمعية العامة رقم (194) وإلغاء الوكالة وعودة اللاجئين إلى بيوتهم لا تتمثل إلا بشكل رمزي.
3- لن تتحمل إسرائيل أي تعويض مادي إزاء خسائر اللاجئين لمدة نصف قرن.

فاسرائيل متحمسة لعملية توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم فهي تسعى لطمس هوية اللاجئين من خلال طمس حملة تعريف الرأي العام بقضية اللاجئين، وأيضاً عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين فهو مبني على أسس واعتبارات أيدولوجية في الفكر الصهيوني.

---

(1) هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1998، ص 214.

(2) عطوي، محمد، السلام الضائع: نتنياهو يحرق واشنطن، دار العرق العربي، بيروت، 1998م، ص 54 -55.

(3) زريق، إلياء، اللاجئون، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، مرجع سابق، ص223-224.

رابعاً: القدس

تشكل قضية القدس حجر العقبة الرئيسية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كان المبدأ الأساسي لاسرائيل هو توسيع دائرة القدس لمنح الفلسطينيين قدساً بديلة، وكان أقصى ما طرح حول الموقف الإسرائيلي من قضية القدس قد ظهر في مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، فكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية، إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمّونه جبل (المعبد)هيكل سليمان، وأن تكون سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه.[1] وبناءاً على هذه الرؤية سعت إسرائيل إلى اتباع سياسة فرض الأمر الواقع في مدينة القدس لتعقيد المفاوضات فيها، من خلال عدة إجراءات هي:[2]

1- مصادرة الأراضي من القرى المحيطة بمدينة القدس لتوسيع العملية الاستيطانية فيها.
2- العمل على عزل مدينة القدس عن أي ارتباط جغرافي مع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3- استباحة الحرم القدسي من خلال التعدي على الممتلكات الدينية الإسلامية والمسيحية والثقافية.
4- العمل على تهويد القدس من خلال الحفريات في المدينة وخاصة تحت المسجد الأقصى.
5- فرض قيود على الحركة العمرانية في الأحياء العربية في القدس.
6- حرمان آلاف المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة.
7- اغلاق عدد من المؤسسات التعليمية في القدس.

---

(1) Sufyan M. O. Abuzayda: Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State, To the University of Exeter as a thesis for degree of Doctor of philosophy in politics In the faculty of Historical, political & Administration and Sociological Studies, 2005. P.231-237.

(2) العبادسة، جميل، الخروقات الاسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية – الاسرائيلية، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة إصدارات البنك الوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001، ص 7 -8.

8- أكدوا مراراً وتكراراً على أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.
9- العمل على هدم مئات المنازل في مدينة القدس بحجة أسباب أمنية.
10- سحب هويات الكثير من المقدسيين ومنعهم من الوصول إلى منازلهم في القدس وذلك حتى يتم تفريغ القدس من سكانها الأصليين العرب والعمل على تغيير معالم القدس وأحيائها.

إن المتتبع للمراحل التاريخية السابقة يستنتج أن إسرائيل سعت دوماً إلى تأجيل طرح قضية القدس لأجل غير مسمى أو محدد، وذلك لحساسية القدس وأهميتها، حتى في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأن وضعها ضمن قضايا الحل النهائي لكسب المزيد من الطرق أو الفرص لتمرير عملية التسوية ضمن المسارات المرسومة من قبل الساسة الإسرائيليين، وإعطائهم فرصة لعمليات التسويف في الحقائق المختصة بالقدس خصوصاً في الواقع الديموغرافي والثقافي والجغرافي، وهو ما تمارسه الحكومات اليمينية بأوسع صوره خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان في القدس وتوسيع حدودها.[1]

إن مشاريع التسوية الإسرائيلية تذهب إلى الدور الوظيفي للفلسطينيين في القدس، فهي تحاول من خلال مشاريعها إن تجنب المطالب السيادية الفلسطينية، وترفض إعطاء الفلسطينيون في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً وظيفياً)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية في ظل الحفاظ على وحدة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، ويحكم هذا التوجه تيارات إسرائيليان متمايزان هما:[2]

الأول: يتعاطى مع الصراع على أساس عرقي داخلي بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، مجرداً من أية أبعاد سياسية أو وطنية، ويعتقد أنه لا حاجة للتفاوض حول مسألة الوحدة الجغرافية للمدينة أو السيادة عليها، إذ يمكن تسوية الصراع من خلال السماح للأقلية العربية بإدارة شؤونها المحلية بنفسها في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة الخاصة بها.

والآخر: يعترف بالبعد السياسي للصراع على القدس، لكنه يعتبر أن الصراع نفسه غير قابل للتسوية، لذلك يدعو إلى إدارة الصراع، وبالتالي اللجوء إلى اعتماد المشهد الوظيفي كتسوية مؤقتة، ومن ثم فرضها كوضع دائم.

---

(1) راني الآغا: التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس 2000 – 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، 2013م، ص139.

(2) المدلل، وليد، إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، يونيو 2008م، ص392-393.

خامساً: المياه

انطلق جدول الأعمال بشأن مفاوضات الحل النهائي ومنها المياه والتي طرحت للمناقشة على أساسين (حقوق المياه - الولاية المشتركة) الأهمية لتلك القضيتين اختلف من المنظور الفلسطيني عن المنظور الإسرائيلي، الجانب الفلسطيني كان يرى بأن الحق الفلسطيني في المياه مطلباً رئيسياً في المفاوضات، بينما الجانب الإسرائيلي كانت الأولوية له للإدارة المشتركة بشأن خزان الجبل لدى الإسرائيليين ووادي غزة وحوض نهر الأردن لدى الفلسطينيين. فعندما يتم تحديد قضية المياه كقضية من قضايا الحل النهائي ورفعها لجدول الأعمال وإلى درجة السياسات العليا بدلا من الدنيا فهذا يعني أهمية هذه القضية ولكن تأثير هذا الوضع سيؤثر على باقي القضايا الأخرى التي ستتأثر بالسلب لأنها ربما تأخذ من درجة الأهمية المعطاة لها.[1]

ويتمثل الموقف الإسرائيلي تجاه قضية المياه في عدة نقاط ذكرت في ملف المياه في المفاوضات النهائية:[2]

1- تنظر إسرائيل إلى دول الجوار كلبنان ومصر بأنها غنية بالمياه على عكس فلسطين، إسرائيل – الأردن فهي فقيرة.
2- على الفلسطينيين أن يلجأوا إلى تحلية المياه وأن يعملوا على اعادة استخدام مياه المجاري المعالجة ليحلوا أزمتهم بالمياه.
3- تتلخص المشكلة المائية في نفاذ المخزون الأساسي للمياه أي هناك ندرة للمياه ويجب البحث عن مصادر مياه إضافية.
4- لا يمكن التوصل إلى سلام وتسوية دائمة بدون التوصل لحل لقضية المياه.
5- السيطرة على متدفقات مياه نهر اليرموك ومنع من كل من الأردن وسوريا من بناء سد للتخزين في أعلى النهر داخل الحدود الأردنية.

وقد حددت إسرائيل قضايا المياه التي يجب التفاوض عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين في النقاط التالية: [1]

---

(1) الموسي، شريف، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م، ص 90 - 92.

(2) التميمي، عبد الرحمن، المياه في المفاوضات النهائية، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، 16 -18 سبتمبر 1999م، رام الله، 2000، ص 185.

1- نهر الأردن: يبلغ تصريفه 1454 مليون متر مكعب، عندما كانت الضفة جزءاً من المملكة خصص لها 50 % من مياه حوض نهر الأردن و39% لإسرائيل، و 5% لسوريا، و2% للبنان حسب خطة جونستون المعدلة عام 1953 – 1955م.
2- بحيرة طبرية: بلغت سعة البحيرة 4300 مليون متر مكعب تستغلها إسرائيل استغلالاً كاملاً وتضخ منها، مقداره 320 مليون متر مكعب مانعة جريانه عبر نهر الأردن، لري الأراضي الفلسطينية على ضفة النهر الغربية.
3- نهر اليرموك.
4- بانياس.
5- السدود والمحطات الهيدوركهربائية في وادي الأردن.
6- المطالبة بأثمان المياه التي استغلتها الدولة العبرية ما قبل الاحتلال وبعده.
7- المياه الجوفية بفلسطين 1948م.

---

(1) شديد، عمر، المياه والأمن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1999، ص310.

الخلاصة :

الموقف الفلسطيني من مفاوضات قضايا الحل النهائي جاء واضحاً وثابتاً ، أما الموقف الإسرائيلي يشوبه الغموض والرفض وكذلك تغيره السريع وفقاً للحكومات والأحزاب التي تحكم اسرائيل والتي أجمعت على رفض التوصل لإتفاق يضمن للطرفين الحد الأدنى من الحقوق.

ومن خلال عرض الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي من مفاوضات الحل النهائي بكافة ملفاتها المذكورة، توصلت الباحثة الى أن المفاوض الفلسطيني يبذل جهده لنفاذ مفعول قوة القانون الدولي والشرعة الدولية، أما خصمه الإسرائيلي فيسعى بجهود حثيثة لسريان مفعول قانون القوة.

أن المعضلة التي تواجه المفاوض الفلسطيني ليست ناجمة فقط عن ضعف الخبرة والقدرة في فن إدارة المفاوضات ، ولكن الأساس يكمن في السقف التفاوضي المؤسس على اتفاقيات المرحلة الانتقالية ، وهذه تقوم من وجهة النظر الاسرائيلية على أن القدس الشرقية والضفة الفلسطينية وقطاع غزة أراضٍ متنازع عليها وليس أراض محتلة من قبل اسرائيل.

تعتقد الباحثة أن الانتتاق من المأزق الفلسطيني من زاوية القانون الدولي العام أصبحت ممكنة وذلك على أثر نيل فلسطين مكانة الدولة المراقبة في الأمم المتحدة ، وهذا يعني أن هناك انعطافة ودبلوماسية وقانونية ، بالإمكان تثميرها سياسياً باتجاه توسيع دوائر الإعتراف بدولة فلسطين وبالتالي منح أراضيها مركز الأراضي المحتلة زانهاء صفقة الأراضي المتنازع عليها التي تتمسك بها اسرائيل منذ عام 1967 وكذا بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وملاحقها المعروفة.

في دراستنا للفصول السابقة وعرضنا لقضايا الحل النهائي والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية تجاه تلك القضايا ، وبعد عرضنا لمشكلة اللاجئين وكيفية تطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة، نستطيع الآن دراسة آراء واتجاهات هؤلاء اللاجئين حول قضايا الحل النهائي من خلال دراسة ميدانية على لاجئي محافظة رفح .

الفصلِ السادسِ

الدراسة الميدانية

الفصل السادس

الدراسة الميدانية

تمهيد

تطرح الدراسة وصفاً لمجتمع الدراسة وخصائصه، وكيفية تحديد حجم العينة واختيارها، إلى جانب استعراض تطوير استبانة الاستقصاء وقياس صدقها وثباتها للحكم على مدى صلاحيتها في قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، إلى جانب سرد الاختبارات والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية والإجابة على تساؤلات الدراسة.

بلغ عدد سكان محافظة رفح 217،758 نسمة عند منتصف عام 2014م، ويمثل اللاجئين ما نسبته 84.30% من مجمل سكان المحافظة، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة رفح والبالغ عددهم حوالي 183،579 لاجئ. [1]

❖ محافظة رفح

تعتبر محافظة رفح من المدن التاريخية القديمة، حيث أنشأت قبل 5000 سنة، وتعددت الأسماء لها، حيث كان منها في عهد الفراعنة (روبيهودي)، وفي عهد الآشوريين (فيجو)، وفي عهد الرومان، واليونان (رافيا)، وأطلق عليها العرب اسم رفح، تقع محافظة رفح في أقصى جنوب محافظات قطاع غزة، حيث تبعد عن مدينة غزة حوالي 35كم وعن خانيونس 15 كم، قسمت مدينة رفح بعد اتفاقية كامبديفيد إلى شطرين، حيث استعادت مصر سيناء ووضعت أسلاك شائكة لتضمن الوحدة الاجتماعية والاجتماعية للمحافظة، ومن ثم انفصلت رفح عن سيناء. [2]

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014. رام الله – فلسطين، 2014م، ص58.

(2) شبكة القدس، معلومات عن مدينة رفح، المحور الثقافي والتاريخي، شبكة القدس للحوار، 22 فبراير 2012م.

(www.elqudos.com/vb/showthread,php?t25376, 01.04.2015)

تتكـون محافظــة رفـح مـن 12 حـي وتجمعـات سـكانية وهـي: منطقـة المواصي، تل السلطان، وسط البلد (مخيم اللاجئين)، رفح الغربية، الحشاش، حي النخلة، خربة العدس، حي السلام، الجنينة.[1]

وأيضاً أنشى حديثاً تجمعات سكانية أخرى منها الحي السعودي1، والحي السعودي 2، ومنطقة البراهمة أصبحت مكتظة سكانيا وأنشى في هذه التجمعات أكثر من 10 مدارس ما بين وكالة وحكومة.

محافظة رفح هي المنطقة الخامسة لمحافظات قطاع غزة، حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء تعداد السكان في منتصف عام 2014م حوالي (217،758) نسمة أي ما يعادل نسبة (12.33 %) من إجمالي عدد سكان محافظات قطاع غزة، و تبلغ مساحة محافظة رفح حوالي 64 كم2 أي ما يعادل نسبة (17.53%) من مساحة محافظة قطاع غزة الخمسة ، كما يوجد بها 79 مدرسة منها 35 مدرسة و 42 وكالة و 2 خاصة أو أهلية، ويبلغ عدد اللاجئين ما يعادل نسبة (84.30 %) من إجمالي عدد سكان المحافظة أي 183،579.[2]

استخدمت الدراسة أسلوب العينة نظراً لصعوبة وارتفاع تكلفة الوصول لجميع اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح، وقد تم تحديد عينة الدراسة من بين اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح بالطريقة العشوائية متعددة المراحل، مع مراعاة تمثيل المجتمع من حيث المتغيرات الأساسية ذات الصلة بالدراسة، ونظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، من اعتمادها على متغيرات وصفية فإن حجم العينة المناسب يمكن تقديره من القانون التالي:[3]

$$n_0 = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

حيث z قيمة التوزيع الطبيعي المعياري وتساوي 1.96 عند مستوى دلالة 0.05 .

p هي نسبة النجاح في التجربة العشوائية.

q هي نسبة الفشل في التجربة العشوائية، حيث $q = 1 - p$.

---

(1) وفا: رفح، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" وفا"، 22 فبراير 2008م.
(www.wfainfo.ps/atemplate.aspx?id=3294, 01.04.2015)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة ، مصدر سابق ، ص58.

(3) Bartlett, et al, 2001

هي مقدار الخطأ في التقدير. e

وحيث أن احتمال موافقة اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح على أي من فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فتم افتراض قيمة p تساوي 0.5 وعليه تكون قيمة q تساوي 0.5. وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير تساوي 0.05 فإن حجم العينة يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2(0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

وتحسباً لحدوث حالات عدم استجابة أو الحصول على استجابات غير مكتملة، تم توزيع 420 استبانة لجمع البيانات. تتمثل وحدات المعاينة في اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة رفح والبالغة أعمارهم 18 سنة فأكثر.

محددات الدراسة الميدانية

تم تعبئة استبانة الاستقصاء خلال شهر مارس 2015 بإشراف مباشر من الباحثة ومساعدة فريق من المتطوعين والمتطوعات تم تدريبهم من قبل الباحثة على منهجية اختيار المبحوثين وكذلك على طريقة تعبئة الاستبانات.

تصميم استبانة الاستقصاء

قامت الباحثة بتطوير استبانة الاستقصاء بصورتها الأولى بعد إطلاعها ودراستها للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحديد الأدوات البحثية المستخدمة بها. وقد قامت الباحثة بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مشرفي البحث، وعلى خمسة من الأكاديميين المتخصصين في حقل الدراسة، وتم إرفاقهم في الملحق رقم (1)، وقد توزعت أسئلة الاستبانة على سبعة أقسام رئيسة وهي كالتالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية وتشمل (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، منطقة السكن، مستوى دخل الأسرة، المستوى التعليمي والعمل) .

القسم الثاني: تقييم عام للحالة السياسية الفلسطينية.

القسم الثالث: الحدود والأمن.

القسم الرابع: اللاجئين.

القسم الخامس: الاستيطان.

القسم السادس: القدس

القسم السابع: المياه.

ونظرا لطبيعة الدراسة وتنوع وتعدد أقسامها استخدمت الباحثة مقاييس متنوعة في الأقسام السبعة، ففي حين توزعت استجابات أسئلة القسم الأول إلى فئات بخيارات تناسب طبيعة المجتمع لتكون قادرة على التعبير عن خصائصه بدقة عالية. تعددت أنواع المقاييس في الأقسام الستة الباقية لتحقيق أهداف الدراسة. فقد تم توظيف أسئلة مغلقة ذات إجابة واحدة وأسئلة تتطلب ترتيباً للخيارات حسب الأهمية بهدف الوصول لفهم أعمق وأدق لخصائص العينة وبما يساعد على فهم وقياس اتجاهاتها نحو قضايا الحل الدائم.

صدق استبانة الاستقصاء

يقصد بصدق الأداة هو قدرتها على قياس ما وضعت من أجل قياسه، مما يرفع مستوى الثقة بالنتائج،[1] ونظرا لطبيعة أسئلة الاستبانة التي لا تشتمل على

(1) عبد الحميد، محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة ص 30.

مقاييس تراكمية لم تتمكن الباحثة من استخدام الاختبارات الشائعة للصدق مثل صدق الاتساق الداخلي أو الصدق البنائي، أو حتى أي من اختبارات الثبات المألوفة مثل اختبار كرونباخ ألفا ومعاملات الارتباط. لذا فقد استخدمت الباحثة طريقتين للتحقق من صدق استبانة الاستقصاء وهي:

أ. صدق المحكمين:

لاختبار مدى صلاحية الاستبانة لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، قامت الباحثة بعرض الاستبانة بشكلها الأولي على خمسة محكمين –بهدف الحكم على صلاحيتها لقياس ما وضعت من أجل قياسه وملائمة فقراتها وكفاية خياراتها وترتيبها. بالإضافة إلى سلامة ووضوح صياغتها. وقد أرفقت الباحثة بالاستبانة خطة الدراسة مبين فيها عنوانها، أهدافها، تساؤلاتها وفرضياتها لتكون عوناً للمحكمين في مهمتهم، وقد استجابت الباحثة للتعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين، واسترشدت ببقية التعليقات بعد العودة إلى مشرفيها، و قد قامت الباحثة بإجراء التعديلات التالية على النسخة الأولية للاستبانة:

1 – حذف بعض الفقرات التي كانت مكررة أو بعيدة عن الموضوع.

2 – إعادة صياغة بعض الفقرات ودمج فقرات أخرى.

وبإجراء التعديلات أصبحت الاستمارة جاهزة لاختبار صدق اتساقها الداخلي وصدقها البنائي.

ب. استجابات العينة الاستطلاعية:

رغبة من الباحثة في جعل الاستمارة أكثر قدرة على قياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، اعتمدت الباحثة على عينة عشوائية استطلاعية حجمها (30) لاجئ من محافظة رفح وطلبت منهم تعبئة الاستمارة بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- ملاحظة وتقدير فهم المبحوثين للمصطلحات و المفاهيم الواردة في الاستبانة.
- ملاحظة أثر صياغة أو ترتيب الأسئلة في توجيه المبحوثين نحو استجابات معينة.
- تقدير الوقت اللازم لتعبئة الاستبانة لتكون مقبولة من المبحوثين.

و في ضوء هذه الملاحظات قامت الباحثة بإجراء التعديلات التالية على الاستمارة:

إعادة ترتيب السيناريوهات المتوقعة لحلول بعض قضايا الحل النهائي نظراً لتأثر المبحوثين بما هو معروض في الاستبانة، وبإجراء التعديلات المقترحة من

كلاً من المحكمين وكذلك ما تم ملاحظته من خلال العينة الاستطلاعية تكون الاستبانة في شكلها الحالة جاهزة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

المعالجات الإحصائية

استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS) الإصدار 16 لتصميم نموذج الاستمارة و كذلك تفريغ و إدخال البيانات بعد ترميزها ليصار إلى معالجتها إحصائياً لوصف خصائص العينة والحكم على فرضيات الدراسة. وقد تم استخدام المقاييس والدوال الإحصائية التالية:

أ - التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (Mean and Standard deviation، Percentages،Frequency): واستخدمته الباحثة لوصف التكرارات في عينة الدراسة، و ترتيب الأولويات وفي اختبار الفرضيات.

ب - الأعمدة المستطيلة (Bar chart): واستخدمتها الباحثة في عرض التكرارات وبيان متوسط أهمية القضايا و درجة قبول السيناريوهات المطروحة.

ت - الدائرة البيانية (Pie chart): واستخدمت في عرض التوزيع النسبي لآراء ومواقف العينة.

ث - اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أكثر من مجموعتين من البيانات. واستخدمته الباحثة لدراسة أي فروق تعزى للعمر ومستوى دخل الأسرة.

ج - اختبار بونفيروني (Bonferroni): لتحديد أي من المجموعات في تحليل التباين الأحادي يعزى إليها الفرق.

التحليل الوصفي للعينة

تعرض الدراسة نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة بهدف فهم خصائص العينة واتجاهاتها وتمهيداً للإجابة على أسئلة الدراسة والحكم على فرضياتها، وقد قامت الباحثة بتوزيع (420) استبانة استقصاء على عينة عشوائية من اللاجئين القاطنين في مخيمات رفح ومدنها بمحافظة رفح، وبلغ عدد الاستبانات الكاملة (406) استبانة أي ما نسبته 96.67% من مجمل الاستمارات الموزعة.

التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

جدول رقم (9) يعرض توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية لعينة الدراسة، فقد توزعت العينة تقريباً مناصفة بحسب الجنس حيث مثل الذكور ما نسبته (51.5%) من العينة وهي نسبة مقاربة للنسبة العامة في محافظة رفح وكذلك في الأراضي الفلسطينية. يعكس التوزيع النسبي للعمر في عينة الدراسة أحد أهم سمات المجتمع الفلسطيني بشكل عام كونه مجتمعاً فتياً، حيث مثلت الفئة العمرية 18 -30 سنة حوالي 60% من العينة بينما مثلت الفئة العمرية 31 -40 سنة ما نسبته 28.1%. أكثر من نصف العينة (53.4%) من المتزوجين، بينما كانت نسبة الأعزب 39.7% من العينة جميعهم من الفئة العمرية 18 -30 سنة. 56.9% من العينة يقيمون في المدينة بينما 43.1% من العينة يقيمون في المخيم.

جدول رقم (9): توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية

م	المتغير	الخيارات	العدد (ن)	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	209	%51.5
		أنثى	197	%48.5
2	العمر	من 18 -30 سنة	241	%59.4
		من 31 – 40 سنة	114	%28.1
		أكبر من 41 سنة	51	%12.6
3	الحالة الاجتماعية	متزوج	217	%53.4
		أعزب	161	%39.7
		مطلق	16	%3.9
		أرمل	12	%3.0
4	منطقة السكن	مدينة	231	%56.9
		مخيم	175	%43.1
5	مستوى الدخل	أقل من 500 شيكل	154	%37.9
		من 501 – 1500 شيكل	139	%34.2
		من 1501 – 3000 شيكل	72	%17.7
		أكثر من 3000 شيكل	41	%10.1
6	المستوى التعليمي	ثانوية فأقل	116	%28.6
		دبلوم	76	%18.7
		بكالوريوس	198	%48.8
		دراسات عليا	16	%3.9
7	حالة العمل	أعمل	183	%45.1
		لا أعمل	223	%54.9
8	طبيعة العمل (ن=183)	موظف حكومي	57	%30.8
		قطاع خاص	73	%39.5
		قطاع أهلي	24	%13.0
		وكالة	31	%16.8
المجموع			406	%100

حوالي 70% من عينة الدراسة قدروا مستوى الدخل لديهم بأقل من 1500 شيكل ويعود ذلك لارتفاع نسبة الشباب في العينة و نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة الملازمة للحصار المفروض على قطاع غزة. وتوقف صرف

رواتب موظفي حكومة غزة، علاوة على صرف 60% من رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاسات ذلك على الحالة الاقتصادية العامة.

حوالي نصف العينة (48.8%) يحملون درجة البكالوريوس، فيما بلغت نسبة من أتموا الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراة) 3.6% فقط، كما بلغت نسبة الذين يعملون 45.1% توزعوا بحسب طبيعة عملهم على النحو التالي حوالي ثلثهم يعملون في القطاع الحكومي، وأكثر من الثلث قليلاً يعملون في القطاع الخاص، بينما يعمل ما نسبته 13% في القطاع الأهلي نتيجة توسع خدمات هذا القطاع في ظل تجمد التوظيف الحكومي.

التحليل الوصفي لتقييم الحالة الفلسطينية العامة

يعرض شكل رقم (4) الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الوضع السياسي الراهن. تظهر النتائج أن حوالي ثلثي العينة (63.%) وصفت الوضع بأنه ضعيف، فيما رأي 8% فقط من العينة أو الوضع جيد. وذلك يرجع إلى الحالة السياسية والاقتصادية السيئة التي تنتاب المجتمع الفلسطيني فهناك انقسام وحصار مفروض على قطاع غزة وإغلاق كامل للمعابر ويوجد حكومتين منقسمتين وموظفين لا يتقاضون رواتب وسياسة أمر واقع فكل ذلك يشعر الجميع بأن الحالة الفلسطينية العامة سيئة وضعيفة للغاية حيث جمود المفاوضات وعدم إحرازها أي نتاج وتعنت الموقف الإسرائيلي وتوالي الحروب على غزة 2008، 2011، 2014 كل هذا أضعف المجتمع الفلسطيني وجعل موقفه السياسي ضعيف جداً وغير مشجع لاستمرار عملية التفاوض.

حيث تطابقت هذه الدراسة مع نتائج استطلاع نفذ في حزيران 2014، فكان 52% من المستطلعين يقولون أن الأوضاع سيئة جداً، و 24% يقولون أن الأوضاع إيجابية وهذه الدراسة تكون متقاربة مع نتائج هذا الاستطلاع الذي جاء قبل نشوب عدوان 2014م. [1] وهناك استطلاع رأي آخر نفذ عام 2015م كانت نتائجه تتقارب مع نتائج دراسة الباحثة من أن الوضع إيجابي حيث أعرب 8% من المستطلعين عن تقيمهم للوضع بأنه إيجابي.[2] كما تتقارب نتائج الدراسة مع نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسحية الذي نفذ

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رقم 52، ت: 15 -7 حزيران، 2014م.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رأي رقم55، ت 21/19 مارس 2015م.

عام 2010م وكانت نتائجه أيضاً تقاربت مع نتائج دراسة البحث من حيث أن الوضع إيجابي فقد قال 15% من المستطلعين أن الوضع إيجابي.[1]

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسحية، نتائج استطلاع رأي رقم38، ت 16 -18كانون اول2010.

شكل رقم (4)
الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول الوضع السياسي الراهن، (ن=406).

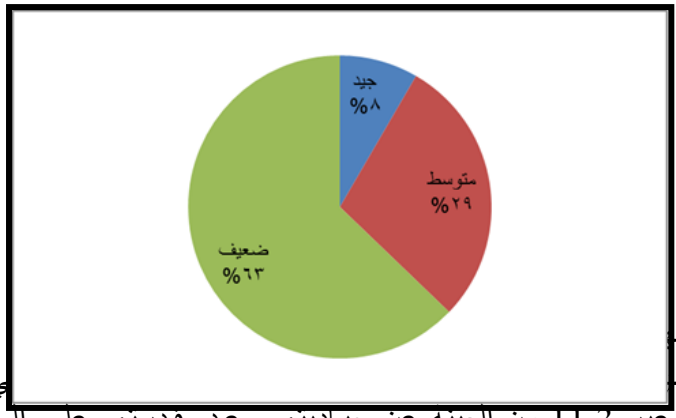

كما أظ المجتمع الفلسطيني يس ي الاتجاه الصحيح بينما عبر 11.3 من العينة عن حيادهم وعدم قدرتهم على الحكم على صواب المسار كما هو مبين في الشكل رقم (5)، وذلك يرجع إلى حالة الضبابية التي تعتري الواقع الفلسطيني في ظل تداخل العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الساحة الفلسطينية، فعلى المستوى الداخلي أصبح المجتمع الفلسطيني فاقداً الأمل من أي تقدم يحرز في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تارة تعود وتارة تتجمد، إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي عام 2007م وانتقال السلطة بالقوة إلى حماس لتحكم غزة، جعل غزة منعزلة عن من حولها حيث فرض عليها حصار مطبق ومن ثم انقسمت السلطة إلى غزة والضفة، حالة الفلتان الأمني وانتشار حوادث القتل وارتفاع معدل الجريمة كل ذلك أتى بالمجتمع الفلسطيني إلى مرحلة متأخرة تجعله يسير على السير في الاتجاه الخاطئ، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم العام المستمر في الأسعار، مع انعدام أي أفق أو رؤية واضحة لحل الأزمات المتفاقمة في قطاع غزة، والفشل المتتالي في عملية المصالحة الداخلية الفلسطينية، وتوجه أبو مازن إلى مجلس الأمن لجعل فلسطين عضو في الأمم المتحدة، ولم يتمكن إلَّا من الحصول على عضو مراقب فقط، كل ذلك جعل الفلسطينيين يعتقدون أن الوضع والحالة الفلسطينية تسير في الاتجاه الخاطئ وأن انقسام المجتمع الفلسطيني هو خطر كبير على القضية الفلسطينية. إلى جانب الأحداث السريعة التي تشهدها المنطقة العربية كاندلاع ثورات الربيع العربي وتغيير أنظمة الحكم والذي أثر بالسلب على القضية الفلسطينية، حيث الترابط الجغرافي كمثال بين حدود قطاع غزة ومصر، ووجود الأنفاق على حدود غزة لتخفيف وطأة الحصار وانتقال زمام الحكم إلى الإسلاميين ومن ثم ترك التحكم إلى المؤسسة العسكرية والإرهاب الموجود في سيناء كل ذلك

جعل غزة مصدراً لأي حركة مشبوهة تحدث في الإقليم القريب منها، مع وظهور حركات ما تسمى بالدولة الإسلامية المتمثلة بداعش، وسياستها البعيدة كل البعد عن سماحة الإسلام.

تلك النتائج تتفق مع استطلاع رأي نفذه معهد العالم العربي أوراد في 2-4 أبريل 2013م[1]، حيث صرح 52% من المستطلعين بأن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ وذلك يتفق ويتقارب مع نتائج دراسة الباحث، وتختلف مع نتائج استطلاع معهد العالم العربي أوراد الذي نفذ في كانون الأول 2013م،[2] حيث عبر 78% من المستطلعين أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الصحيح وهذا يتعارض بشكل كلي مع نتائج دراسة الباحث التي كانت 5.7 % فقط من يقولون بأن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الصحيح، وذلك يرجع إلى عوامل كثيرة منذ 2013م إلى 2015م كازدياد سوء الحالة الأمنية وعدوان 2014م، واستمرار الحصار، ووصول عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية إلى طريق مسدود والتي كانت بدت تلوح انفراجاً فيها في عام 2013م، لكن ذلك أتى بالحالة السياسية إلى الاتجاه الخاطئ وفق اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح، هناك أيضاً استطلاع آخر اتفقت نتائجه مع دراسة الباحث ويأتي من نتائج الباحث وهو أن 74% من المستطلعين يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ.[3]

وتشير الباحثة الى أن التغير والتطور في اتجاهات الرأي لا تتمتع بالثبات النسبي في القضايا التي تتسم بالتغيرات السريعة أو المبنية على مشاريع لا تجد نور الحياة كما هو أعلاه ، ألا أنها تتميز بنوع من الثبات النسبي طويل المدى في القضايا الشائكة والقائمة على اعتقاد بأن انجازها يحتاج الى تطورات نوعية وجذرية كما هو الحال مثلاً في موضوع اللاجئين وحق العودة كما سنرى لاحقاً.

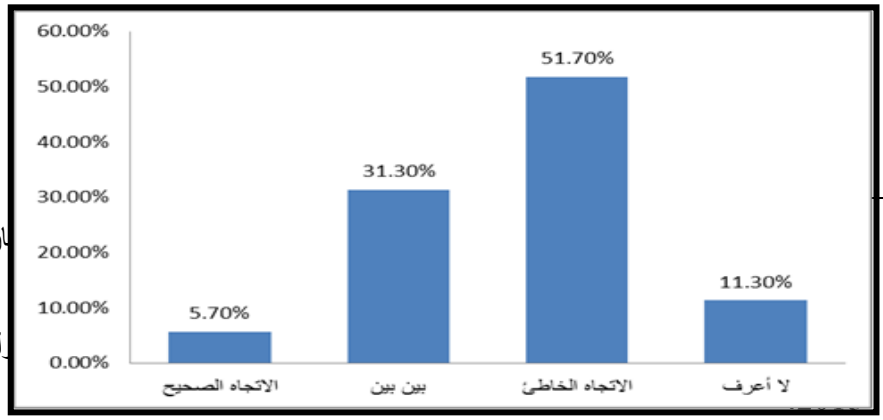

(1) ان،

(2) ل،

(3) استطلاع رأي، نفذه معهد العالم العربي (أوراد)، القدس دوت كوم، ت 14 نيسان، 2015.

شكل رقم(5)
الأعمدة المستطيلة للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول اتجاه المجتمع الفلسطيني، (ن=406).

ويعرض الشكل رقم (6) قضايا الحل النهائي مرتبة تنازلياً من اليسار إلى اليمين بحسب معدل درجة الأهمية، حيث منحت القضية المهمة جداً 4 نقاط، والقضية المهمة 3 نقاط، والقضية غير المهمة نقطتين والقضية غير المهمة أبدا نقطة واحدة. يبين الشكل أن جميع القضايا حازت على معدل نقاط أعلى من 2.9 نقطة بما يدلل على أهميتها، كما وتظهر النتائج أن قضية القدس جاءت في المرتبة الأولى وبمعدل 3.93 نقطة، تلتها قضية المياه في المرتبة الثانية وبمعدل 3.38 نقطة، تلتها قضية اللاجئين في المرتبة الثالثة بمعدل 3.31 نقطة، بينما جاءت قضية الاستيطان في المرتبة الرابعة بمعدل 3.01 نقطة، وقضية الحدود و الأمن في المرتبة الخامسة والأخيرة بمعدل 2.99 نقطة.

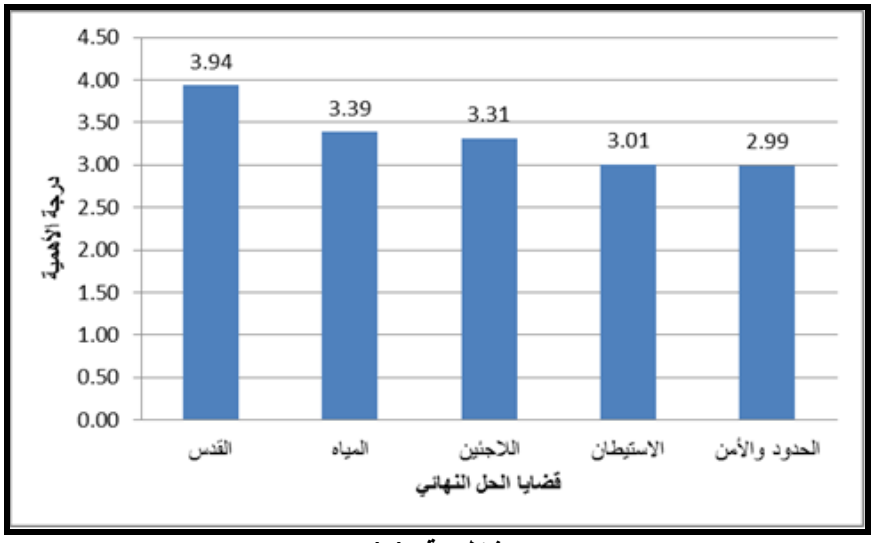

شكل رقم (6)
الأعمدة البيانية لمتوسط درجة أهمية قضايا الحل النهائي، (ن=406).

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الحدود والأمن

يعرض شكل رقم (7) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بالحدود والأمن من وجهة نظر

374 من المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة، فيما لم يعرف 32 من المشاركين ترتيب هذه السيناريوهات.

تظهر النتائج أن سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.42 نقطة، تلاه سيناريو وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين في المرتبة الثانية بوزن 3.82 نقطة، أما سيناريو وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور فقد جاء في المرتبة الثالثة بوزن 3.16 نقطة، بينما جاء سيناريو دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية في المرتبة الأخيرة بوزن 2.56 نقطة.

وتبرر الباحثة بأن ارتفاع نسبة من يرون سيناريو دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967م، عن باقي السيناريوهات يرجع إلى أن ووجود دولة ذات حدود أمر مهم لدى الفلسطينيين وتوجهاتهم تقبل بهذه الحدود في ظل ما عانوه من غطرسة المحتل وشتات قضيته وعدم تمكنهم من الحصول على أي من الحقول التي أخذت منهم سلباً منذ احتلال فلسطين التاريخية، وحالة المعاناة التي يعنيها المواطنون على المعابر التي يسيطر عليها الجانب الإسرائيلي أو الجانب العربي المصري أو الأردني، كما يبرر الباحث حالة الرفض لسيناريو دولة على حدود غزة منفصلة عن الضفة، وضم الضفة للمملكة الأردنية الهاشمية، لأن ذلك يعني اختزال القضية الفلسطينية في وجود دولة في غزة ومن ثم في ملف القضية الفلسطينية وعدم المطالبة بحقوق اللاجئين وحق العودة وتفكيك المستوطنات وضياع القدس، وكل ذلك ينتهي بوجود الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أقل القليل حدود عام 1967م، فهم متمسكون بحقوقهم وإن طالت المدة، فالضياع الذي يعانيه المجتمع الفلسطيني، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في منافذ القطاع والضفة جواً وبراً وبحراً، وشن العدوان واحد تلو الآخر، يجعل الفلسطينيين يفكرون في وضع حل لهذا بالقبول بدولة على حدود الرابع من حزيران 1967م التي من الممكن أن تجلب لهم الاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهم.

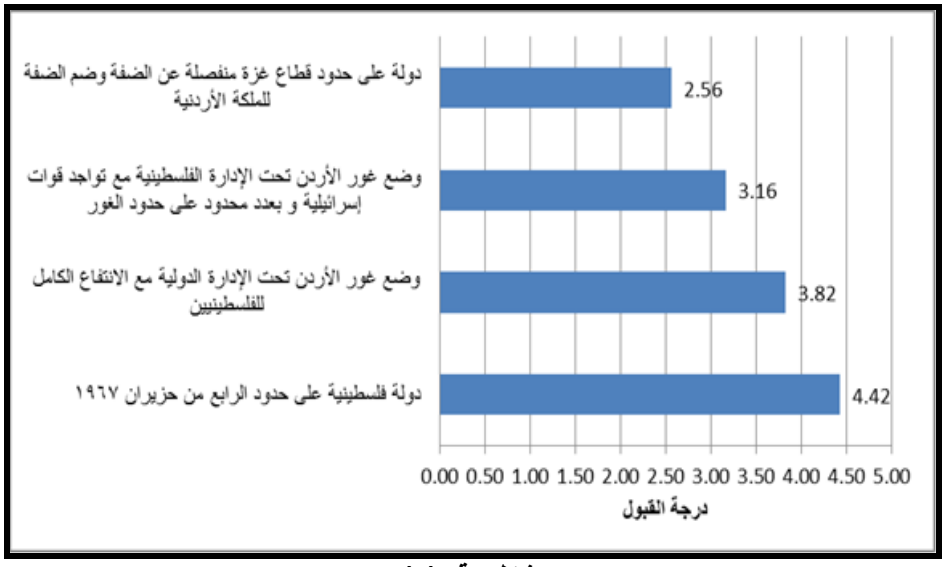

شكل رقم (7)
الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للحدود والأمن، (ن=374).

ويرى حوالي ثلثي العينة (62.6%) بأن التصور المقبول لديهم لحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية هو حدود عام 1948م، فيما يرى ما نسبته 19% بأن حدود الرابع من حزيران 1967 هي التصور المقبول، كما هو مبين في جدول رقم (10). ولم يلقى تصورات ضم غزة مع سيناء أو ضم الضفة للمملكة الأردنية أكثر من 6% من قبول المبحوثين.

ويرجع قبول اللاجئين في محافظة رفح لتصور أن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة لديهم هي حدود 1948م بنسبة 62.6% إلى أن لديهم آمال كثيرة متعلقة بأن يوماً ما سيتم الرجوع إلى حدود الدولة الفلسطينية التاريخية، وهي المستقبل لديهم وهنا ترجع الأمور إلى العاطفة الجياشة لدى الكثير من الفلسطينيين وميولهم في معرفة ورؤية فلسطين التاريخية، والعيش بها كونها الأرض الكنعانية، والدولة التي تم انتزاعها قسراً من الفلسطينيين ذات المناخ المتميز والإطلالة الجميلة، لذلك كانت خيار أول لديهم في للحصول على دولة يتمتعون بها باستقرار وأمان بينما يرى 19% من المبحوثين بأن دولة ذات حدود 1967 هي تصور مقبول لديهم للدولة الفلسطينية إذا لم يتمكنوا من الحصول على دولة ذات حدود فلسطين التاريخية، وذلك مهم جداً في تدرج الأهمية لدى اتجاهات المبحوثين.

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي لآراء المبحوثين للتصور المقبول لديهم لحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية

م	التصور	التكرار	النسبة
1	فلسطين التاريخية حدود 1948	254	%62.6
2	حدود الرابع من حزيران 1967	77	%19.0
3	ضم قطاع غزة مع سيناء وإقامة دولة منفصلة عن الضفة	17	%4.2
4	ضم الضفة المحتلة للمملكة الأردنية ووضعها تحت الإدارة الأردنية	6	%1.5
5	لا أعرف	52	%12.8
المجموع		406	%100.0

تظهر نتائج التحليل بأنه أيد 17% فقط من المبحوثين السيطرة الإسرائيلية المؤقتة على حدود الضفة المحتلة من جهة الأردن خلال المرحلة الأولى من الاتفاق النهائي، ويرجع ذلك التأييد إلى أن هذه المرحلة هي مرحلة مؤقتة ليست دائمة لتواجدهم، وأنهم بعد ذلك سوف ستنتهي هذه السيطرة ولا يمكن الفلسطيني من امتلاك حدود الضفة المحتلة من جهة الأردن.

كما عبر حوالي ثلث العينة (32.0%) عن رأيهم بأن مفهوم الدولة الواحدة يعني لهم "دولة واحدة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية للفلسطينيين واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية"، فيما أفاد حوالي 40% بأنهم لا يؤيدون أي من الخيارات الثلاثة الأولى الواردة في جدول رقم (11) أو أن لا رأي لديهم.

نسبة ليست بقليلة عبرت عن أن الدولة الواحدة يعني لهم بأنها دولة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية الفلسطينية واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية، حيث كانت النسبة 32% وهي النسبة الأعلى في الخيارات المذكورة لدى الباحثين وهذا يعني بأن هناك توجه للعيش إلى جانب اليهود وأنه مقبول لديهم التواجد مع اليهود في حدود واحدة وذلك يدل على ارتفاع مستوى الإدراك والوعي لدى المبحوثين في محافظة رفح، وأن قبولهم بهذا الحل يرجع إلى أن دولة إسرائيل قائمة بالفعل ولا بد من التعايش السلمي مهما وفق هذا الحل، وتتقارب هذه النتائج مع نتائج استطلاع رأي قام به مركز بحوث في تاريخ 5 إلى 7 حزيران 2014م حيث نتج عنه 31 % يقولون بأن حل الدولة الواحدة هي التي يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة ويعارض هذا الحل نسبة 68%.[1]

بينما أفاد 40% من البحوثين بأنهم لا يؤيدون أي من الخيارات المذكورة حول مفهوم حل الدولة الواحدة وذلك يرجع إلى عدم إدراكهم للخيارات وما تعني أي أنه قد يلتبس عليهم الأمر ولا يفهمون مدى معنى هذه الخيارات، أو أن حالة

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، تاريخ استطلاع رقم 52، ت 5 إلى 7 حزيران، 2014.

الكـره والحقـد تجـاه اليهـود بسـبب الممارسـات العنصـرية والقتـل والتـدمير والاعتداءات المستمرة ضد أبناء الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن، أدى إلى وجود فئة ترفض التعايش معهم حتى لو كان ذلك سيتسبب في معاناتهم طويلاً أو بشكل مستمر دون انتهاء.

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مفهوم الدولة الواحدة

م	التصور	التكرار	النسبة
1	دولة واحدة ممتدة لحدود فلسطين التاريخية للفلسطينيين واليهود حتى لو كان اليهود هم الأغلبية	130	%32.0
2	دولة لكلا الشعبين ولكن فقط إذا كان الفلسطينيين هم الأغلبية	48	%11.8
3	دولة واحدة بغض النظر عن أي جماعة تمثل الأغلبية	69	%17.0
4	لا خيار من الخيارات المذكورة أعلاه	111	%27.3
5	لا أعرف \ ليس لدي رأي	48	%11.8
المجموع		406	%100.0

لم تلقى خيارات إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب دولة إسرائيل، أو إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب إسرائيل كدولة ثنائية القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي سوى قبول 12.1% و 18.0% من المبحوثين حول مفهوم حل الدولتين كما هو مبين في جدول رقم (4)، ورأي غالبية المبحوثين (54.4%) أن أي منهما لا يعبر عن أرائهم.

ويمكن تبرير أن نسبة 54.4% أظهرت بأن الخيارات السابقة حول مفهوم حل الدولتين لا تعبر عن آرائها إلى أنهم يبحثون عن حل جذري لوجود الدولة الفلسطينية والعيش بأمن وسلام، وذلك يتعارض مع نتائج استطلاعات الرأي حول هذه المسألة حيث كانت نسبة 71% تعارض التخلي عن حل الدولتين وتتبنى حل الدولة الواحدة، ووفق نفس الاستطلاع يرى 58% أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني وأن 38% يقولون بأنه لا يزال عملياً.[1]

كما أظهرت نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مارس 2015م أن 51% تؤيد حل الدولتين و48% تعارض حل الدولتين وذلك يظهر هناك اتفاق في النتائج لدى الباحث واستطلاع الرأي ولدى نفس الاستطلاع أظهرت نتائج أخرى تقول أنه لا يزال عملياً.[2] حيث النتائج هنا متقاربة في معارضة خيار حل الدولتين، فيبدوا أن حل الدولتين لا يناسب سوى نسبة قليلة من المبحوثين.

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم52، ت 5 -7يونيو، 2014.

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم 55، ت19 -21 مارس، 2015.

جدول رقم (12)
التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مفهوم حل الدولتين

م	التصور	التكرار	النسبة
1	إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب دولة إسرائيل كما هي قائمة اليوم	49	%12.1
2	إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني إلى جانب إسرائيل كدولة ثنائية القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي	73	%18.0
3	ولا واحدة من المذكورة أعلاه	221	%54.4
4	لا اعرف \ ليس لدي رأي	63	%15.5
المجموع		406	%100.0

أبدى 32.8% من العينة أنهم موافقون على استمرار التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وأنه قد خفف من عقدة قضية الأمن والحدود، وذلك يرجع إلى أن مفهوم التنسيق الأمني يختلف لدى الكثير من المبحوثين فمنهم من يرى أنه ضروري ومنهم من يرى العكس.

رفض 79.3% من المبحوثين فكرة أي تواجد للإسرائيليين على طول لنهر الأردن بينما قبل 12% منهم وجود أعداد محدودة من الجنود الإسرائيليين، ويرجع ذلك إلى أن فكرة التواجد العسكري على طول نهر الأردن غير مقبولة، فالفلسطينيين يريدون هم من يتواجدون على طول نهر الأردن ولا يريدون أن يروا أي جندي إسرائيلي في دولتهم، وقبول 12% منهم لتواجد عدد محدود يرجع إلى أن هناك توجه نحو التعايش السلمي بجانب إسرائيل، فهم يرون هذا التواجد للضرر به، وهو بمثابة أمن حدود وليس أكثر وذلك يرجع إلى الوعي والإدراك.

جدول رقم (13)
التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول وجود قوات إسرائيلية على نهر الأردن

م	التصور	التكرار	النسبة
1	سأرفض التواجد الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال على طول نهر الأردن	322	%79.3
2	سأقبل بوجود بضع مئات من الجنود الإسرائيليين على طول نهر الأردن	30	%7.4
3	سأقبل بوجود حوالي ألف جندي إسرائيلي أو نحو ذلك على طول نهر الأردن	9	%2.2
4	سأقبل بوجود بضعة آلاف من الجنود الإسرائيليين على طول نهر الأردن	9	%2.2
5	لا أعرف \ ليس لدي رأي	36	%8.9
المجموع		406	%100.0

يؤيد ما نسبته 34.2% من المبحوثين واعتقاد 46.3% بأنه هو الحل الأقرب للتعايش السلمي يعود إلى القناعة الراسخة لديهم باستحالة أن يتواجد الفلسطينيين والإسرائيليين في دولة واحدة بعد المعاناة التي عاناها الشعب الفلسطيني من الإسرائيليين، إلى جانب حالة العنصرية التي يتعامل بها الإسرائيليون مع الفلسطينيين في أراضي 48م، أما معارضة 63% لمبدأ حل الدولتين يعود إلى الممارسات الإسرائيلية على الأرض من خلال الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتغيير مساحة القدس وعدم تنازلهم عن التواجد في نهر الأردن أوصلهم إلى قناعة باستحالة تطبيق مبدأ حل الدولتين، وإن طبق فستكون الدولة الفلسطينية مقطعة الأوصال أشبه بكانتونات غير صالحة للحياة.

كما أن اعتقاد 46.3% من المبحوثين أن حل الدولتين المنفصلتين هو الحل الأقرب للتعايش السلمي يرجع ذلك إلى شعورهم بعدم الاستقرار وبالعنف الذي يمارسه الاحتلال، فهم تحت عنصر الضغط والحكم بالقوة طالما تواجدت القوات المحتلة على نفس الأرض التي يعيش بها الفلسطينيون، ولذلك فهم يرون أن وجود دولتين منفصلتين هو اقرب للسلام وإنهاء الصراع بينهم والعيش بشكل سلمي بعيداً عن أي عنف.

وقد توافقت نتائج الدراسة مع نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للرأي لعام 2015م من شهر مارس حيث أبدى 48% معارضة حل الدولتين وأيد 51% من المبحوثين مبدأ حل الدولتين.[1]

بعد مرور 20 عاما على اتفاق أوسلو، يعتقد 78.6% من المبحوثين بأن المفاوضات أبعد عن تحقيق هدف إنشاء دولة فلسطينية ، ويؤيد 85.5% من العينة فتح ممر آمن للتواصل الإقليمي بين كل من الضفة المحتلة وقطاع غزة ووضعه تحت السيطرة الإسرائيلية .

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية اللاجئين

يعرض شكل رقم (8) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية اللاجئين من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

تظهر النتائج أن سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.16 نقطة، تلاه سيناريو العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية في المرتبة الثانية بوزن 4.04 نقطة، أما سيناريو التوطين داخل أو خارج فلسطين فقد جاء في المرتبة الثالثة وبفارق كبير في الوزن بما يعادل 2.80 نقطة، تلاه سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم جاء في المرتبة الأخيرة بوزن 2.63 نقطة.

كما تظهر النتائج أنه يفضل اللاجئين في محافظة رفح العودة إلى قراهم عام 1948م، على التعويض بشقيه المادي والمعنوي فهم باختلاف أعمارهم متمسكون بحق العودة وهو الغاية الأولى لديهم والحل الأكثر قبولاً لدي توجهاتهم، حيث توافقت هذه النتيجة على نتائج استطلاع رأي لمركز أبحاث في حزيران 2014م، حيث أظهرت نتائجه بأن 30% غايتهم الأولى هي الحصول على حق العودة لقراهم وبلداتهم التي هجروا منها [2]، فهي نسبة تتوافق إلى حد ما نتائج دراسة الباحثة ونرى من هذا أن حق العودة لن يسقط حتى العودة فقط بدون تعويض لدى اللاجئين وذلك لتقارب فكرة التوطين أكثر من استمرارية الوضع القائم وهنا ينصح رفض اللاجئ للوضع القائم الذي يعيشه ولما يفرض عليه من معاناة و قيود تجعله يقبل ولو بأقل الحلول.

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رأي رقم 55، ت: 19 -21 مارس، 2015.

(2)المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، نتاج استطلاع رقم 52، ت: 5 إلى 7 حزيران، 2014م.

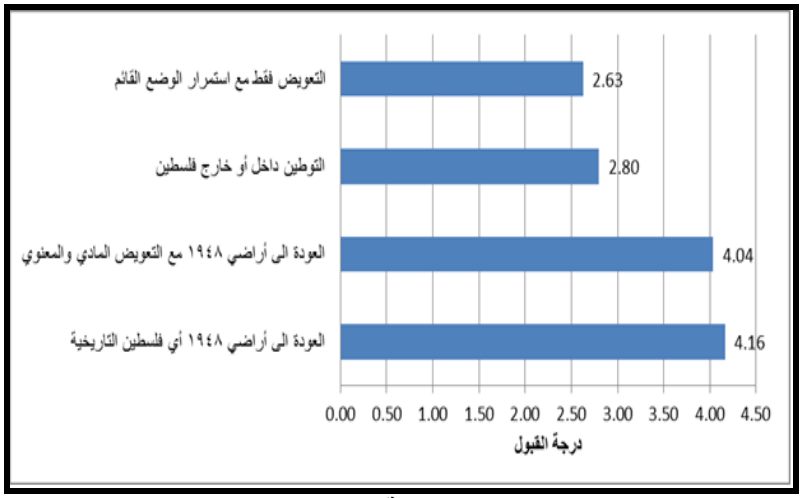

شكل رقم(8)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات

الحل النهائي للاجئين، (ن=406).

يعرض شكل رقم (9) الدائرة البيانية للتوزيع النسبي للمبحوثين بحسب تفكيرهم أو تخطيطهم في العودة إلى البلدات التي هجروا منها عام 1948، حيث تظهر النتائج أن 78% من العينة يفكرون بهذا الأمر أحياناً أو كثيراً، بينما 9% منهم لا يفكرون بذلك مطلقاً.

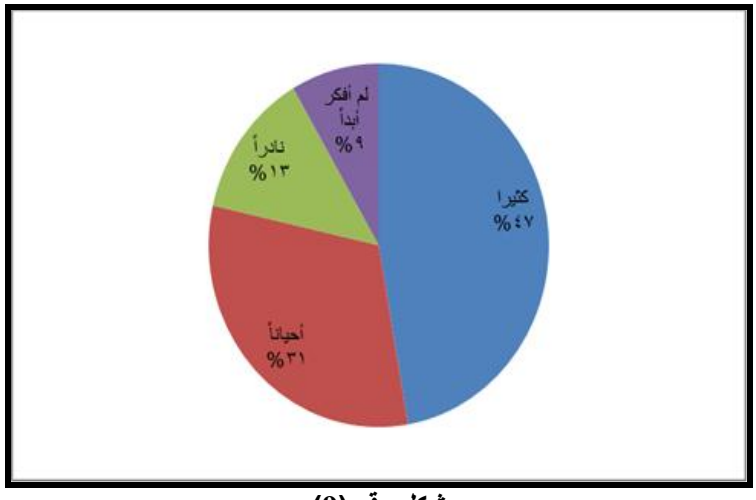

شكل رقم (9)

الدائرة البيانية للتوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول التفكير

بالعودة لبلداتهم، (ن=406).

يعرض جدول رقم (14) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة باللاجئين والعودة، وتظهر النتائج أن هناك حوالي 3% من العينة لم يحددوا موقفهم من أي من المواقف الخمسة المعروضة في جدول رقم (14)، كما يبدى المبحوثون معارضة قوية للعيش في مناطق غالبيتها يهود، أو قبولهم بالتعويض بديلاً عن العودة، أو حتى تطبيق محدود لحق العودة للاجئين، ويتوافق أكثر من 90% من المبحوثين على أن حق العودة بالنسبة لهم هو العودة لفلسطين التاريخية.

جدول (14)
التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة باللاجئين والعودة، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	إذا انتقلت إلى إسرائيل، هل توافق على العيش في منطقة غالية سكانها يهود ؟	%8.9	%16.3	%32.8	%40.9	%1.2
2	هل تقبل بالتعويض المادي والمعنوي كحل بديل عن العودة للأراضي التي تم تهجيركم منها؟	%6.7	%9.1	%23.2	%58.1	%3.0
3	إذا تم دفع تعويضات مناسبة للاجئين الذين لا يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم في إسرائيل.	%7.1	%11.3	%36.9	%41.6	%3.0
4	هل توافق على تطبيق محدود لحق اللاجئين في العودة ؟	%9.9	%23.9	%31.5	%31.3	%3.4
5	حق العودة يعني لك العودة إلى فلسطين التاريخية عام 1948	-65.3 %	%25.1	%3.4	%2.5	%3.7

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الاستيطان

يعرض شكل رقم (10) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بالاستيطان من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

وتبين النتائج أن سيناريو تفكيك المستوطنات بالكامل قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.55 نقطة، تلاه سيناريو القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين في المرتبة الثانية بوزن 3.39 نقطة، أما سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.26 نقطة، تلاه سيناريو استمرار الوضع القائم جاء في المرتبة الأخيرة بوزن 2.34 نقطة.

إن النسبة الأكبر من المبحوثين ترى بضرورة فك المستوطنات لأنها تشكل عائقاً كبيراً أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً خالية من أي تواجد يهودي، ولأن وجود المستوطنات سيتطلبها وجود طرق لتواصل ما بينها وما بين دولة الاحتلال، مما سيؤدي إلى تقطيع الدولة الفلسطينية وفقدان جزء كبير من الأرض الفلسطينية، أما من يروا في تفكيك المستوطنات الكبرى ذلك سيؤدي حتماً إلى تفكيك باقي المستوطنات الصغرى، أو تبادل أراضي في حال استحالة تفكيك

بعض المستوطنات على أن لا يؤثر ذلك على الدولة الفلسطينية ووحدتها وسيادتها وأن لا يشكل عقبة في استمرار عملية المفاوضات رغبة من اللاجئين في إنهاء معاناتهم المستمرة والذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل، أما مؤيدو سيناريو استمرار الأمر الواقع بأقل نسبة لأنهم يرفضون وجود مستوطنين على أي جزء من أراضي فلسطين.

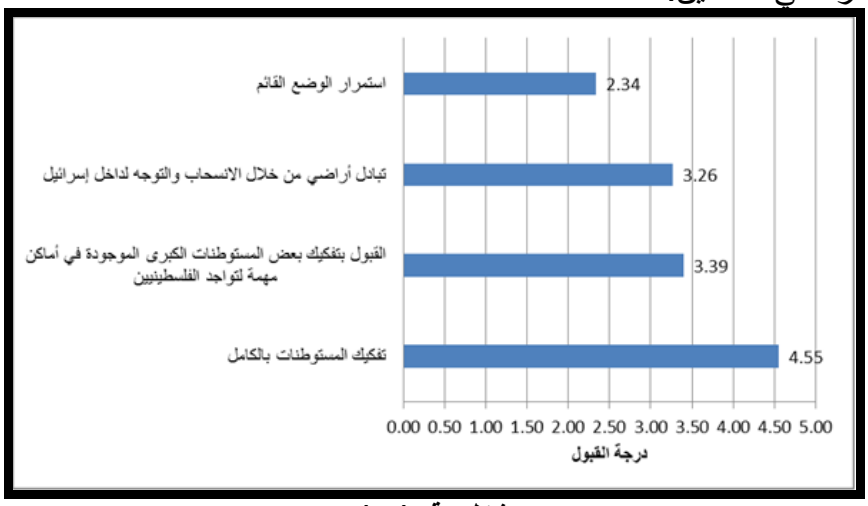

شكل رقم (10)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للاستيطان، (ن=406).

عبر حوالي ثلاثة أرباع (75.4%) من المبحوثين بأنهم يعتقدون بأن وجود المستوطنات يعني أن لا عودة للاجئين، وأكد 226 (55.7%) فرد من عينة الدراسة بأنهم مطلعين على عملية المفاوضات، بينما يعتقد 44.9% منهم بأن الدور الأمريكي مهم في المفاوضات للتواصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونجد أن 19.3% من المتابعين لا رأي لديهم.

44.9 يرون أن الدور الأمريكي مهم بينما 19.3% يرون أن لا رأي لديهم وهنا في تفارق بين النسب حيث يرجع ذلك إلى إنحياز الجهود الأمريكية إلى إسرائيل ودعمها على حساب القضية الفلسطينية وإطالة فترة التفاوض وهذا بالتالي قلل من صدق نوايا الإدارة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية وأن هناك تردد وعدم جدية في التواصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يتفق 58.4% من المبحوثين على أن الاستيطان يمثل الموضوع الأكثر صعوبة في طريق الوصول لحل للصراع. وأكثر من ذلك حيث يعتقد 79.8% من عينة الدراسة أن استمرار التوسع الاستيطاني وعدم استجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن يحول دون التقدم في عملية المفاوضات.

جدول رقم (15)
التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالمفاوضات، (ن=406)

م	الموقف	نعم	لا	لا أعرف
1	هل تعتقد بأن الدور الأمريكي مهم في المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي؟	%44.9	%35.8	%19.3
2	برأيك، هل الاستيطان هو الموضوع الأكثر صعوبة ويحول دون التوصل إلى حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟	%58.4	%35.5	%6.1
3	برأيك استمرار التوسع الاستيطاني وعدم استجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، يحول دون التقدم في عملية المفاوضات.	%79.8	%10.6	%9.6

يرى أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين 77.61% من المبحوثين بأن استمرار الأعمال المسلحة ضد المستوطنين قد يجعلهم ينسحبون من المستوطنات وذلك يرجع إلى عدم وثوقهم بالمفاوضات بعد مرور 20 عاماً على اتفاقية أوسلو التي لم تقدم للفلسطيني أي شيء من ما سلب منهم فهم يرغبون بإتباع نهج آخر لكي يؤدي إلى ما لم تقدر عليه المفاوضات.

وهناك استطلاع رأي عرض هذا الأمر في مارس من عام 2015م، حيث 37% فقط هم من يعتقدوا أن الأعمال المسلحة هي الأكثر نجاحاً مقارنة ب 29% يؤمنون بالمفاوضات حيث يوجد تفاوت في النسب بين نتائج دراسة الباحث وبين نتاج هذا الاستطلاع بفارق 30%.[1]

واضافة الى ذلك ترى الباحثة أن صياغة استطلاع الرأي أو الفئة المستهدفة قد تؤثر على النتيجة سلباً وايجاباً ، فمثلاً في استقصاء تم تنظيمه في الجامعة الأمريكية في القاهرة على أثر معاهدة كامبديفيد للسلام ، عارضت الأغلبية الكفاح المسلح الفلسطيني ولكنها بالمقابل أيدت حقه في تقرير المصير واقامة الدولة.

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية القدس

يعرض شكل رقم (11) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية القدس من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الخمسة المقترحة، وتظهر النتائج أن سيناريو السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الإحياء اليهودية غرب حدود

---

(1) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية،استطلاع رقم 55، 19 – 21 مارس، 2015م.

عـام1967 قـد جـاء بالمرتبـة الأولـى بـوزن 4.10 نقطـة، تـلاه سـيناريو السـيادة الفلسطينية علـى جميـع الأحيـاء العربيـة شـرق القدس بمـا فـي ذلـك المسـجد الأقصـى والكنـائس المجـاورة فـي المرتبـة الثانيـة بـوزن 3.86 نقطـة، أمـا سـيناريو السـيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.26 نقطة، تلاه سيناريو السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة بوزن 1.99 نقطـة، وبفـارق طفيـف جـاء سـيناريو الوصـاية الأردنيـة علـى القدس فـي المرتبـة الأخيرة وبوزن 1.99 نقطة.

ترجـع هـذه النتـائج المرتفعـة لـدى توجهـات اللاجئـين نحـو أن تكـون السـيادة للفلسطينيين على كل القدس بمـا فـي ذلـك الأحيـاء اليهوديـة غـرب حـدود 1967م، إلى أهميـة مكانـة القدس لـدى الفلسـطيني لكل وليس كجـزء كمـا هو مطـروح فهم يريدون القدس كاملة لقداستها الدينية حيث تشكل تـاريخ عظيم لـديهم فهم يرغبـون بسيادتها كاملة وليس جزء وأن القدس تمثل لديهم بالغ الأهمية.

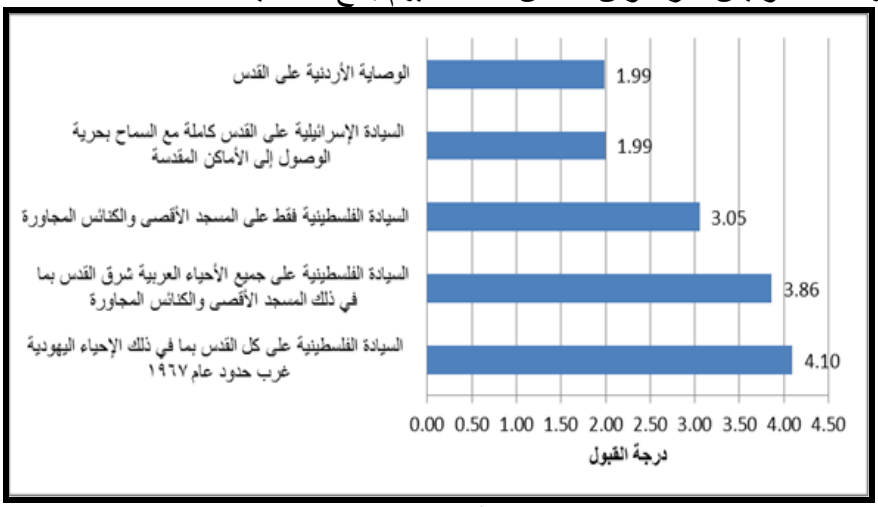

شكل رقم (11)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي للقدس، (ن=406).

ويعرض جدول رقم (16) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة اتجاه عدد من المواقف المتعلقة بقضية القدس، يؤكد 83% من عينة الدراسة أن قضية القدس من القضايا الشائكة والمعقدة والتي تحول دون الوصول إلى نتائج ملموسة في المفاوضات، ويعتقد نسبة مساوية تقريباً من المبحوثين أن قضية القدس عقدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث يوافق حوالي 22% من العينة على أن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، فيما يعارض ذلك حوالي ثلاثة أرباع عينة الدراسة (وهي نسبة أقل من تلك التي تؤيد مبدأ حل الدولتين

بحيث يكون هناك دولة فلسطينية تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل (34.2%)، ويقبل حوالي 26% من عينة الدراسة أن تكون القدس الشرقية فقط عاصمة للفلسطينيين، بينما يرفض هذا الطرح حوالي 72% من عينة الدراسة، وذلك يرجع إلى ما ذكرته سابقاً من أهمية ومكانة القدس لديهم، فهم إن قبلوا بالقدس الشرقية فقط سيتم منعهم من حتى الدخول لزيارة باقي الأحياء المحيطة بالقدس.

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالقدس، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	برأيك قضية القدس من القضايا الشائكة والمعقدة والتي تحول دون الوصول إلى نتائج ملموسة في المفاوضات؟	51.7 %	31.3 %	%7.6	%5.7	3.7 %
2	مدينة القدس في الفترة الأخيرة شهدت أحداث كثيرة منها الاعتداءات المتتالية على المقدسيين والتهويد المستمر لمدينة القدس، برأيك هل قضية القدس عقدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	54.4 %	28.8 %	%8.4	%5.4	3.0 %
3	برأيك، إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية القدس هل تؤيد أن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين والإسرائيليين معا؟	%9.9	12.3 %	30.8 %	45.1 %	2.0 %
4	هل تقبل بالقدس الشرقية فقط عاصمة لفلسطينيين؟	10.8 %	15.8 %	29.8 %	41.6 %	2.0 %
5	من وجهة نظرك في ظل إعمال المقاومة المسلحة الفردية التي تشهدها مدينة القدس،هل ترى أن هذا النهج من الممكن أن يكون بديل للمفاوضات المستمرة منذ 20 عاما؟	32.8 %	39.2 %	15.8 %	%7.4	4.9 %
6	برأيك هل تؤيد وضع الأماكن المقدسة في القدس تحت إدارة دولية؟	11.8 %	25.6 %	26.8 %	32.3 %	3.4 %

وتبين النتائج بأنه يعتقد حوالي 72% من عينة الدراسة أن أعمال المقاومة المسلحة الفردية التي تشهدها مدينة القدس من الممكن أن يكون بديل للمفاوضات المستمرة منذ 20 عاما وهي نسبة قريبة أولئك الذين يعتقدون (77.6%) بجدوى الأعمال المسلحة ضد المستوطنين لدفعهم للانسحاب من المستوطنات، وقد تباينت أراء عينة الدراسة حول وضع الأماكن المقدسة في القدس تحت إدارة دولية حيث أيد ذلك حوالي 37% من عينة الدراسة بينما رفض ذلك حوالي 60% من نفس العينة. وترجع أسباب التأييد إلى أنهم يرون أن الإدارة

الدولية أفضل بكثير من أن تكون تحت السيطرة الإسرائيلية وهي بالتالي ستضمن لهم حرية الحصول إلى تلك الأماكن المقدسة وزيارتها، أما نسبة 60% وهي نسبة فاقت النصف منهم عارضت هذا المبدأ، وذلك يرجع إلى أن الوصية الدولية من الممكن أن تطول وبالتالي تصبح أمر واقع شبه بالاحتلال وسيصعب التخلص منه بعد ذلك حيث روعة تلك الأماكن قد تطمع الكثير بها وتصبح ليست مجرد وصاية بل حكم مطلق لهذه الأماكن فلهذا السبب رفضوا تواجد أي إدارة دولية لهذه الأماكن المقدسة.

التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية المياه

يعرض شكل رقم (12) الرسم البياني للأعمدة المستطيلة لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات الحل النهائي فيما يتعلق بقضية المياه من وجهة نظر المبحوثين الذين قاموا بترتيب السيناريوهات الأربعة المقترحة.

وتظهر النتائج أن سيناريو السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها قد جاء بالمرتبة الأولى بوزن 4.58 نقطة، تلاه سيناريو وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه في المرتبة الثانية بوزن 3.50 نقطة، أما سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين فقد جاء في المرتبة الثالثة وبوزن 3.35 نقطة، تلاه سيناريو السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها في المرتبة الرابعة والأخيرة بوزن 2.55 نقطة. ويمكن تفسير التقارب في النتائج لصالح السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها يرجع إلى حق الفلسطينيين في تلك المياه فهم يرون أنهم بسيطرتهم عليها سيضمنون حصولهم على ما سلب منهم، وأنه لا يوجد ما يضمن التزام الإسرائيليين بأي اتفاقات موقعة في ظل التجارب المتعددة معهم والتي تنصلت قادتهم منها.

أما من أيد وضع موارد المياه تحت وصاية دولية نسبة 3.50 يرجع إلى اعتقادهم بأنه عندما توضع تحت الإدارة الدولية ذلك من شأنه أن يمكنهم من الحصول على المياه، وبالتالي الإستفادة من هذه المياه في كافة مناحي حياتهم ذلك في ظل ندرة المياه وعدم السماح للفلسطينيين بالحصول على احتياجاتهم الكافية من المياه بسبب سيطرة إسرائيل بالكامل على موارد المياه وتحكمها فيهن.

أما بالنسبة لاقتسام المياه حصلت على وزن 3.35 وهي بالتالي تعتقد أن اقتسام المياه من الممكن أن يحقق حل لقضية المياه بين الطرفين وحصول الطرفين على المياه لسد احتياجاتهم وهي نسبة متقاربة مع وضع المياه تحت إدارة

أو وصية دولة (في كلا الجانين يحق استفادة من المياه للطرفين وبدون سيطرة كاملة لأي أحد منهم).

وبالنسبة لسيناريو السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها جاءت نسبة متدنية بحدود 2.55 نقطة فمن هنا تظهر لنا أن الفلسطينيين (اللاجئين) لا يثقون بوعود الإسرائيليين بالسماح لهم بالحصول على المياه والاستفادة منها فلذلك يرفضوا سيطرتهم على كافة موارد المياه.

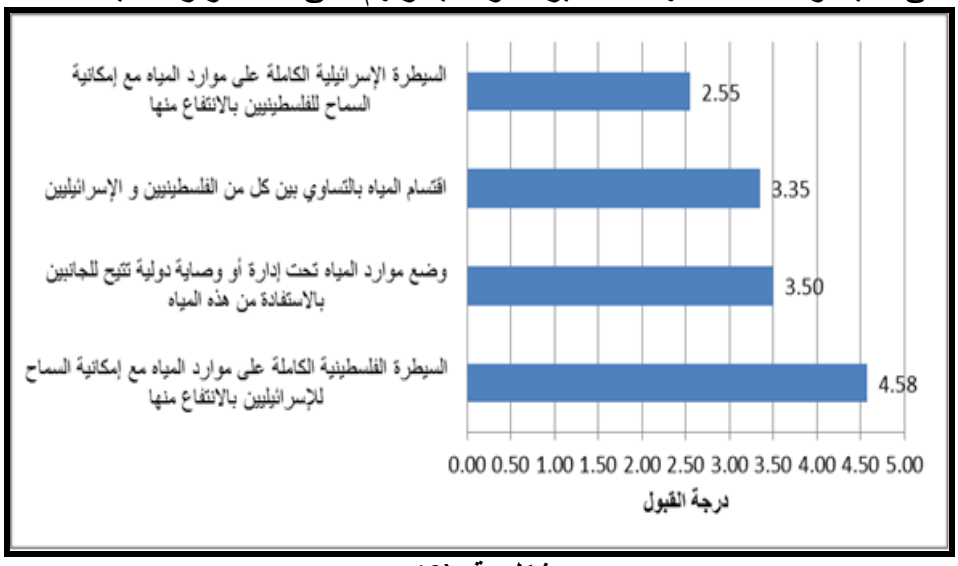

شكل رقم (12)

الأعمدة البيانية لمتوسط ترتيب درجة قبول سيناريوهات

الحل النهائي للمياه، (ن=406).

يعرض جدول رقم (17) التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة اتجاه عدد من المواقف المتعلقة بقضية المياه. يعتقد حوالي 73% من عينة الدراسة بأن ندرة موارد المياه الصالحة للشرب سبب رئيسي يعوق الوصول إلى حل بشأن قضية المياه. ويعارض أكثر من 90% من عينة الدراسة سيطرة إسرائيل على 80% من موارد المياه. أغلبية العينة (57.1%) يعتقدون بأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل لن يسهم في حل قضية المياه. في المقابل فإن 76.6% من العينة يقبلون بمشاريع دولية وفق القانون الدولي تساهم في حل عادل لقضية المياه.

جدول رقم (17)

التوزيع النسبي لاتجاهات عينة الدراسة نحو عدد من المواقف المتعلقة بالمياه، (ن=406)

م	الموقف	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف
1	برأيك ندرة موارد المياه الصالحة للشرب سبب رئيسي يعوق الوصول إلى حل بشأن قضية المياه	28.8 %	43.8 %	18.2 %	%6.7	%2.5
2	برأيك هل توافق على سيطرة إسرائيل على80% من موارد المياه ؟	%2.0	%6.4	24.6 %	66.0 %	%1.0
3	هل تعتقد أن بترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل من شأنه حل قضية المياه؟	%9.4	24.9 %	34.7 %	22.4 %	%8.6
4	هل تقبل بمشاريع دولية وفق القانون الدولي تساهم في حل عادل لقضية المياه	33.0 %	43.6 %	%9.9	%9.6	%3.9

وقد اقترح المبحوثين العديد من الخيارات للمساهمة في حل مشكلة المياه كما هو مبين في جدول رقم (18). يتفق غالية المبحوثين (83.0%) أن تحلية مياه البحر هي السبيل الأمثل للمساهمة في حل هذه المشكلة، يليها ترشيد استهلاك المياه بنسبة (74.88%). ولم يغفل المشاركون ضرورة الضغط على إسرائيل لإعادة ما سرقته من المياه بنسبة (67.98%)، وكذلك إعادة تكرير مياه الصرف الصحي بنسبة (58.37%) و الاستفادة من مياه الأمطار (53.45%) وكذلك حفر المزيد من الآبار.

جدول رقم (18)

أبرز اقتراحات المساهمة في حل مشكلة المياه، (ن= 406)

م	الخيار	العدد	النسبة المئوية
1	تحلية مياه البحر	337	%83.00
2	ترشيد استهلاك المياه	304	%74.88
3	الضغط على إسرائيل لإعادة ما تم سرقته من المياه	276	%67.98
4	إعادة تكرير مياه الصرف الصحي	237	%58.37
5	الاستفادة من مياه الأمطار	217	%53.45
6	حفر المزيد من الآبار	203	%50.47

التحليل الاستدلالي والحكم على فرضيات الدراسة

يتناول هذا المبحث التحليل الاستدلالي لمجتمع الدراسة من خلال إجراء اختبارات الدلالة الإحصائية للحكم على فرضيات الدراسة. وسيركز هذا المبحث على ترتيب السيناريوهات من وجهة نظر المبحوثين في القضايا الخمسة وربطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين، وعدد من أسئلة المحاور المختلفة.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

في هذا الجزء ستقوم الباحثة واعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي الخمسة وهي القدس و المياه و الاستيطان واللاجئين والحدود والأمن بدراسة أثر المتغيرات الشخصية عليها (الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة).

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجة أهمية قضايا الحل النهائي تعزى للجنس. جدول رقم (19) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن درجة أهمية القضايا الخمسة المطروحة أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور باستثناء قضية اللاجئين، إلا أن هذه الفروق غير دالة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو أهمية قضايا الحل النهائي تعزى إلى متغير الجنس.

إلا أنه تبين بعد عملية التحليل أن درجة أهمية القضايا الخمس المطروحة أعلى معدلها لدى الإناث عن الذكور باستثناء قضية اللاجئين، وذلك يرجع إلى أن الذكور يعرفون جيداً طبيعة المواقف الإسرائيلية تجاه هذه القضايا، وأن إسرائيل لن تعطي الفلسطينيون حقهم في هذه القضايا، وقد وصلوا إلى هذه القناعة من خلال ممارستهم للعمل السياسي ومتابعتهم للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لذلك فإن أهمية هذه القضايا للنساء أعلى من الرجال، فالمرأة الفلسطينية وعلى الرغم من اهتمامها بالواقع السياسي ومتابعته له، إلا أن يبقى تقدير الرجل ومتابعته للأمور أعلى من المرأة.

جدول رقم(19)

اختبار ت للفرق بين متوسطات درجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب الجنس

القضية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
القدس	ذكر	205	3.93	0.31	0.017-	0.571-	0.568
	أنثى	195	3.94	0.27			

المياه	ذكر	168	3.36	0.89	0.048-	0.512-	0.609
	أنثى	158	3.41	0.81			
الاستيطان	ذكر	205	2.96	1.11	0.116-	1.067-	0.287
	أنثى	180	3.07	1.01			
اللاجئين	ذكر	204	3.32	0.81	0.015	0.173	0.862
	أنثى	194	3.30	0.85			
الحدود والأمن	ذكر	180	2.96	1.28	0.067-	0.495-	0.621
	أنثى	180	3.03	1.27			

ب. العمر

توزع المبحوثين بحسب العمر إلى ثلاث فئات على النحو التالي (18 - 30 سنة، 31 -40 سنة، وأكثر من 40 سنة). استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أهمية قضايا الحل النهائي بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (20). تظهر النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة أهمية كل من قضايا المياه واللاجئين والحدود والأمن بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). إلا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة أهمية كل من قضايا القدس والاستيطان بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة العمرية أكبر من 40 هي الأقل اهتماماً بقضايا القدس والاستيطان بشكل دال إحصائياً، ويمكن تبرير ذلك بأن أصحاب الفئة العمرية هم من شهدوا الانتفاضتين الأولى والثانية وهم أيضاً من عاصروا تواجد الاحتلال في الثمانينات في قطاع غزة حيث كان الاحتكاك معهم بشكل مباشر، فهم يعرفون الطريقة والعقلية التي يفكر بها الإسرائيليين، فهم أشد الناس خبرة بما تهدف إليه إسرائيل، وكثير منهم عمل في إسرائيل في المستوطنات ويعرف تماماً أن إسرائيل لن تتنازل عن متر واحد وتعطيه للفلسطينيين، فهم بالتالي لا يهتمون كثيراً بالقضايا التي يتم التفاوض عليها وتخص هذا كل من القدس والاستيطان التي لاقت أقل اهتمام لدى هذه الفئة العربية أكثر من 40 سنة، تعتبر الفئة العمرية من 40 عاماً هي الأكثر نضجاً من باقي الفئات، هنا يتضح أن العمل شكل فروقاً ذات دلالة في التوجهات.

جدول رقم (20)

اختبار التباين الأحادي لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب العمر

القضية		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18 -30 عاماً	31 -40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
القدس	الوسط الحسابي	3.94	3.97	3.82	*4.756	0.009
	الانحراف المعياري	0.30	0.16	0.43		
المياه	الوسط الحسابي	3.38	3.50	3.15	2.456	0.087
	الانحراف المعياري	0.79	0.78	1.20		

الاستيطان	الوسط الحسابي	2.98	3.20	2.73	*3.584	0.029
	الانحراف المعياري	1.07	0.99	1.16		
اللاجئين	الوسط الحسابي	3.27	3.40	3.31	1.016	0.363
	الانحراف المعياري	0.88	0.74	0.80		
الحـــــدود والأمن	الوسط الحسابي	3.00	2.99	2.98	0.006	0.994
	الانحراف المعياري	1.28	1.28	1.28		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أهمية قضايا الحل النهائي تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (21). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات درجات أهمية كل من الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) هي الأقل اهتماماً بقضايا الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود بشكل دال إحصائياً.

وتظهر نتائج ينيفزوني أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) هي الأقل اهتماماً بقضايا الاستيطان واللاجئين والأمن والحدود، وذلك يرجع إلى الأوضاع الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية السيئة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، حيث استمرار حالة الانقسام السياسي تفسخ النسيج المجتمعي وارتفاع معدل البطالة بين فئتي (الشباب خريجي الجامعات – الرجال الذي أغلقت أمامهم العمل في إسرائيل) فظروف الحياة المعقدة والصعبة التي يمر بها المجتمع انعكست على تفكير الأفراد بكيفية العيش وتحصيل الرزق فقط والعزوف عن التفكير في الوضع السياسي وما آلت إليه عملية المفاوضات، فالمجتمع الفلسطيني يعيش أسوأ المرحل التي مرت عليه حكومة منقسمة، موظفين لا يتقاضون رواتب وموظفون آخرون يتقاضون 60% من الراتب، كل ذلك انعكس سلباً على تفكير المجتمع ومن ثم الميل إلى العيش بعيداً عن الحياة السياسية، الأوضاع المعيشية والاقتصادية والفقر الذين يعيشونه أوصلتهم إلى عدم التفكير في تلك القضايا وأيضاً اختلاف انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم سواء مخيم أو مدينة جعلت من اتجاهاتهم تنحصر في تأمين الحياة اليومية وعدم إبداء أهمية فما يجري في عملية المفاوضات بالنسبة للاستيطان واللاجئين والأمن والحدود.

جدول رقم (21)
اختبار التباين الأحادي لدرجة أهمية قضايا الحل النهائي بحسب مستوى دخل الأسرة

القضية		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
القدس	الوسط الحسابي	3.97	3.93	3.93	3.85	1.71	0.16
	الانحراف المعياري	0.24	0.31	0.31	0.36		
المياه	الوسط الحسابي	3.40	3.28	3.46	3.55	1.34	0.26
	الانحراف المعياري	0.83	0.85	0.87	0.86		
الاستيطان	الوسط الحسابي	2.82	3.09	3.21	3.11	*2.87	0.04
	الانحراف المعياري	0.93	1.13	1.13	1.16		
اللاجئين	الوسط الحسابي	3.04	3.47	3.51	3.48	*9.34	0.00
	الانحراف المعياري	0.85	0.76	0.78	0.85		
الحدود والأمن	الوسط الحسابي	2.40	3.23	3.60	3.50	*20.74	0.00
	الانحراف المعياري	1.43	1.09	0.72	0.94		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن تعزى للجنس. جدول رقم (22) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن الأربعة المطروحة أعلى لدى الإناث منها لدى الذكور بشكل غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967م حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.214 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن تعزى إلى متغير الجنس، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات اللاجئين نحو ترتيب

سيناريوهات الحل لقضية الحدود والأمن في خيار دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لصالح الذكور على الإناث.

ويرجع ازدياد ترتيب الذكور على الإناث في سيناريو دولة ذات الرابع من حزيران 1967م إلى أن الذكور يرغبوا في العيش بسلام وبدولة ذات حدود وسيادة مستقلة ومتحررة من الاحتلال الإسرائيلي ما يتيح لهم حرية التنقل داخل وخارج الوطن دون التقيد من أي منفذ خارجي، فهم يرغبون بالسفر والعمل والزواج والحصول على بيت وكل هذا غير متوفر لأننا ما زلنا نعاني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

جدول رقم (22)
اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	ذكر	193	4.52	0.96	0.214	*2.065	0.040
	أنثى	181	4.31	1.04			
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	ذكر	193	3.79	0.73	.053-	0.653-	0.514
	أنثى	181	3.85	0.83			
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	ذكر	193	3.14	0.88	.037-	0.424-	0.672
	أنثى	181	3.18	0.80			
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	ذكر	193	2.54	0.84	.030-	0.326-	0.744
	أنثى	181	2.57	0.97			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (23). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب العمر عند مستوى دلالة.

اتضح من نتائج التحليل الإحصائي لسيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن أنه لا توجد فروق ذات احصائية بين متوسطات ترتيب سيناريوهات قضية الحدود والأمن بسبب العمر عند مستوى دلالة يرجع إلى أن جميع الأعمار التي طرحت في هذه الاستبانة لديها نفس الاتجاه والميول تجاه هذه السناريوهات وأن سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن لا تتجزأ وفق المستوى العمري وأنها ثابتة لدى جميع الأعمار. وهذا يعني أن العمر لا يشكل فارقاً لدى توجهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضايا الحل النهائي والحدود والأمن لجميع الأعمار تعي قضية الحدود والأمن وترتيب سيناريوهات لم يشكل دلالة بالنسبة للعمر. وهنا يتضح أن هذه القضية أبدت أهمية لجميع الأعمار باختلاف قصهم الاجتماعي والاقتصادي وباختلاف انتماءاتهم السياسية وباختلاف جنسهم سواء ذكر أم أنثى، وبالتالي العمر هنا لا يشكل فارقاً.

جدول رقم (23)
اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي

لقضية الحدود والأمن بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18 عاماً	31- 40عاماً	أكثر من 40 عاما		
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	الوسط الحسابي	4.41	4.42	4.44	0.018	0.982
	الانحراف المعياري	0.99	1.01	1.08		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.86	3.80	3.67	1.196	0.304
	الانحراف المعياري	0.82	0.77	0.56		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	الوسط الحسابي	3.12	3.20	3.24	0.631	0.532
	الانحراف المعياري	0.81	0.81	1.03		
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	الوسط الحسابي	2.56	2.58	2.51	0.087	0.917
	الانحراف المعياري	0.89	0.94	0.89		

ث. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (24). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967 و دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية للحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أكبر سيناريو دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967 ، بينما تقبل بشكل أقل سيناريو دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية مقارنة ببقية فئات الدخل الأخرى.

ويتضح لنا هنا أن عامل الدخل مؤثر بشكل كبير في اتجاهات اللاجئين في محافظة رفح حيث الذين يحصلون على دخل أقل من (500 شيكل) هم أكثر فئة متضررة في المجتمع الفلسطيني وذلك لقلة حصولهم على سبل الحياة الكريمة حيث لا يملكون دخلاً يناسب حياتهم فهم يحتاجون إلى تحسين سبل حياتهم اليومية، هم وأولادهم، فيرون في وجود دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م أنه من الممكن أن يساعد على تحسين مستواهم الاجتماعي والمالي والتنموي الذين يسعون إليه وبالتالي يعيشون مثل باقي طبقات المجتمع ومن الممكن أن وجود دولة يعمل على التخلص من مشكلة البطالة التي يعيشها معظم أبناء المجتمع الفلسطيني عامة ورفح خاصة كونها مدينة حدودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحدود المصرية التي في الآونة الأخيرة أغلق معبر رفح لأكثر من

شهر وبدأت عملية عسكرية في سيناء منذ أشهر التي كان سببها الكثير من الأعمال الإرهابية التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة وبسببها توترت العلاقة بين غزة خاصة ومصر وكانت أصابع الاتهام دائماً لتصل إلى غزة أنها بؤرة القلق والمشاكل في المنطقة ويجعل ذلك يؤثر بشكل سلبي على ذوي الدخل الأقل من 500 شيك والذي بحاجة إلى استقرار اجتماعي جيداً.

حيث نلاحظ أن سيناريو وجود دولة على حدود قطاع غزة بالانضمام إلى سيناء ودولة أخرى الضفة الغربية انضمامها للمملكة الأردنية لاقى أقل نسبة بين السيناريوهات حيث رفض من طبقت عليهم العينة هذا السيناريو لأنهم يرغبون بالاستقلال وليس التبعية لأي دولة أخرى أياً كانت وهذه الفئة من الدخل الأقل من 500 شيكل ترفض دولة على حدود قطاع غزة أياً كانت وترى في ذلك شتات وتصفية القضية واختزالها في توطين الفلسطينيين في بقية جغرافيا معينة وتوفير لهم ما يعينهم السؤال عن نسيج القضية الفلسطينية.

جدول (24)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الحدود والأمن بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران1967	الوسط الحسابي	4.72	4.18	4.33	4.29	*7.49	0.000
	الانحراف المعياري	0.70	1.11	1.09	1.18		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الدولية مع الانتفاع الكامل للفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.77	3.95	3.65	3.82	2.34	0.073
	الانحراف المعياري	0.73	0.87	0.68	0.73		
وضع غور الأردن تحت الإدارة الفلسطينية مع تواجد قوات إسرائيلية و بعدد محدود على حدود الغور	الوسط الحسابي	3.13	3.11	3.29	3.18	0.65	0.583
	الانحراف المعياري	0.68	0.90	0.99	0.93		
دولة على حدود قطاع غزة منفصلة عن الضفة وضم الضفة للملكة الأردنية	الوسط الحسابي	2.35	2.70	2.63	2.71	*4.19	0.006
	الانحراف المعياري	0.80	0.93	0.97	0.93		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين تعزى للجنس. جدول رقم (25) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.189 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية اللاجئين تعزى إلى متغير الجنس بشكل عام، بينما توجد فروق تجاه خيار سيناريو التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم لصالح الذكور على الإناث.

ويعزى وجود الفروق، لأن التعويض لديهم شيء رئيسي لأنهم يعرفون جيداً أن حلم العودة إلى أراضي عام 1948م بات حلماً ليس إلا ولا أمل في العودة فالتعويض لديهم من الممكن أن يحسن أوضاعهم الاجتماعية والتنموية وبمثابة واقع لا بد من القبول به والتعايش معه.

ولأنهم يعرفون جيداً أن الحالة الفلسطينية ممزقة بسبب الانقسام وغير قائمة على مواجهة إسرائيل بنفس القوة وأيضاً الدول العربية ضعيفة أمام إسرائيل وليس بمقدورها مواجهة إسرائيل فالتعويض أفضل من اللا تعويض واللا عودة ومتطلبات الوضع الحالي تعرض عليهم ذلك وبقوة.

جدول رقم(25)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
التوطين داخل أو خارج فلسطين	ذكر	209	2.72	0.97	0.166-	1.642-	0.101
	أنثى	197	2.88	1.06			
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	ذكر	209	4.22	1.04	0.119	1.150	0.251
	أنثى	197	4.10	1.04			

التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	ذكر	209	2.72	0.93	0.189	*2.116	0.035
	أنثى	197	2.53	0.87			
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	ذكر	209	4.01	1.10	0.056-	- 0.495	0.621
	أنثى	197	4.07	1.20			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (26). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

بالنسبة للعمر اتضح من النتائج أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين عند مستوى دلالة (α=0.05) حيث جميع الأعمار كانت لديها نتيجة سيئة متساوية ومتقاربة في توجهاتهم نحو سيناريوهات حل قضية اللاجئين وهذا يعني أن أهمية تلك القضية لهم باتت ذات معدل واحد وهي أنها مهمة لدى الجميع بغض النظر عن العمر، وأنها في جميع السيناريوهات، الجميع يرى أنها تحظى بنفس الدرجة لدى جميع الأعمار، التي تمثل العينة وأن حق العودة لديهم لا يسقط بالتقادم ولكنهم يرون من أصغر عمر إلى أكبر عمر أن لا غنى عن العودة إلى أراضي 1948م.

هنا يتضح الآن أن العمر بات لا يشكل فارقاً في توجهات اللاجئين نحو قضايا الحل الدائم، وأن جميع الأعمار لديها نفس الأهمية والوعي لقضية اللاجئين وأنهم مؤمنون بها كل الإيمان وبعدالة العودة إلى أراضيهم وأنها لا تقتصر فقط على من هجروا من أراضيهم عام 1948م، بل هي قضية تنقل من جيل إلى جيل فهي لا تسقط بالتقادم وتورث لكافة اللأجيال فهي حق شرعي مكفول لكل فلسطيني.

جدول رقم(26)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18 عاماً	40- 31 عاماً	أكثر من 40 عاما		
التوطين داخل أو خارج فلسطين	الوسط الحسابي	2.80	2.82	2.73	0.169	0.845
	الانحراف المعياري	1.08	0.85	1.04		
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	الوسط الحسابي	4.12	4.32	4.00	2.222	0.110
	الانحراف	1.11	0.77	1.18		

	المعياري					
التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.57	2.68	2.76	1.185	0.307
	الانحراف المعياري	0.92	0.76	1.12		
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	الوسط الحسابي	3.98	4.19	3.94	1.500	0.224
	الانحراف المعياري	1.22	0.92	1.22		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (27). تظهر النتائج أن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي للحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة ذات الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أكبر سيناريو العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي مقارنة ببقية فئات الدخل.

وذلك يرجع إلى أن أصحاب الدخل الأخرى يمتلكون مقومات الحياة الأفضل بالنسبة للذين دخلهم أقل من 500 شيكل حيث يتقاضون رواتب عليا، ويمتلكون بيوتاً وحياتهم سلبها مؤخرة أكثر ويعيشون بمستوى معيشي جيد بالنسبة لغيرهم، وبالتالي أسسوا وضع اجتماعي يغنيهم عن التفكير في العودة لأنهم أصبحوا يمتلكون بيوتاً ومالاً وأولاداً تغنيهم عن أي تفكير آخر، على العكس أصحاب الدخل التحليل الذكي، أقل من [500 شيكل] فهم يعانون من عدم وجود عمل وانتشار البطالة، وعدم الاهتمام بهم، كونهم فئة مهمشة وبالتالي غير موفر لهم أي من سبل الحياة الآمنة الكريمة التي تمكنهم من العودة إلى بلادهم فهم بأمس الحاجة إلى التعويض والعودة إلى أراضي 1948م، حتى يحصلوا على ما لم يحصلوا عليه الآن، وأيضاً أصحاب الدخل الأقل من 500 شيكل يعيشون وضع اقتصادي سيء للغاية ويعيشون الفقر وحالة سياسية ضعيفة تجعلهم يفكرون كثيراً في العودة.

جدول رقم (27)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية اللاجئين بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 -1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
التوطين داخل أو خارج فلسطين	الوسط الحسابي	2.85	2.86	2.63	2.71	1.091	0.353
	الانحراف المعياري	0.93	1.04	1.11	1.08		
العودة إلى أراضي 1948 أي فلسطين التاريخية	الوسط الحسابي	4.16	4.17	4.04	4.34	0.733	0.533
	الانحراف المعياري	0.83	1.11	1.33	0.94		
التعويض فقط مع استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.49	2.72	2.65	2.76	1.902	0.129
	الانحراف المعياري	0.76	0.96	1.13	0.77		
العودة إلى أراضي 1948 مع التعويض المادي والمعنوي	الوسط الحسابي	4.31	3.94	3.72	3.88	*5.511	0.001
	الانحراف المعياري	0.98	1.08	1.43	1.23		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان تعزى للجنس. جدول رقم (28) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس، باستثناء سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل حيث يزداد ترتيب الذكور على الإناث في هذا السيناريو بمقدار 0.206 نقطة وبشكل دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية الاستيطان تعزى إلى متغير الجنس بشكل عام، إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو سيناريو تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتواجد لداخل إسرائيل لصالح الذكور.

ويعزى ذلك لأن الذكور يرون أن تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل هو تصور مقبول جداً لديهم حيث بهذا التوجه يضمنون أنهم قد حصلوا على جزء مما قد سلب منهم من حقوقهم وأراضيهم فهذا يعتبر كاف إلى حد ما بالنسبة لهم، لأن الانسحاب والتوجه إلى أراضي 1948م للعيش بها قد يخفف من وطأة الاستيطان المتوغلة في الضفة المحتلة، ويحسن من ظروفهم وحياتهم المعيشية الصعبة.

جدول رقم (28)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
تفكيك المستوطنات بالكامل	ذكر	209	4.52	1.16	0.072-	0.645-	0.519
	أنثى	197	4.59	1.09			
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى	ذكر	209	3.35	0.94	0.082-	0.865-	0.387
	أنثى	197	3.44	0.98			

الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين							
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	ذكر	209	3.36	0.97	0.206	*2.129	0.034
	أنثى	197	3.16	0.98			
استمرار الوضع القائم	ذكر	209	2.36	0.87	.059	0.672	0.502
	أنثى	197	2.30	0.90			

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (29). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

حيث من النتائج يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان من حيث العمر، لجميع الأعمار متقاربة في التوجه نحو هذه القضية وسيناريوهات المقدمة لحلها. أي لا يشكل العمر أي فارق بالنسبة لقضية الاستيطان، فتوجهات اللاجئين لهذه القضية واحد لدى جميع الأعمار باختلافها.

جدول رقم (29)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		30- 18عاماً	40- 31عاماً	أكثر من 40 عاما		
تفكيك المستوطنات بالكامل	الوسط الحسابي	4.51	4.73	4.35	2.376	0.094
	الانحراف المعياري	1.20	0.82	1.31		
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.33	3.47	3.51	1.270	.282
	الانحراف المعياري	1.03	0.78	0.97		
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	الوسط الحسابي	3.25	3.30	3.25	0.100	0.905
	الانحراف المعياري	1.04	0.81	1.04		
استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.32	2.38	2.33	0.189	0.828
	الانحراف المعياري	0.90	0.81	0.97		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (30). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين

متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب مستوى دخل الأسرة. باستثناء سيناريو استمرار الوضع القائم حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن فئة الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أقل سيناريو استمرار الوضع القائم مقارنة ببقية فئات الدخل.

أظهرت النتائج أنه لا توجد هناك دالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان من متغير الدخل باستثناء سيناريو واحد وهو استمرار الوضع القائم حيث أظهرت نتاج اختبار ننيفيروني أن فئة الدخل الأقل من [500 شيكل] يقبلون بشكل أقل استمرار الوضع القائم مقارنة بباقي فئات الدخل، لأن هذه الفئة هي الأكثر تضرراً وهي أكثر الفئات التي عانت وما زالت تعاني من هذا الوضع، حيث الكثير من العمال الفلسطينيين منعوا من الدخول إلى إسرائيل للعمل بها فأصبح هناك الكثير من العاطلين عن العمل وهم يرغبون بالذهاب إلى الداخل للعمل هناك بغض النظر عن إسرائيل كونها دولة احتلال، فوضعهم السيئ فرض عليهم هذا، هذا التفكير وأكثر من ذلك حتى يتخلصوا من القيود المفروضة عليهم، وقلة حصولهم على أدنى عمل يوفر لهم قوت يومهم، فاستمرار الوضع القائم سيساعد من ازدياد سوء أوضاعهم أكثر وأكثر.

جدول رقم(30)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
تفكيك المستوطنات بالكامل	الوسط الحسابي	4.66	4.49	4.44	4.54	0.859	0.462
	الانحراف المعياري	1.04	1.15	1.28	1.07		
القبول بتفكيك بعض المستوطنات الكبرى الموجودة في أماكن مهمة لتواجد الفلسطينيين	الوسط الحسابي	3.39	3.36	3.40	3.51	0.268	0.848
	الانحراف المعياري	0.91	1.00	1.07	0.81		
تبادل أراضي من خلال الانسحاب والتوجه لداخل إسرائيل	الوسط الحسابي	3.33	3.22	3.19	3.27	0.442	0.723
	الانحراف المعياري	0.97	0.98	0.99	1.03		
استمرار الوضع القائم	الوسط الحسابي	2.16	2.53	2.38	2.29	*4.445	0.004
	الانحراف المعياري	0.68	1.00	0.94	0.96		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ.الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس تعزى للجنس. جدول رقم (31) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس الخمسة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس. (تبرير)

أثبتت النتاج أن قضية القدس غير دالة إحصائياً عند مستوى دالة ($\propto$=0.05) بالنسبة لمتغير الجنس، حيث الدلالة بالنسبة لمتغير الجنس (ذكر وأنثى) متساوية وغير معبرة عن أهمية هذه القضية مع التوضيح أن الجنس لا يشكل فارقاً لدى توجهات اللاجئين نحو قضية القدس، فالجنس بنوعيه ذكر وأنثى يعي ومهتم بقضية القدس ولديه ميول كثيرة بأهميتها.

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية القدس تعزى إلى متغير الجنس

جدول رقم (31)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام 1967	ذكر	202	4.14	1.09	0.085	0.794	0.427
	أنثى	187	4.05	1.01			
السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	ذكر	202	1.99	1.14	0.009-	0.084-	0.933
	أنثى	187	2.00	1.20			
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	ذكر	202	3.06	0.87	0.026	0.295	0.768
	أنثى	187	3.04	0.93			
الوصاية الأردنية على القدس	ذكر	201	2.03	1.15	0.093	0.868	0.386
	أنثى	187	1.94	0.96			
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	ذكر	202	3.79	1.28	0.159-	1.205-	0.229
	أنثى	187	3.95	1.33			

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (32). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

ويرجع ذلك إلى أن قضية القدس شكلت أهمية ومقارنة لدى جميع الفئات العمرية من الصغر حتى الشيخوخة، ولم تكن تختلف من عمر إلى عمر آخر بل تقاربت في جميع السيناريوهات لدى جميع الأعمار، وذلك يعكس المكانة الدينية والمقدسة التي تحتلها القدس لدى الجميع.

جدول رقم (32)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18-30 عاماً	31-40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام1967	الوسط الحسابي	4.06	4.23	3.98	1.385	0.252
	الانحراف المعياري	1.10	0.90	1.17		

السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	الوسط الحسابي	2.03	1.99	1.81	0.734	0.481
	الانحراف المعياري	1.24	1.09	0.95		
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.06	2.96	3.23	1.630	0.197
	الانحراف المعياري	0.89	0.91	0.89		
الوصاية الأردنية على القدس	الوسط الحسابي	2.06	1.83	2.04	1.785	0.169
	الانحراف المعياري	1.09	0.97	1.12		
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.78	4.01	3.94	1.263	0.284
	الانحراف المعياري	1.35	1.22	1.26		

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (33). وتظهر النتائج أنه توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريوهات السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة و السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة بحسب مستوى دخل الأسرة. حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن فئة الدخل (أقل من 500 شيكل) تقبل بشكل أقل سيناريو السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وتقبل بشكل أكبر سيناريو السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة مقارنة ببقية فئات الدخل، ويمكن تفسير اتجاه هذه الفئة هو انشغالها التام في تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم أوصلهم إلى مرحلة القبول بأي طرح في مقابل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في ظل عدم اكتراث القيادات الفلسطينية لهم ولحياتهم.

جدول رقم (33)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية القدس بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو		مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		
السيادة الفلسطينية على كل القدس بما في ذلك الأحياء اليهودية غرب حدود عام1967	الوسط الحسابي	3.94	4.19	4.27	4.10	2.062	0.105
	الانحراف المعياري	1.04	1.08	1.00	1.08		
السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة	الوسط الحسابي	1.75	2.03	2.30	2.28	*4.614	0.003
	الانحراف المعياري	1.15	1.15	1.10	1.22		
السيادة الفلسطينية فقط على المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	3.10	3.02	3.06	2.98	0.316	0.814
	الانحراف المعياري	0.76	0.96	1.11	0.80		
الوصاية الأردنية على القدس	الوسط الحسابي	2.09	2.02	1.78	1.83	1.658	0.176
	الانحراف المعياري	0.92	1.12	1.19	1.11		
السيادة الفلسطينية على جميع الأحياء العربية شرق القدس بما في ذلك المسجد الأقصى والكنائس المجاورة	الوسط الحسابي	4.10	3.74	3.61	3.83	*2.977	0.032
	الانحراف المعياري	1.31	1.25	1.30	1.36		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومستوى الدخل.

اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه قامت الباحثة بدراسة أثر المتغيرات الشخصية الجنس، العمر، مستوى دخل الأسرة عليها.

أ. الجنس

استخدمت الباحثة اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه تعزى للجنس. جدول رقم (34) يعرض نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين والتي تظهر أن ترتيب سيناريوهات الحل النهائي لقضية الاستيطان الأربعة المطروحة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بالنسبة لمتغير الجنس.

أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات لاجئي محافظة رفح نحو ترتيب سيناريوهات الحل لقضية المياه تعزى إلى متغير الجنس.

أي أن الجنس سواء ذكر أو أنثى كان لديه نفس التوجه، ولم تظهر النتائج أي فروق بين الجنسين بل كانت متقاربة بينهم، وذلك يعني أن التوجهات في المجتمع الفلسطيني لدى الجنسين متقاربة، وأيضاً كون رفح مدينة حدودية فتعاني بشكل خاص من ملوحة المياه وشحها وبالتالي يعاني منها الذكر والأنثى بشكل سواء، إلى جانب ارتفاع نسبة التعليم الجامعي والمهني في هذه المدينة لدى الجنسين فأصبحت الأنثى تخرج للتعليم ومن ثم لسوق العمل وللمشاركة بكافة مناحي الحياة، مما زاد من مستوى وعيها بأهمية الحصول على المياه مثلها مثل الذكر فهو ضروري للحياة.

جدول رقم (34)

اختبار ت للفرق بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب الجنس

السيناريو	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار "ت"	القيمة الاحتمالية
السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها	ذكر	196	4.60	0.78	0.044	0.535	0.593
	أنثى	190	4.55	0.85			
السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها	ذكر	196	2.55	0.88	0.004	0.042	0.967
	أنثى	190	2.55	0.83			
اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين	ذكر	196	3.38	0.85	0.051	0.603	0.547
	أنثى	190	3.33	0.82			
وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه	ذكر	196	3.46	0.92	0.0778-	0.803-	0.422
	أنثى	190	3.54	0.98			

ب. العمر

استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار إذا ما كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب متغير العمر كما هو مبين في جدول رقم (35). تظهر النتائج انه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) باستثناء رتب سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين، حيث تظهر نتائج اختبار بينفيروني (Bonferroni) أن الفئة العمرية (أكبر من 40 عاماً) تقبل بشكل أكبر سيناريو اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين مقارنة ببقية الفئات العمرية. وذلك يرجع إلى الفترة الزمنية التي عانت منها هذه الفئة العمرية كونها عاصرت الاحتلال منذ أكثر من 20 عاماً وشهدت كافة ممارساته فترى أن التعايش السلمي مع إسرائيل باقتسام المياه هو أنسب بحل كونه يرضي الطرفين وفي نفس الوقت يسمح للفلسطينيين بالحصول على القدر الكافي من المياه، وأن أي تطلعات للسيطرة على كافة الكاملة على المياه منذرة بالفشل لأن الكيان المحتل لن يسمح بذلك، وهذه الفئة ناضجة بشكل كافٍ إلى أن تفكر بالعقل وليس بالعاطفة، فإسرائيل مسيطرة على كافة موارد المياه فلو تم التواصل إلى حل باقتسام المياه بين الطرفين فذلك سيعود بالشيء الجيد على الفلسطينيين، ومن ثم

ستكون الاستفادة كاملة من حقه المياه، وهذا ما جعل الفئة الأكبر من 40 عاماً تؤيد هذا السيناريو.

جدول رقم (35)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب العمر

السيناريو		العمر			قيمة ف	القيمة الاحتمالية
		18 -30 عاماً	31 -40 عاماً	أكثر من 40 عاما		
السيطرة الفلسطينية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للإسرائيليين بالانتفاع منها	الوسط الحسابي	4.55	4.67	4.46	1.338	0.264
	الانحراف المعياري	0.81	0.80	0.85		
السيطرة الإسرائيلية الكاملة على موارد المياه مع إمكانية السماح للفلسطينيين بالانتفاع منها	الوسط الحسابي	2.58	2.54	2.42	0.720	0.487
	الانحراف المعياري	0.93	0.76	0.71		
اقتسام المياه بالتساوي بين كل من الفلسطينيين و الإسرائيليين	الوسط الحسابي	3.32	3.28	3.67	*4.068	0.018
	الانحراف المعياري	0.83	0.80	0.91		
وضع موارد المياه تحت إدارة أو وصاية دولية تتيح للجانبين بالاستفادة من هذه المياه	الوسط الحسابي	3.51	3.50	3.46	0.066	0.936
	الانحراف المعياري	0.97	0.92	0.94		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

ت. مستوى دخل الأسرة

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه تعزى لمستوى دخل الأسرة استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي كما يظهر في جدول رقم (36). تظهر النتائج أنه لا توجد هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات رتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب مستوى دخل الأسرة.

وذلك يعزى إلى كون محافظة رفح محافظة ومدينة حدودية ومعظمها مخيمات تستخدم مياه الوكالة المالحة والغير صالحة للاستخدام، وأيضاً يقومون بشراء المياه الحلوة ممن يمتلكون آباراً عذبة للمياه، فجميع مستويات الدخل حقاً تعاني من نفس الأزمة وتتساوى في هذه المعاناة من كافة مستويات الدخل المختلفة، فالمياه تشكل أهمية لجميع مستويات الدخل لأنها أساس الحياة لديهم وفي متناول الجميع، يتضح هنا أن الدخل لا يشكل فارقاً لدى توجيهات اللاجئين في محافظة رفح نحو قضية المياه.

جدول رقم (36)

اختبار التباين الأحادي لرتب سيناريوهات الحل النهائي لقضية المياه بحسب مستوى دخل الأسرة

السيناريو	مستوى دخل الأسرة				قيمة ف	القيمة الاحتمالية
	أقل من 500 شيكل	501 - 1500 شيكل	1501 - 3000 شيكل	أكثر من 3000 شيكل		

الكاملة الفلسطينية السيطرة إمكانية مع المياه موارد على للإسرائيليين السماح منها بالانتفاع	الوسط الحسابي	4.69	4.52	4.48	4.49	1.636	0.180
	الانحراف المعياري	0.72	0.81	0.89	0.97		
الكاملة الإسرائيلية السيطرة إمكانية مع المياه موارد على بالانتفاع للفلسطينيين السماح منها	الوسط الحسابي	2.51	2.58	2.63	2.44	0.566	0.637
	الانحراف المعياري	0.79	0.95	0.88	0.72		
بين بالتساوي المياه اقتسام و الفلسطينيين من كل الإسرائيليين	الوسط الحسابي	3.26	3.42	3.36	3.46	1.045	0.373
	الانحراف المعياري	0.82	0.81	0.90	0.85		
تحت المياه موارد وضع تتيح دولية وصاية أو إدارة هذه من بالاستفادة للجانبين المياه	الوسط الحسابي	3.53	3.44	3.51	3.62	0.408	0.747
	الانحراف المعياري	0.89	0.99	1.05	0.88		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

خاتمة

حاولت هذه الكتاب التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، من خلال دراسة حالة محافظة رفح، وكان هدف الدراسة معرفة ثبات وتغيرات مواقف اللاجئين نحو قضايا الحل النهائي – الدائم. واللاجئين هم جزء من المشكلة والحل في آن واحد، فهم المستطلعين وأحد أهم قضايا الحل النهائي كلاجئين. ومن خلال الدراسة نؤكد بأن اللاجئين الفلسطينيين رغم معاناتهم التي أستمرت لأكثر من سته عقود، لازالوا ثابتين على حقوقهم السياسية والتاريخية، بالرغم من قبولهم في الحل المرحلي وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. فقد مثلت قضية القدس على وجه التحديد الثبات في المواقف الفلسطينية رغم كل الصعوبات التي واجهها الفلسطينيون من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فهم لا يقبلون بعاصمة للديار الفلسطينية غيرها.

وعلى مستوى أقرانهم من اللاجئين، فقد أصر المستطلعين على عودة اللاجئين إلى فلسطين وإن كانت العودة إلى حدود عام 1967م كمرحلة أولى، فهم يرفضون كل عروض التعويض والإسكان والتعويض والجنسيات الأخرى. وهذا يدل على ثبات الفلسطينيين عند حقوقهم السياسية والتاريخية برغم شراسة الاحتلال وعدوانه المستمر على الفلسطينيين في كافة محافظات الوطن. وأكد اللاجئين الفلسطينيين بأن الاحتلال يستنزف الموارد البيئة الفلسطينية ولا سيما المياه، وهذا يتطلب من القيادة السياسية العمل على وقف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية.

إن المرجعية الراهنة للمفاوض الفلسطيني حول قضية اللاجئين تنطلق والى حد كبير من مبادرة السلام العربية لعام 2002 ، أي النص القائل بحل عادل ومتفق عليه للقرار 194 ، وفي هذا النص ابهام ولبس لا ينسجم والعودة الى الديار والممتلكات ، فقد يتم اختزاله بجمع الشمل وربما بامكانية العودة وحسب في أحسن الأحوال الى المناطق التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة والقدس الشرقية .

وأخيراً يمكن القول بأن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في محافظة رفح ليست أفضل أو أسوء من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في أراضي السلطة الوطنية، أو في مخيمات اللجوء، وبالرغم من هذه المعاناة مازال الفلسطينيون صامدين منتظرين ساعة الخلاص والحرية من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وعلى القيادة السياسية والمفاوض الفلسطيني، أخذ تلك الاستطلاعات على محمل الجد وأن تكون دورية كي يتم التعرف بشكل دائم ومستمر على اتجاهات وآراء اللاجئين حول قضايا الحل النهائي. وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

المراجع والمصادر

القرآن الكريم: سورة الإسراء.

كتب

1) أبو بكر، توفيق، بعد ثلاث سنوات على أوسلو، محمود عباس (أبو مازن يتذكر، ويتحدث عن الوضع الراهن)، ط1، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، رام الله، 1996م.

2) أبو جابر، إبراهيم، "القدس في دائرة الحدث" ج1، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، 1996م.

3) أبو جادو، صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1998م.

4) أبو ستة، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للنشر العربية، بيروت، 2002م.

5) أبو سته، سلمان، حق العودة مقدس وقانوني و ممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2001م.

6) أبو عرفة، عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1989م.

7) أحمد، شكري سيدر الحمادي، عبد الله محمد، منهجية أسلوب تحليل المضمون وتطبيقاته في التربية، مركز البحوث التربوية، قطر، 1991م.

8) الأشول، عادل عز الدين، علم النفس الاجتماعي، مع الاشارة إلى مساهمات علماء الإسلام، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م.

9) الأشول، عادل، علم النفس الاجتماعي مع الاشارة الى مساهمات علماء الإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.

10) بابا دجي وآخرون، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومباديء تطبيقه، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996م.

11) بدر، سهام، اتجاهات الفكر التربوي في مجال الطفولة، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 2002.

12) بشارة، مروان، فلسطين/إسرائيل سلام أم نظام عنصري (ترجمة) وسيم وجدي القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001م.

13) بلقيس، أحمد، الاتجاهات وطرائق تكوينها وتعديلها وقياسها في التعليم المدرسي، دائرة التربية والتعليم_ الاونروا واليونسكو، التعيين الدراسي، عمان، 1986م.
14) بلقيس، توفيق مرعي أحمد، الميسر في علم النفس التربوي، دار الفرقان، الأردن، 1982م.
15) بيكر، جيمس، مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية (ترجمة) مجدي شرشر القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999م.
16) التل، عبدالله، كارثة فلسطين، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 1990م، ص348.
17) تيسير، عمرو، التعريف بنازحي67 فئاتهم وأعدادهم وتوزيعاتهم، كتاب النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، رام الله، 1996م.
18) جابر، عبد الحميد، الشيخ سليمان الخضري، دراسات نفسية في الشخصية العربية، الناشر عالم المعرفة، القاهرة، 1978م.
19) جبر، أحمد، عبد الفتاح، محمد، السلوك التنظيمي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995م.
20) جرار، ناجح، الهجرة القسرية الفلسطينية، ترجمة سمير محمود، فلسطين، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، 1995م.
21) جلال، سعد، علم النفس الاجتماعي، الاتجاهات التطبيقية المعاصرة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1984م.
22) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014. رام الله – فلسطين، 2014م.
23) الجيوشي، فاطمة، مناهج البحث التربوي، كلية التربية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1989م.
24) حساوي، نجوى مصطفى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
25) حماد، باسم، ستون عاماً على النكبة: لقد آن لليل أن ينجلي، مكتبة أتاتورك، كانون أول 2008م.
26) حواطر، صلاح وآخرون، علم النفس العام، مطبعة جامعة طنطا، مصر، 1998م.
27) دوعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الارض والانسان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، طبعة الأولى، 2012.

28) دويدار، عبد الفتاح، علم النفس الاجتماعي، أصوله ومبادئه، دار النهضة المعرفة، الاسكندرية، 1998.
29) دويدار، عبد الفتاح، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994م.
30) دويدار، عبدالفتاح، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994م.
31) راجح، أحمد عزت، أصول علم النفس، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1973م.
32) الرشيدات، شفيق، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م.
33) زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، القاهرة ، 1977م.
34) زيدان، مصطفى، السلوك الاجتماعي للفرد وأصول الإرشاد النفسي، النهضة المصرية، القاهرة، 1995م.
35) سويشر، كلايتون، حقيقة كامبد ديفيد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م.
36) السيد، فؤاد والبهي، عبد الرحمن، سعيد، مكونات الاتجاه، علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999.
37) شديد، عمر، المياه والأمن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1999م.
38) الشقاقي، خليل: المفاوضات الفلسطينية -الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، دائرة التحليل الاستراتيجي، نابلس، 1995.
39) شقير، رزق، القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة، ط1، مؤسسة الحق، رام الله، 1996م.
40) صالح، أحمد زكي، علم النفس التربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م.
41) الطويل، فالح، اللاجئون الفلسطينيون: قضية تنتظر حلاً، مطبعة ابن خلدون، سوريا، 1996م.
42) العارف، عارف، النكبة – نكبة بيت المقدس والفردوس، المفقود، 1947 - 1952م، الجزء الأول، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1956م.
43) عاقل، فاخر، أسس البحث في العلوم السلوكية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1988م.

44) منهجيـة البحـث العـل القواعـد والمراحـل والتطبيقـات، دار وائـل للطباعـة والنشر، ط2، عمان الأردن. 1999. عبيدات، محمد، وآخرون.
45) العبادسـة، جميـل، الخروقـات الاسـرائيلية لاتفاقـات السـلام الفلسـطينية – الاسـرائيلية، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، سلسـلة إصـدارات البنـك الـوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001م.
46) العبادسـة، جميـل، الخروقـات الاسـرائيلية لاتفاقـات السـلام الفلسـطينية – الاسـرائيلية، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، سلسـلة إصـدارات البنـك الـوطني للاستعلامات، ط1، فلسطين، شباط، 2001م.
47) عبد الحميد، محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.
48) عبـد الـرحيم، طلعـت حسـن، علـم الـنفس الاجتمـاعي المعاصـر، دار الثقافـة للطباعة والنشر، القاهرة، 1988م.
49) عبـد الله، عبـد الغنـي، أصـول علـم الإدارة العامـة، الـدار الجامعيـة، بيـروت، 1984م.
50) عبدالهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 – 1947م، المكتبة العصرية، بيروت، 1975م.
51) عطوي، محمد، السلام الضائع: نتنياهو يحرق واشنطن، دار العرق العربـي، بيروت، 1998م.
52) عناب، محمد رشيد، حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967م، تحريـر: خليـل عـودة، وأحمـد موسـى، مـؤتمر يـوم القـدس السـابع بعنـوان: "الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، جامعة النجاح الوطنيـة، نـابلس، 12 فبراير 2002م.
53) عيسوي، عبد الرحمن، دراسات سيكولوجية، دائرة المعارف، الاسكندرية، 1970م.
54) عيسـوي، عبـد الـرحمن، قـاموس، مصـطلحات علـم الـنفس الحـديث والتربيـة، الدار الجامعية، بيروت، 1987م.
55) قرارات الامم المتحدة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، نيويورك، 1978.
56) محمود، خالد وليد، افاق الامن الاسرائيلي..الواقع والمستقبل، مركز الزتيونـة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
57) مخـول، مالـك، علـم الـنفس الاجتمـاعي، منشـورات جامعـة دمشـق، سـوريا، 1986م.
58) مرعي، توفيق وبلقيس، أحمد الميسر في علم النفس الاجتماعي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1982م.

59) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م.
60) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م.
61) المركز الجغرافي الفلسطيني، نشرة القدس المعلوماتية، أرقام وحقائق، ط1، رام الله، 1998م.
62) المعايطة، خليل عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000م.
63) مفوضية الأمم المتحدة، بحثاً عن حلول، دار الكتب الوطنية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1995م.
64) ملحم، سامي، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط3، 2005م.
65) منسي، محمود، علم النفس التربوي للمعلمين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1991م.
66) مهرنز، ويلمز، ولهمن ج، إرفن، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، ترجمة هيثم كامل الزبيدي، مراجعة ماهر أبو هلالة، دار الكتاب الجامعي، العين، ط1، 2003م.
67) موريس، بني، طرد الفلسطيني وولادة مشكلة اللاجئين، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1993م.
68) موريس، بني، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1993م.
69) موسى، شريف، المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة الاولى، بيروت، 1997.
70) الموسي، شريف، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997م.
71) هلال، محمد عبد الغني، مهارات ادارة السلوك الانساني: مهارات التطوير الاداري، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، 2001م.
72) هيكل، محمد حسنين، حديث المبادرة، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1998م.

الرسائل العلمية

1) الآغا، راني، التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس 2000 – 2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، 2013م.

2) زحيلي، غسان، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة دمشق نحو بعض مقررات علم النفس وعلاقتها بالتحصيل الدراسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1993م.
3) سالم، سالم حسن، علاقة اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات المزرعية المستخدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1982.
4) العاني، نزار، قياس الاتجاه العلمي عند طلبة وطالبات الثانويات وبعض الكليات في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، 1970م.

الدراسات والأبحاث المحكمة

1) إبراهيم، يوسف، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: دراسة من منظار ديموغرافي وجغرافي، مجلة دراسات باحث، السنة الأولى، 2003م.
2) البرميل، حسن، بعنوان اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة(دراسة ميدانية الضفة وقطاع غزة)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 23 حزيران 2011.
3) التميمي، عبد الرحمن، المياه في المفاوضات النهائية، مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، 16 -18 سبتمبر 1999م، رام الله، 2000م.
4) خليفة، أحمد، "مفاوضات السلام الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991م.
5) زريق، إلياء، اللاجئون، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات 16- 18 سبتمبر 1999م، رام الله، 1999م.
6) سالم، وليد، قضية اللاجئين من منظور المواطنة، (شئون تنموية)، العدد الثاني، 1998م.
7) الشقاقي، خليل، الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الحل الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م.
8) الصوباني، صلاح، تطور عدد السكان الفلسطينيين في الشتات وفلسطين التاريخية، مجلة تسامح، رام الله، مركز رام الله، لدراسات حقوق الإنسان، ع19، كانون أول 2007م.
9) عاشور، عمر، (حل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، تعارض المفاهيم - الحلول البديلة)، مجلة قراءات استراتيجية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2010م.

10) عباس، اسماعيل، (عنصرية اسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست انسانا (1)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2008م.
11) عبد الرحيم، الطيب، كلمة أمين الرئاسة نيابة عن الرئيس عرفات، مؤتمر الخبراء لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16-18 سبتمبر 1999م.
12) عبد العاطي، صلاح الدين محمد، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، مجلة المقاومة، العدد العاشر، سبتمبر 2012م.
13) عبد ربه، ياسر، كلمة وزير الثقافة والإعلام، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، 16 -18 سبتمبر 1999م.
14) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012م.
15) عكاشة، زهير، الصراع المائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين (رؤية إسرائيلية)، ترجمات استراتيجية، العدد الرابع، السنة الرابعة ، 2012م.
16) عمران، كامل محمد، تهويد مدينة القدس جوهر المشروع الصهيوني (دراسة سوسيولوجية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، عدد خاص: القدس عاصمة الثقافة العربية لعام 2009م، 2009م.
17) العيلة، رياض، أيمن شاهين، "الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010م.
18) المدلل، وليد، إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، يونيو 2008م.

تقارير وصحف

1) أبو ستة، سلمان، اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، القدس العربي، العدد 2564، 10 شباط 2002م.
2) استطلاع رأي، نفذه معهد العالم العربي (أوراد)، القدس دوت كوم، ت 14 نيسان، 2015.
3) استطلاع رأي، نفذه معهد العالم العربي (أوراد)، القدس دوت كوم، ت 2 -4 نيسان، 2013.
4) استطلاع رأي، نفذه معهد العالم العربي (أوراد)، القدس دوت كوم، ت كانون الأول، 2013.

5) جرادات، أحمد، المياه ومفاوضات الوضع النهائي، صحيفة الحياة الجديدة، 17 يناير 2012م.
6) جريدة الأهرام: 5 ملايين فلسطيني يعيشون قصة مريرة، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42966، الأثنين 26 يوليو 2004م.
7) جريدة القدس: المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تسير نحو اتفاق مرحلي جديد قد يستمر 40 عاما، جريدة القدس، 29 سبتمبر 2013م.
8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، ديسمبر 2014م.
9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2009م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين، ديسمبر 2014م.
10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014. رام الله – فلسطين، 2014م.
11) جودات، جودة، محمد سعد، دائرة شئون اللاجئين ودورها في الدفاع عن حق العودة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ديسمبر 2005م.
12) سلطة المياه الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث، السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، 1999م.
13) صالح، محسن، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014م.
14) عريقات صائب، وآخرون، اتفاقية أوسلو، النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم 18 -19 أيار، ط1، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، 1997.
15) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم52، ت 5 - 7يونيو، 2014.
16) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسحية، نتائج استطلاع رأي رقم38، ت 16 -18كانون اول2010.
17) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رقم 52، ت: 15 -7 حزيران، 2014م.
18) المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية المسيحية، نتائج استطلاع رأي رقم55، ت 21/19 مارس 2015م.
19) هواش، أحمد، مستقبل الطلب على المياه تحدده الهجرة الصهيونية، صحيفة الأيام الفلسطينية، 12 أغسطس 2014م.

مواقع الكترونية

- نجمة، لعصيفر: الاتجاهات النفسية الاجتماعية، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، 25 فبراير 2015م.

(http://www.minshawi.com/other/nedjma.htm، 20.04.2015)

- نوفل، ممدوح، تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، 1964 -2004، مركز المعلومات الفلسطيني. 24 سبتمبر 2004م.

(http://www.palestine -Pmc.com/arabic/insidel.asp?x&cat=3&opt=1، 29.04.2015)

- مؤسسة شهيد فلسطين: قراءة إحصائية حول ملف اللاجئين الفلسطينيين، فبراير 2010م.

(http://riaaya.org/index_files/i7sa2eyat/kera2ai7sa2eya.htm، 25.02.2015)

- شلايل، عمر محمود، اللاجئون، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، منظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر 2005م.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3266، 28.03.2015)

- كعوش، فضل، تقرير حول المساعي الإسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية، مجلة البديل، 25 مارس 2014م.

(http://elbadil.com/2014/03/25/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1/، 28.03.2015)

- الأيوبي، إبراهيم، اللاجئون الفلسطينيون حقائق و معطيات، مجلة دنيا الوطن، 3مايو 2015م.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/05/03/365041.html، 23.03.2015)

- وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ملف مخيمات الضفة الغربية، موقع الأونروا، انظر:

(http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=146، 25.03.2015)

- الأونروا: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2014م.

(http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86، 28.04.2015)

- الامن، قضايا الوضع الدائم، منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة شئون المفاوضات، 27 فبراير 2015م.

(www.nad_plo.org/atemplate.php?id=46، 28.04.2015)

- تقرير حول خلافات داخل الوفد الاسرائيلي حول القدس في المفاوضات مع الفلسطينين، نوفمبر2013م.

(www.shasha.ps/news/84، 28.04.2015)

- خطاب باراك، إبان فوزه بالإنتخابات (BBC) 18 آيار (مايو) 1999م.

(http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/monitoring/346507.stm، 28.04.2015)

- دائرة شؤون المفاوضات، الموقف الفلسطيني من قضية القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2014م.

(http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=36، 28.04.2015)

- شبكة القدس، معلومات عن مدينة رفح، المحور الثقافي والتاريخي، شبكة القدس للحوار، 22 فبراير 2012م.

(www.elqudos.com/vb/showthread،php?t25376، 01.04.2015)11

- وفا: رفح، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" وفا"، 22 فبراير 2008م.

(www.wfainfo.ps/atemplate.aspx?id=3294، 01.04.2015)

- موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على الانترنت، 2015م.

(http://www.un.org/unrwa/arabic/Roll/Ru194.htm، 01.05.2015).

- محافظة رام الله: موقع محافظة رام الله، فلسطين، 2015م.

(www.ramallah.city/archives/38047، 15.03.2015)

مراجع أجنبية

1. Abuzayda، Sufyan، Continuity and Change of the Israeli Policy Over Jerusalem Before and After the Establishment of the Israeli State، To the University of Exeter as a thesis for degree of Doctor of philosophy in politics In the faculty of Historical، political & Administration and Sociological Studies، 2005.
2. Alport، Gordon، The Nature of prejudice، Cambridge، Addison، Cambridge Universty، Cambridge، 1979.
3. Birzeit university، Different Generations، but One Identity، The Forced Migration and Refugee Unit The Ibrahim Abu -Lughod Institute of International Studies، Birzeit -Palestine، 2012.

4. Bohner، Gerd، Michaela wanke، Attitudes and attitude change (Social Psychology: A Modular Course)، Psychology press، london، 2002.
5. Gibson، Etal، Organization، Fourth، ed، Business، Inc. 1982.
6. Hayes ، Niky، Foundation of psychology، Thomas Nelson Sons Ltd، London، 1996 .
7. Hotzman، Wayne، Introduction to Psychology ،Harper and Row Puplishing INC،London.
8. Notini، Jessica، Negotiation Essentials Life Skills for Business، Stanford university، London، 2009.
9. Palestinian National Authority: ،Book ground Information ، Palestinian water Authority، Palestine، 1997.
10. Stephen warchel، Joet cooper، George، R. Gethols، Under Standing، Social Psychology، Brooks cole، Pubcow pang، California، USA، 4thed، 1982.
11. Water conversation in Palestine: an integrated approach towards Palestinian water resources management ، Center for Engineering and Planning، Ramallah ،1994.
12. Zagout، Alaa، on the conditions of Palestinian refugees in the Gaza strip between suffering and the reality of the asylum(economic - social -health -education)،preparation، 2012.

المقدمة 13
الفصل الأول 14
اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 16
مقدمة 16
أهداف اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 18
أهمية اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 18
أدوات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم 19
أولاً: الدراسات التي بحثت كافة قضايا الحل النهائي 26
ثانياً: الدراسات التي بحثت قضية واحدة من قضايا الحل النهائي 26
الفصل الثاني 28
الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني 30
تمهيد 30
الاتجاهات: 30
تعريف الاتجاهات: 30
مراحل تكوين الاتجاهات 36
أنواع الاتجاهات: 36
وظائف الاتجاهات: 38
مكونات الاتجاه: 39
طرق قياس الاتجاهات 40
خصائص الاتجاهات 41
الفصل الثالث 45
الجذور التاريخية لقضية اللاجئين 45
تمهيد 45
مفهوم اللاجئ الفلسطيني 45
جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين 47
تطور قضية اللاجئين بعد حرب عام 1948م 50
النازحون الفلسطينيون بعد حرب 1967 54
الفصل الرابع 58
قضايا الحل الدائم (النهائي) 60
قضايا الحل النهائي 60
أولاً : الاتفاقات الموقعة 60
أوسلو وقضايا الحل الدائم 60
ثانياً : قضايا الحل الدائم 63
الأمن والحدود 63
الاستيطان 65
حق العودة 68
اماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين 70
القدس 73
المياه 75

الاتفاقيات المائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين 78
الفصل الخامس 82
الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا 84
الحل النهائي 84
تمهيد 84
أسس الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه المفاوضات 84
أسس الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات 84
أسس الموقف الاسرائيلي تجاه المفاوضات 85
الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي 86
أولاً: الحدود: 86
ثانياً: الاستيطان: 87
ثالثاً: اللاجئون : 88
رابعاً: القدس: 88
خامسا: المياه: 90
الموقف الاسرائيلي من قضايا الحل النهائي 90
أولاً: الحدود 90
ثانياً: الاستيطان 91
ثالثاً: اللاجئين 91
رابعاً: القدس 92
خامساً: المياه 94
الفصل السادس 97
الدراسة الميدانية 99
تمهيد 99
* محافظة رفح 99
محددات الدراسة الميدانية 102
تصميم استبانة الاستقصاء 102
صدق استبانة الاستقصاء 102
المعالجات الإحصائية 104
التحليل الوصفي للعينة 104
التحليل الوصفي للبيانات الشخصية 105
التحليل الوصفي لتقييم الحالة الفلسطينية العامة 106
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الحدود والأمن 110
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية اللاجئين 117
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية الاستيطان 120
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية القدس 122
التحليل الوصفي لاتجاهات المبحوثين حول قضية المياه 125
التحليل الاستدلالي والحكم على فرضيات الدراسة 128
خاتمة 150
المراجع والمصادر 152